جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية

قسم اللغة العربية وآدابها

التفكير النحوي عند ابن هشام

في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

Syntactic Thinking in Ibn Hisham's Book "Awdah Al-Masalikila Alfiyat Ibn Malik"

إعداد

إبراهيم بن علي بن عبدالقادر الحبشي

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالرزاق بن عبد الرحمن السعدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص الدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان الأحد 11/ 5/ 214م

The World Islamic Science & Education University

Faculty of Graduate Studies

Dept. Arabic Languageand Literature

Syntactic Thinking in Ibn Hisham's Book "Awdah Al-MasalikilaAlfiyatIbnMalik"

Prepared by:

EBRAHIM ALI ABDULQADER AL-HEBSHI

Supervised by:

Prof. Dr. AbdulrazaqAbdulrahman Al-Sa'di

"Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Syntax at the World Islamic Science and Education University".

The World Islamic Science & Education University

Amman

Date of the Discussion: 11/05/2014

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية

قسم اللغة العربية وآدابها

التفكير النحوي عند ابن هشام

في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

إعداد

إبراهيم بن علي بن عبدالقادر الحبشي

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالرزاق بن عبد الرحمن السعدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص
الدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان الأحد 11/ 5/ 2014م

قرار لجنة المناقشة

التفكير النحوي عند ابن هشام

في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

Syntactic Thinking in Ibn Hisham,s Book

" AwḍaḥAl-Masālikilá Alfīyat IbnMālik"

إعداد

إبراهيم بن علي بن عبدالقادر الحبشي

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالرزاق بن عبد الرحمن السعدي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: الأحد ١٢ / رجب /١٤٣٥هـ الموافق: ١١ /٥/ ٢٠١٤م

أعضاء لجنة المناقشة:

	الدكتور		الجامعة	التوقيع
١	أ. د. عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي	(رئيسا ومشرفا)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	
٢	د محمود مبارك عبيدات	(عضوا)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	
٣	د فاطمة محمد العليمات	(عضوا)	الجامعة الأردنية	

التفويض

أنا إبراهيم بن علي الحبشي أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية تزويد المكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، بنسخ من أطروحتي عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

٢٠١٤/٦/٢م

الإهداء

إلى من غمرني بلطفه، وزودني بعلمه، وأرشدني بفعله، وصحح خطئي بصائب قوله.

إلى من هو:

كالبحر يُمطِرُهُ السحابُ وماله مَــنٌّ عليــه لأنــهُ مِــن مَائِــهِ

سيدي الوالد ـ حفظه الله ـ ورزقني كمال الأدب معه، وإلى والدتي التي شملتني بدعواتها الصادقة وحنانها المتواصل، وإلى زوجتي التي صبرت معي في السراء والضراء، كما أني لا أنسى والدنا الشيخ المفضال أبا مهند محمد بن فرج باحجاج وأخي الشيخ علي هاني العقرباوي.

إليكم وإلى كل من ساعدني في هذا البحث المتواضع.

إبراهيم بن علي بن عبد القادر بن محمد الحبشي

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من وقف معي وساعدني في إخراج هذا البحث وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور المشرف / عبدالرزاق السعدي على توجيهاته وإرشاداته وملاحظاته وصبره معي ـ جزاه الله عني خيرا ـ ، كما أشكر لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل الذين تشرفتُ بمناقشتهم وهما:

د: محمود العبيدات .

د: فاطمة العليمات.

أشكرهم جميعا على ملاحظاتهم وتوجيهاتهم التي أثرت هذا البحث ليؤدي دوره وليستفيد منه طلبة العلم.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة.	ب
التفويض.	
الإهداء.	ج
كلمة شكر.	د
المحتويات.	هـ
ملخص البحث.	ط
مخلص البحث باللغة الإنجليزية .	ي
المقدمة.	1
التمهيد.	5
الفصل الأول:ابن هشام وكتابه أوضح المسالك.	
أولاً: ترجمة ابن هشام.	10
ثانياً: منهج أوضح المسالك.	13
ثالثاً: شروح أوضح المسالك وحواشيه.	16
الفصل الثاني: أصول النحو عند ابن هشام.	
تمهيد عن نشأة علم أصول النحو.	21
أولاً:السماع.	23
1. القرآن وقراءاته.	24
موقف ابن هشام من القراءات القرآنية.	26
2. الحديث النبوي الشريف والاستشهاد به.	32

منهج ابن هشام في الاستشهاد بالحديث الشريف في كتابه أوضح المسالك	36
3. كلام العرب.	34
موقف ابن هشام من الاستشهاد بكلام العرب شعرًا ونثرًا.	45
منهج ابن هشام في ذكر موطن الشاهد.	46
منهج ابن هشام في ذكر صاحب الشاهد.	48
الاستشهاد في أكثر من موضع.	49
كلام العرب نثرا عند ابن هشام.	50
ثانيا: الإجماع.	52
موقف ابن هشام من الإجماع.	54
ثالثا: القياس.	58
موقف ابن هشام من القياس.	60
الفصل الثالث: المصطلح عند ابن هشام وترتيب المسائل.	
أولاً:مفهوم المصطلح النحوي عند ابن هشام.	73
ثانياً: منهج ابن هشام في استعمال المصطلحات النحوية.	74
ثالثاً: عناية ابن هشام بالتعريفات الاصطلاحية للمصطلحات النحوية.	78
رابعاً: منهج ابن هشام في استعمال المصطلحات النقدية.	81
ترتيب المسائل النحوية في أوضح المسالك	87
الفصل الرابع: ابن هشام والمدارس النحوية وأشهر نحاتها.	
موقف ابن هشام من المدارس النحوية.	96
موقف ابن هشام من البصريين.	97
موقف ابن هشام من الكو	102
المدرسة البغدادية.	108

موقف ابن هشام من أشهر نحاة المدرسة البغدادية: أبو علي الفارسي.	109
ابن هشام والزمخشري.	111
المدرسة الأندلسية.	113
موقف ابن هشام من أشهر نحاة المدرسة الأندلسية.	118
ابن هشام والأعلم.	
ابن هشام والسهيلي.	120
ابن هشام وابن عصفور.	121
ابن هشام وأبو حيان.	122
موقف ابن هشام من ابن مالك.	124
اختيارات ابن هشام.	125
مذهب ابن هشامالنحوي .	137
الخاتمة و أهم النتائج.	142
قائمة المصادر والمراجع	145

ملخص الرسالة

التفكير النحوي عند ابن هشام في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

إعداد

إبراهيم بن علي بن عبدالقادر الحبشي

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالرزاق بن عبد الرحمن السعدي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: الأحد 12 / رجب /1435هـ الموافق: 11 /5/ 2014م

هذا البحث يعنى بابن هشام النحوي، ويبحث في أصول التفكير النحوي في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " وتكمن أهمية البحث من المكانة الجليلة لابن مالك وألفيته الشهيرة، وما لابن هشام من مكانة نحوية كبيرة في الدرس النحوي.

يهدف البحث إلى التعريف بابن هشام وبكتابه "أوضح المسالك" ويكشف عن حيثياتِ تفكيره النحوي تجاه الأصول النحوية، وبيان موقفه من القران الكريم وقراءاته المتواتروالشاذة، وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف وكلام العرب، كما تحدث عن موقف ابن هشام من الإجماع والقياس، وتحدث عن المصطلح النحوي ومنهج استعمال المصطلحات النحوية والنقدية عنده، وترتيب المسائل في "أوضح المسالك"، ثم عرَّج على آراء ابن هشام واختياراته وترجيحاته النحوية، وموقفه من الخلاف النحوي والمدارس النحوية وأشهر نحاتها، فجاءت الدراسة في أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وتمهيد وخاتمة ونتائج، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ إن ابن هشام نحوي كبير ومجتهد متقن أثَّر في الدراسات النحوية من بعده تأثيرا كبيرا، وقد أكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم بقراءاته الصحيحة والشاذة، واستشهد بالحديث الشريف، واعتنى بالشواهد الشعرية والنثرية، وتوصل الباحث إلى أن مسالة الإيجاز والاستطراد كانت سمة بارزة في منهج ابن هشام في أوضح لمسالك فتجده يستطرد في مسائل ويوجز في أخر، وانتهت الدراسة إلى أن منهج ومذهب ابن هشام يقوم على الانتقاء والاختيار وفق ما يراه صوابا.

Abstract

Syntactic Thinking in IbnHisham's Book "Awdah Al-MasalikilaAlfiyatIbnMalik"

Prepared by:

EBRAHIM ALI ABDULQADER AL-HEBSHI

Supervised by:

Prof. Dr. AbdulrazaqAbdulrahman Al-Sa'di

Date of the Discussion: 11/05/2014

This research concerns in the grammarian "Ibn Hisham" and aims at looking at origins of the syntactic thinking in his book "Awdah Al-masalik ilaAlfiyat Ibn Malik".The importance of research lies in the venerable status forIbn Malik and his famous long poem and in the big syntactic status for Ibn Hisham in the syntactic lesson.

The research aims at defining Ibn Hisham and his book, "Awdah Al-masalik" and reveals about the merits of hissyntactic thinking towards the syntactic origins. It also aims at explaining Ibn Hisham's situation from the Koran with its recurrent and irregular readings, and his situation from the citation by Hadith and the words of the Arabs. Moreover, the research has talked about Ibn Hisham's position toward the unanimity and measurement, and about the syntactic term and approach to the use ofsyntactic and critical terms and arranging the matters in his book "Awdah Al-masalik". And then, the research has moved in the views of Ibn Hisham and his syntactic choices and preferences and his situation toward the syntactic differences and syntactic schools and their most famous grammarians. This

study has come in four chapters, introduction, preface, conclusion and results.

The research has concluded a set of the most important results; including that Ibn Hisham is a great grammarian who is hard-working and well done. Also, he has significantly affected the syntactic studies. Also, he used to Invoke by using the Holy Qur'an with itsrecurrent and irregular readings. He has also cited by using Hadith. As he has taken into account the examples of poetry and prose.The researcher has found that the issue of concision and digression was a prominent feature in the approach of Ibn Hisham in his book. So, you can find that Ibn Hisham digresses in matters and uses a concise in others.

The study has concluded that the approach and doctrine of Ibn Hisham are based on picking and choosing according to what he sees right.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد متفاحٍ باب رحمة الله عدد ما في علم الله صلاة وسلاما دائمين بدوام ملكِ الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فهذي أطروحتي بعنوان "التفكيرُ النَّحويُّ عندَ ابن هشامٍ في كتابهِ أوضحُ المسالكِ إلى ألفيةِ ابن مالك"

كان من مظاهر حفظِ الله تعالى لهذه اللغةِ العظيمةِ أنْ قيضَ هِممَ علماءِ اللغةِ الأجلاء، لفهمِ واستنباطِ مفاهيمِها ومدارستِها، ورصدِ الظواهرِ اللُّغويةِ والنَّحْويةِ وتسجيلِها والتقصي الدقيق والاستيعابِ الشاملِ بمنهجيةٍ تتسمُ بالموضوعيةِ لقضايا اللغةِ ومسائِلها النحوية وظواهرها اللَّهْجية، والحرصِ الكاملِ على استيفاءِ ما يتعرضونَ له من جوانبِ الدرسِ النحوي؛ شرحاً وتعليلاً وتوضيحاً وتعليقاً، هادفينَ من ذلك خدمة النصِّ من جوانبهِ النحويةِ والصرفيةِ واللُّغويةِ والمعجميةِ والبلاغيةِ، خدمةً متكاملة الجوانبِ مستوفية الأغراض.

ومن أبرز هؤلاءِ العلماءِ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ الذي ملأتْ شُهرتُهُ الآفاق، وكتبَ اللهُ لمؤلفاتهِ القبولَ، ومن مؤلفاته التي لم تحظَ بالدراسةِ كتابهُ "أوضحُ المسالكِ إلى ألفيةِ ابنِ مالك"، فوجدتُ في نفسي رغبةً شديدةً في دراسةِ تفكيرهِ النحوي، خصوصاً وأن دراسة علمهِ ومعرفة أبعادِ فكرهِ في هذا الكتاب ضرورةٌ لا بُدَّ منها بعد أن كَثُرت الدراساتُ في نشأةِ النحو واختلافِ النحاةِ والمدارسِ النحوية.

وقد انعقد العزمُ بعدَ طولِ أناةٍ وتأملٍ مع سيدي المشـ ف الأستاذِ الدكتورِ عبدالرزاق السعدي ـ حفظه الله ورعاه ـ على أن يكونَ العنوانُ:

(التفكيرُ النحويُّ عندَ ابنِ هشامٍ في كتابهِ أوضح المسالكِ إلى ألفية ابن مالك).

أهمية البحث.

تأتي أهميةُ هذا البحثِ من المكانةِ الجليلةِ لابن مالكٍ وألفيتهِ المشهورةِ في النحو العربي، وجلالةِ ابنِ هشامٍ ومكانتهِ في هذا العلمِ وتوسعهِ في علومِ العربية، مما جعله يوظفُ تلكَ العلومَ والمواهبَ في خدمةِ الدرسِ النحويِّ دراسةً واستنباطًا واستدراكًا حتى تفرّدَ بوجوهٍ كثيرةٍ في التصويبِ والترجيحِ والاختيار، مما يُعدُّ استخراجُها وجمعُها ودراستُها في بحثٍ مستقلٍ خدمةً لطلبةِ العلمِ ودُربةً للطالبِ الممارسِ لعلمِ النحو.

كما أنها تُعلي من شأنِ و مكانةِ علماءِ اللغةِ وتكشفُ عن دقيقِ النظرِ عندهم وعُمقِ الفهمِ وتدرأُ عنهم شبهةَ الإغراقِ في الصنعةِ النحويةِ وشبهةَ افتقارهم آلياتِ النظرِ والبحثِ في النص النحوي، وهذه الدراسةُ محاولةٌ لفهمِ كتابِ أوضحِ المسالكِ فهماً دقيقاً إن شاء الله تعالى.

مشكلة البحث:

إنَّ كتابَ "أوضحُ المسالكِ إلى ألفيةِ ابن مالك لابن هشام" ضمَّ بين دفتيهِ كثيرًا من المسائلِ النحويةِ والخلافاتِ اللُّغويةِ والآراءِ المتعددةِ، وكانت لابن هشامٍ مواقفُ من تلك الآراءِ فكانت له اختياراتٌ وابتكارٌ لآراءٍ جديدةٍ ومواقفُ من المسائلِ النحوية التي خاضَ العلماءُ في الخلافِ فيها، وهي مواضيعُ هامةٌ بحاجةٍ إلى بحثٍ وعنايةٍ وتمحيصٍ وهي جديرةٌ بالدراسةِ العلميةِ الموثقةِ، ومثلُ هذه المواضيع " بحَسب علمي " لم تُبحثْ بعمقٍ مثلَ ما يدرسُها هذا البحث.

مسوغات البحث:

- شهرةُ كلٍ من ألفيةِ ابن مالكٍ وشرحِها "أوضح المسالك" وما لهما من مكانةٍ عظيمةٍ في النحو العربي.
- غزارةُ المادةِ النحويةِ في كتابهِ "أوضح المسالك" والتي لم تنلْ حظاً وافراً من الدراسة .

- رغبتي الشخصيةُ في الكتابةِ عن التفكيرِ النحوي لابن هشام والذي جمع فيه بين العقلِ والنقلِ وما أحسِب تلكَ الرغبة إلا ناشئةً عن عرفانٍ بجميلِ هذا العالمِ الجليلِ وفضلهِ على الباحثِ في تكوين فكرهِ النحوي.

أهداف البحث

1. الكشفُ عن حيثياتِ تفكيرِ ابن هشام في كتابه أوضح المسالك.
2. التعرفُ على موقفهِ من الخلافِ النحوي والمدارس النحوية.
3. التعرفُ على موقفهِ من كثيرٍ من المسائلِ الخلافية في النحو التي سبقَ إليها العلماء.
4. التعرفُ على مذهبِ ابن هشام وبعض آرائهِ وترجيحاتهِ واختياراته.

الدراسات السابقة:

هذا الموضوعُ يُعنى بابنِ هشامٍ وكتابهِ "أوضح المسالك على ألفية ابن مالك" وكلٌ من المؤلفِ والكتابِ له شهرتهُ ومكانتهُ وأكثرُ الباحثينَ تناولوا الحديثَ عن ابن هشام وكانت ملامسةُ كتابِ "أوضح المسالك" بالبحث والدراسة قليلةً لذلك جاء هذا البحثُ ليُكملَ هذا النقصَ الذي حصل في الدراسات السابقة،ومن الدراسات السابقة التي وقفت ُعليهاما يأتي::

1. اختلافُ الاداءِ في الفكرِ النحوي عند ابن هشامٍ الانصاري: توثيق ودراسة وتحليل :هاني عبدالكريم عبد الله فخري، رسالة ماجستير جامعة عدن، 2002م.
2. آراءُ ابنِ هشامٍ النحويةِ بين البصرةِ والكوفةِ في كتاب مغني اللبيب :أهيف عبدالعزيز محمد بوريني، رسالة ماجستير،الجامعةالهاشمية، 2000م.
3. أصولُ النحوِ التطبيقي عندَ ابن هشامٍ مع تحقيق شرح بانت سعاد نموذجا:سناء ناهضالريس، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2006م.

4. تطورُ الاراءِ النحويةِ عند ابن هشام الانصاري /المؤلف :حسن موسى الشاعر،دار البشير، عمان : 1994م.

5. تعددُ أوجهِ التحليل النحوي عند الزمخشري وابي حيان وابن هشام :محمود الجاسم رسالة دكتوراه، جامعة حلب، 1999م.

6. منهجُ ابن هشام الانصاري في كتابه "شرح شذور الذهب:هارون (محمدبدر الدين) أحمد الربابعه .رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 2002م

7. موقفُ ابن هشام الأنصاري من الزمخشري في آرائهِ النحوية دراسة تحليلية مقارنة :مصطفى عطا محمدشاويش ، رسالة ماجستير ، الجامعة الهاشمية، 2006م

8. ابنُ هشامٍ الانصاريُّ : آثاره ومذهبه النحوي:علي فودة نيل، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، 1985م

9. نظامُ الجملة عند ابن هشام الأنصاري: أحمد عوض باحمبص رسالة دكتوراه، جامعة عدن 2005م

10. ابنُ هشامٍ النحوي 708 0 761هـ: عصره ، بيئته ، فكره ، مؤلفاته ، منهجه ومكانته في النحو،المؤلف :سامي عوض .الناشر :دار طلاس، دمشق: 1987.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد

أهمية التفكير النحوي عند العرب وأثر ذلك على النحو العربي

اللغة العربية لغة عظيمة، وهي المنبع الفكري لعقلية العربي وكل مسلم، منها يستقي فكره ويطور مواهبه ويواكب متغيرات الحياة، بناءً على ما يملك من ذخيرةٍ لُغويةٍ تساعده على فهم مظاهر الحياة فهمًا صحيحًا، واللغة تعد من أعظم النشاط الحضاري والاجتماعي التي تباهي به الأممُ والشعوبُ غيرها.

وجاء الإسلام فزاد اللغة شرفًا وجمالًا وثراءً، ومنحها مكانةً عظيمةً، اتصلتْ به اتصال الماء بالعود الأخضر، ولم تحظ لغةٌ بالاهتمام مثل ما حَظِيَتْ به لغتنا العربية من قِبَلِ أبنائها، تمثّل ذلك في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، وفي سماع كلام العربي بنثره ونظمه، فتحركت العزائم في حفظه وضبطه وفهمه، لأنها ثروة مهمة في النهوض الحضاري بكافة أشكاله، ونشأ الفكر النحوي آلةً تسعى في تأصيل القواعد الكلية والأحكام الصحيحة، التي تُفضي إلى نتائجَ موضوعيةٍ منضبطة، فكانت أصول النحو؛ السماع والإجماع والقياس والاستصحاب والتعارض والترجيح؛ في حد ذاتها آلاتٍ منظومةً متناسقةً ومترابطةً لعملياتٍ عقليةٍ وذهنيةٍ تقومُ على إعمال الفكر بدقةٍ متناهية.

فَجَمعُ كلامِ العربِ والوثوقُ به، و نسبةُ القول لصاحبه، والاستشهادُ به على صحة القاعدة، ما هي إلا أعمالٌ عقليةٌ محضة تقوم أساسًا على التفكير العميق، وكذا بقية الأصول النحوية، ومن هنا كانت الأصول النحوية منابعَ للتفكير النحوي عند العرب، فعمدوا إلى وضع قواعد تضبط النص الصحيح وتؤدي إلى الفهم المستقيم، فكان القرآن العظيم أولى المهمات التى اعتنى بها العرب، وتنوعت الرغبات في الاهتمام به من جوانبَ مختلفة مابين مفسرٍ ومؤولٍ ومستشهدٍ ومستنبط ومتعلمٍ، وكلٌ يدور حول خدمة النص المقدس، فسميت العلوم كلها علومًا خادمةً للنص.

قال علي الياسري: ((ولم يكن للعرب قبل ظهور الإسلام قواعد تذكر أو معايير وضعية يستندون إليها))[1]، بل كانت السليقة العربية هي المعيار الأساسي للفصاحة.

---

(1) الفكر النحوي عند العرب، على الياسري (ص/ 25).

كما أنَّ العربية قد بدأت تحتك بلغات أُخرى وتدخل في صراع معها تُؤَثِّرُ فيها وتتأثرُ بها، وبدأ العلماء حينئذٍ ينظرون إلى لغتهم نظرةَ المتأمِّل الباحث، ومن هنا يمكننا أن نقول إنَّ نشأة العلوم كانت أثراً من آثار نُضج العقلية العربية[1].

وقد اعتمد علماءُ العربية حين وضعوا قواعدها وألّفوا معجَمها، على القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب الموثوق بعربيتهم، وقد التزموا في ذلك مبادئَ صارمةً وبذلوا جهودًا كبيرةً في أخذها من أفواه العرب الخُلَّص، ويبدو لنا أنَّ دراسة لغتنا تمت وفق خطوات متدرجة تُسلِمُ كلَّ خطوة إلى أخرى تليها.

وأول ظهور لبدايات تقعيد النحو العربي كان في عهد علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ عندما شكا تلميذه أبوالأسود الدؤلي[2]، فشو اللحن واختلال السليقة العربية بسبب الاختلاط بالأعاجم والذي استفحل ضرره على اللغة، بل ووصل إلى القرآن الكريم.

واستمرت عملية وضع القواعد النحوية على أيدي تلاميذ أبي الأسود ثم أتى عنبسة الفيل[3]، ويحيى بن يعمر[4]، وعطاء بن أبي الأسود[5].

ثم خلف هؤلاء: عبدالله بن اسحاق[6]، وعيسى بن عمر [7]،

---

(1) يُنظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف:(11-12) وتاريخ النحو وأصوله: عبد الحميد سيد طلب (25/1)، ومدخل إلى علم اللغة: محمد حسين عبد العزيز: (259-260).

(2) انظر تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري: علي أبو المكارم (ص/ 68 ـ 79) .

(3) عنبسة الفيل، أخذ عن أبي الأسود، وروى الشعر، توفي سنة 100هـ، ينظر: نزهة الألباء: لابن الأنباري (ص: 22)، بغية الوعاة: للسيوطي (2/ 132).

(4) أبو سليمان، النحوي البصري؛ كان تابعياً، أحد قراء البصرة، كان ينطق بالعربية المحضة واللغة الفصحى توفي سنة 129هـ، رحمه الله تعالى، ينظر: وفيات الأعيان (6/ 173)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (24/1)، وبغية الوعاه للسيوطي: (215/2).

(5) عالم بالنحو والعربية، وهو الذى اتفق بعد موت أبيه هو ويحيى بن يعمر على بسط النحو وتعيين أبوابه، وبعج مقاييسه. إنباه الرواة على أنباه النحاة (2/ 380).

(6) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، أول من بَعَجَ النحو ومد القياس وشرح العلل"، توفى سنة 117هـ ينظر: طبقات النحويين للزبيدي (ص/31)، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام (14/1)، ونزهة الألباء (ص/18)، وإنباه الرواة (2/ 104)، وخزانة الأدب للبغدادي (1/ 238).

(7)هو أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي، كان نحويا، أخذ عن ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أخذ الأصمعي والخليل وغيرهما، وقيل إن له سبعين مصنفا، مات سنة 149هـ.انظر: البلغة (ص /179)، إنباه الرواة: (2/ 274)، وبغية الوعاة: (2/ 237)، والأعلام: (5/ 288).

وأبو عمرو بن العلاء[1]، ثم خلفهم الخليل[2] لنصل إلى سيبويه[3] الذي صنع للنحو ما لم يصنعْهُ أحدٌ غيره، حتى عُدَّ شيخ النحاة ومقدمهم بلا نزاع، ويعد كتابُهُ معيارَ العربية، فهو بحق كنز من كنوزها، و لا نبالغ إذا قلنا إنَّ سيبويهِ أخذَ أغلبَ علمِهِ من الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وقد اعتنى العلماء بأصول النحو ليكون الاستدلال والاحتجاج على منهاج موثوق مأمون ولا يستقيم بناء النحو متينًا إلا بتلك الأصول ودرايتها حيث هي العماد، ومسائل النحو فرعٌ عنها، ومبنيةٌ عليها.

وتلك الأصول قواعد عامة أسست على منهج علمي، وقد اعتمد النحاة على أساسين في إقامة الحكم النحوي: الأول: عملي حسي هو السماع، والثاني: عقلي تجريدي هو القياس.

فمنهج النحاة العلمي بدأ بجمع المادة المراد فحصها، ثم تصنيفها على وفق الضوابط، ثم قياس الشبيه على الشبيه.

وكان السبق للبصرين في ذلك على الكوفيين، ولم يكن اختلافهم اختلافاً نشأ عنه نحوان متعارضان، وإنما هو اختلاف في المنهج وفي النظرة الخاصة التي فرضتها كلٌ من البيئتين؛ فأدت بيئة الكوفة إلى التوسع في قبول لغاتٍ لم يعتدّ البصريون بها، وتكوّنت عن ذلك أقيسة مختلفة وتعليلات جديدة فرضتها هذه النصوص.

وتميز منهج نحاة البصرة بجعل القواعدِ مطردةً عامةً، وتوسعوا من حيث القياس والتعليل إذ طلبوا لكل قاعدة علة، وعدوا كلَّ ما يخرج عنها شاذاً، وأصبحت القاعدة المعيار المحكم السديد، واشترط البصريون في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون

---

(1) أبو عمرو البصري، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة ، توفي سنة 154هـ.انظر: غاية النهاية (1/ 288)، وفوات الوفيات (1 / 164)، والأعلام (3 / 72).

(2) هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي أشهر من نار على علم له كتاب العين في اللغة، والشواهد والعروض، مات سنة 175هـ. وقد نيف على السبعين. البلغة: (ص/79)، إنباه الرواة: (341/1)، بغية الوعاة: (1/ 557)، طبقات القراء: (1/ 275)، والأعلام (1/ 363).

(3) هو: أبو بشر: عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، أخذ النحو عن الخليل ويونس بن حبيب والأخفش مات سنة 180هـ. البلغة: (ص/173)، بغية الوعاة: (2/ 229)، إنباه الرواة: (2/ 346)، الأعلام: (252/5).

جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة ، فكان ضبطهم للقواعد دقيقا مما جعلهم يرفضون ما شذ عن قواعدهم ومقايسهم، بل وأنهم وصفوه بالغلط واللحن.

وتميز منهج نحاة الكوفة بالتوسع في الرواية القياس، بحيث يقاس على الشاذ وتميزوا أيضا بالمخالفة في بعض المصطلحات النحوية، كما اعتدوا بالأقوال والأشعار الشاذة ؛ مما خرج على قواعد البصريين. واعتدوا بأقوال و أشعار المتحضرين من العرب.

وبهذا التمايز صارت المدرسة البصرية أصحَ قياسا لاطراد قواعدها و لتثبتها في الرواية و أخذها عن الفصحاء الذين تخلّصت عربيتهم من شوائب التحضر.

وكان موقف ابن هشام موافقا لمذهب البصريين في كثير من المسائل، ومخالفاً في بعضها الآخر، وكان موقفه موقف المنتقي المختار وفق ما يراه صوابا كما سيأتي مفصلا في هذا البحث.

الفصل الأول

في ترجمة ابن هشام

ترجمة ابن هشام الأنصاري:

لقبه واسمه وكنيته:

جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري وكنيته أبو محمد[1].

ولادته ونشأته العلمية:

ولد ابن هشام بالقاهرة، يوم السبت الخامس من شهر ذي القعدة سنة (708هـ) على أغلب الرويات.

ولم تذكر المصادر التي ترجمت له شيئا عن نشأته وصباه، وأغلب الظن أن ابن هشام نشأ في أسرة لم يكن لها نصيب من الجاه والثراء، ولم يكن لوالده ذكر في كتب التراجم التي وقفت عليها.

شهدت القاهر في عصر المماليك نهوضا حضاريا وحركة علمية وُصِفَت بالثراء العلمي، وانتشرت فيها الكتاتيب والمدارس العلمية، وعُرِفَ عصر ابن هشام بكثرة العلماء ووفود علماء الأمصار من بغداد والشام إلى أرض الكنانة[2].

فبدأ بحفظ القرآن، ثم اهتم بدراسة العربية والعلوم الدينية.

شيوخه:

يقول ابن حجر: ((لزم الشيخ شهاب الدين عبداللطيف ابن المرحَّل، وتلا على ابن السراج، وسمع من أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزى، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهانى جميع شرح الإشارة[3]، له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعى ثم

(1) انظر: بغية الوعاه في طبقات اللغويين للسيوطي تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية، بيروت، بدون. (2/ 68).
(2) ينظر: مصر في عصر دولة المماليك البحرية (ص/ 193/192). مصر، 1959م بدون.
(3) كتاب في أصول الفقيه للباجي.

تحنبل فحفظ مختصر الخِرقى[1]، فى دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين))[2].

ويقول السخاوي: ((حفظ القرآن، والخرقي، والطوخي[3]، وألفية النحو، وأخذ الفقه عن المحب بن نصر الله[4]؛ قرأ عليه المقنع أو معظمه، ولازمه ملازمة تامة في الفقه وأصوله والحديث وغيرها، وأخذ النحو عن البرهان بن حجاج الأبناسي، ومن في طبقته))[5].

أبرز تلاميذه:

ابن الملاح الطرابلسي، وعلي بن أبي بكر الباليّ، ومحب الدّين ابن هشام ـ ولده ـ ،وابن إسحاق الدجوي، وابن الملقن، وعبدالخالق بن الفرات، وجمال الدين محمد النويري وعلي البالسي[6].

مكانتة العلمية:

نبغ ابن هشام في اللغة، والنحو والأدب، والفقه وعلوم القرآن، ولو لم يكن في النحو إلا مؤلفه (مغني اللبيب) لكفاه، وقس على هذا في الأدب؛ بشرح قصيدة (بانت سعاد) وإعرابها، وفي الفقه بحفظه لمختصر الخرقي والطوخي، وأخذه الفقه عن المحب بن نصر، وملازمته إياه، حتى أنه تولى القضاء والتدريس في

(1) مختصر في فقه الحنابلة لأبي القاسم عمر الخِرَقي البغدادي.انظر: الأعلام للزركلي (5 / 202).
(2) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر(2/ 308) تح: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية،الهند، ط: الثانية، 1972م، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين للسيوطي (2/ 68).
(3) لم أهتدِ إليه.
(4) هو: أحمد بن عبد الله بن محب الدين الطبري من أهل مكة، فقيه شافعي، شيخ الحرم وحافظ الحجاز، من تصانيفه: كتاب "الأحكام" في الحديث، و"القرى لساكن أم القرى" في فضائل مكة، و"ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى". أنظر: طبقات الشافعية للسبكي (5 / 8-9)، وشذرات الذهب (5 /425).
(5) الضوء اللامع: للسخاوي (5/ 56). منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت.بدون .
(6) المصدر السابق (350/4)، والنجوم الزاهرة (145/10). لـ يوسف الظاهري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،دار الكتب، مصر، بدون.

الحنابلية الفخرية، وفي إفتاء دار العدل حتى صار أحد أبرز أعيان مذهب الحنابلة[1].

قال ابن حجر: « فاق الأقران بل الشيوخ، وحدث جماعةً بالشاطبية، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وله تعليق على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، اشتهر فى حياته وأقبل الناس عليه، وتصدر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والإطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف فى الكلام، والملكة التى كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده؛ بما يريد مسهبا وموجزا - إلى أن قال - قال لنا ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر، عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه »[2].

مؤلفاته:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- قطر الندى وبل الصدى.
- شرح قطر الندى وبل الصدى.
- شذور الذهب.
- شرح شذور الذهب.
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان.

---

(1) ينظر: الضوء اللامع (425/2).
(2) الدرر الكامنة (2/ 30- 308).

- كتاب الألغاز أو ألغاز ابن هشام.
- شرح اللمحة البدرية.
- فوح الشذا في أحكام كذا.
- شرح بانت سعاد.

وهناك بعض الكتب المخطوطة مثل: مختصر الانتصاف من الكشاف، وكتاب الانتصاف لابن المنيّر الإسكندري، وكتاب تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد[1]، وكتاب الجامع الصغير في النحو[2]، وحواش على الألفية وهي تعليقات على الألفية[3]، ورسالة[4]، في ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[5] ذكر العلة في تذكير لفظ "قريب"، واسئلة وأجوبة في النحو، وهي رسالة في صفحات قليلة[6]، والمباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية[7]، وتلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة[8]، وشوارد الملح وموارد المنح، ورسالة صغيرة في استعمال المنادى في تسع آيات قرآنية من القرآن الكريم[9]، ورسالة في كان وأخواتها[10]، ورسالة في معاني حروف النحو[11].

وفاته:

توفي ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة بمصر المحروسة بالقاهرة، أمام مسجد المعز لدين الله

(1) توجد نسخة بدار الكتب المصرية برقم (18 ش).
(2) توجد نسخة بدار الكتب المصرية برقم (669ـ نحو تيمور).
(3) شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق: د هادي نهر(81/1). تح: هادي نهر، دار اليازوري، عمان الأردن، بدون.
(4) توجد نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم 87،20،17.
(5) سورة الأعراف؛ الآية: ٥٦.
(6) توجد نسخة بدار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (10541).
(7) توجد نسختان بدار الكتب المصرية برقم (459) والأخرى (730 مجاميع).
(8) أورده بروكلمان في الملحق (1065/2).
(9) دائرة المعارف (296/1).
(10) توجد نسخة بدار الكتب المصرية برقم (697/ نحو).
(11) توجد نسخة بدار الكتب المصرية برقم (96/ نحو).

الفاطمي، عن عمر بلغ ثلاثا وخمسين عاما، وقد زرت قبره ولله الحمد وهو معروف ويزار.

منهج ابن هشام في كتابه أوضح المسالك:

كتاب أوضح المسالك، امتداد لكتابَيه: شرح قطر الندى وبل الصدى، و شرح شذور الذهب، فجاء تتمةً لما قبله، وهو شرح، ولك أن تقول: إنه نثرٌ لما نظمه ابن مالك في ألفيته.

والسمة البارزة في كتاب أوضح المسالك، الإيجاز الدقيق ومحاولة البعد عن ذكر الخلافات المتشعبة في المسألة قدر الإمكان إلا ما ند، ويُعدُّ كتاب أوضح المسالك أغزر علمًا من غيره من الشروح؛ كشرح ابن عقيل[1] وابن الناظم وغيرهم، فضلا عن شرح القطر والشذور، هذا ونجد مثلا ابن عقيل يقتصر على ما أورده ابن مالك في ألفيته من غير زيادة تذكر، أما ابن هشام فيتوسع في المسألة، ونضرب مثالا من ذلك في مواضع استتارة الضمير وجوبًا فذكر ابن عقيل البيت واستعرض للمواضع الأربعة بالمثال نفسه الذي ذكره ابن مالك في قوله:

ومِنْ ضَمِيرِ الرَّفعِ مَا يَستَتِرُ كَافعَلْ أُوافِقْ نَغتبط إذ تَشْكرُ[2]،

أما ابن هشام فقال: ((وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد، كـ "قم" أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ "تقوم"، أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ "أقوم" أو بالنون، كـ "نقوم" أو بفعل استثناء، كـ "خلا، وعدا، ولا يكون" في نحو قولك: "قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدا "أو بأفعل في التعجب أو بأفعل التفضيل، كـ "ما أحسن الزَّيْدَين"، و ﴿**هُمْ أَحْسَنُ أَثَثًا**﴾[3]، أو باسم فعل غير ماضٍ، كـ "أوَّه، وَنَزَال"، وإلى مستتر جوازا، وهو: ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل

(1) ابن عقيل: أبو محمد، بهاء الدين، عبد الله بن عقيل، ولد سنة 694هـ، وقيل: 698، وقيل: 700هـ. مات بالقاهرة سنة 769هـ. انظر الدرر الكامنة (2/ 372)، وابن العماد (6/ 214)، والبغية (2/ 47).
(2) انظر ألفية ابن مالك (ص / 22).
(3) سورة مريم؛ الآية: ٧٤.

الماضي نحو: "زيدٌ قام، وهند قامت، وزيد قائم، أو مضروب، أو حسن، وهيهات"، ألا ترى أنه يجوز "زيد قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" وكذا الباقي))[1].

وبهذا الأسلوب المركز يستوعب ابن هشام حالات الاستتار وجوبا وجوازًا، ويعقّب على ذلك بنقدٍ ورأي فيقول: ((تنبيه: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك[2]، وابن يعيش[3]، وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو "زيد قام" واجب؛ فإنه لايقال: "قام هو" على الفاعلية، وأما "زيد قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام))[4].

لقد أحاط ابن هشام في نصه بكثير مما لم يحط به ابن عقيل[5]، في نصه ومع ذلك فلم تزد ألفاظ ما قيل في أوضح المسالك حول هذه المسألة إلا قليلا عن نصف ما قيل عنها في شرح ابن عقيل.

وهذا يعود لاقتدار ابن هشام البارع في اختيار لفظة تغني عن مجموعة من الكلمات، وقد امتاز بكثرة الشواهد النحوية سواءً؛ القرآنية أو كلام العرب شعرًا ونثرًا، ولم يُغفل الاستشهاد بالحديث الشريف، كما أنه اتبع طريقة ابن مالك في الألفية في تبويب مواضيع كتابه، باعتباره شارحًا لها، ودَاخَلَ في بعض الأبواب وقسّم الأبواب إلى فصول في بعض الأحيان تبعًا لما اشتملت عليه من وحدات موضوعية، ولم يذكر في شرحه أبيات الألفية إلا نادرًا لإبراز مواطن نقده لابن مالك، وتخطئته فيما ذهب إليه، كما أنه يذكر أحيانا الآراء المخالفة له من غير تعليل؛ رومَ الاختصار والاقتصار على المعتمد الذي يراه.

---

(1) أوضح المسالك (1/ 85،86) لابن هشام الأنصاري، وبذيله مختصر مصباح السالك، للدكتور: بركات هبود، دار ابن كثير، ط: الثانية، 2008م.

(2) ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، ولد سنة 60هـ، وقيل سنة 601هـ، أخذ عن الشلوبيين وابن الحاجب ورحل إلى دمشق، وأقام فيها حتى أواخر حياته مات سنة 672هـ. من مصنفاته: الكافية الشافية انظر: البغية (1/ 130) وابن العماد (7 / 590).

(3) ابن يعيش: أبو البقاء، يعيش الحلبي النحوي، ولد سنة 553 هـ، وأخذ عن علمائها، له كتاب شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، مات بحلب سنة 643هـ. انظر: البلغة(289) وبغية الوعاة (2/ 351).

(4) أوضح المسالك: (1/ 87).

(5) ابن عقيل: أبو محمد، بهاء الدين، ولد سنة 694هـ، وقيل: 698 أخذ عن القزويني، و أبي حيان، برع في النحو ومات بالقاهرة سنة 769هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (42/3) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (48/2).

ويقول ابن هشام موضحا منهجه في هذا الكتاب: ((وبعد فإن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، ـ رحمه الله ـ كتاب صَغُرَ حجمًا، وغَزُرَ علمًا غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز، وقد أسعفتُ طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، وأحل به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه، وأنقح مبانيه وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آلُ جهدا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه، وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك))[1].

من خلال هذه المقدمة يرتسم لنا منهج ابن هشام في شرحه على الألفية، يمكن إجماله في الآتي:

- دقة العبارة مع جودة التصنيف.
- داخل ما بين بعض الأبواب بغية الوحدة الموضوعية وسبرها.
- عرضه لآراء بعض النحاة عند عدم الترجيح.
- جمع أغلب أبواب ومسائل النحو في دفتي هذا الكتاب.
- زاد بعض المسائل غير النحوية كالصرف ولغات العرب.
- اقتصر على موطن الشاهد، سواء؛ آيةً قرآنية، أو حديث شريف، أو بيت من الشعر، أو نثرًا.
- الإيجاز في مواضع، والإطناب في بعض المسائل.
- التوظيف المناسب لموطن الشاهد.
- الاستشهاد بالقران الكريم ، ويليه الشعر، ويليه الحديث الشريف، ثم الأمثال العربية غالبا.

(1) أوضح المسالك (1/ 34، 35).

- الاختصار الدقيق من غير إخلال بالمعنى.مما جعل كثيرًا من النحاة يضعوا شروحاً أو حواشيا عليه.

شروح أوضح المسالك وحواشيه:

اهتم العلماء بكتاب أوضح المسالك ما بين شارح ومحشٍّ، ومن أبرز ما وقفت عليه:

أولاً: الشروح.

1. التصريح لمضمون التوضيح،تأليف خالد بن عبدالله الأزهري.
2. شرح لأبي قاسم علي بن إدريس الحميري.
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك؛ تأليف عبدالمتعالي الصعيدي.
4. منار السالك إلى أوضح المسالك ؛ لمحمد عبدالعزيز النجار وعبدالعزيز حسن.
5. ضياء السالك إلى أوضح المسالك؛ لمحمد عبدالعزيز النجار.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، وهو شرح مختصر جدًا.
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد وهو الشرح الكبير.
8. تهذيب أوضح المسالك؛ لمحمد سالم وأحمد مصطفى المراغي.

ثانيا: الحواشي.

1. حاشية حفيد ابن هشام.

2. حاشية يس على شرح التصريح؛ لـ يس بن زين العليمي الحمصي.

3. حاشية على أوضح المسالك لـ ناصر الدين أبي عبدالله محمد اللقاني المالكي.

4. هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لـ أبي بكر إسماعيل الشنواني.

5. حاشية يس بن محمد غرس الدين الخليلي.

6. حاشية ابن كيران لـ أبي عبدالله محمد الطيب بن عبدالمجيد المعروف بابن كيران.

7. حاشية كشف الغطا والخفا أو حاشية ابن الحاج لـ أبي عبدالله محمد بن حمدون السلمي المرداس المعروف بابن الحاج.

وهناك حواشٍ أخر على أوضح المسالك لم تعرف أماكنها ذكرها حاجي خليفه[1]، وهي :

1. حاشية جلال الدين السيوطي سماها التوشيح.
2. حاشية عز الدين ابن جماعة.

---

(1) كشف الظنون لحاجي خليفة، عناية: محمد شرف الدين ورفعت الكليس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون. (1/ 154، 155).

3. حاشية بدر الدين محمود العيني.

4. حاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمري.

5. حاشية محيي الدين عبدالقادر بن أبي القاسم السعدي المالكي .

6. حاشية برهان الدين إبراهيم بن عبدالرحمن الكركي.

7. حاشية محمد بن إبراهيم بن أبي الصفا.

شروح أوضح المسالك وشواهده:

استشهد ابن هشام في أوضح المسالك بنحو "خمس مئة وثلاثة وثمانين بيتا " من الشعر ومن أبرز ما وقفت عليه من شروح شواهده هي:

1. تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام لـ أبي عبدالله محمد بن أبي محمد الفاسي.
2. روضة المنى وبلوغ المرام بجمع شواهد المكودي وابن هشام لـ العربي بن محمد الهاشمي العزوزي.

3. المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى لـ محمود أحمد العيني شرح شواهد الألفية لابن الناظم ولابن أم قاسم المرادي ولابن هشام ولابن عقيل.

4. فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد لـ محمود العيني وهو مختصر للشواهد الكبرى السابق ذكرها.

الفصل الثاني

أصول النحو عند ابن هشام

نشأة علم أصول النحو:

نشأ علم أصول النحو - كغيره من العلوم- متدرجا؛ فكان في بداية الأمر مبثوثًا في ثنايا كلام أئمة اللغة والنحو، متفرقًا في مؤلفاتهم اللغوية والنحوية منذ مراحل النحو الأولى (مرحلة الوضع والتكوين)[1]؛ فقد أشاروا إلى هذه الأصول في سياقات متعددة، وتحدثوا عن القياس، ونشأته، وتطوره، وتحدثوا كذلك عن العلة، والسماع، ومنهج النحاة في التعامل مع هذه الأصول؛ فقد قيل: إن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان شديد التجريد للقياس[2]، وأن الخليل بن أحمد كان الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليلها[3].

وهذا يعني أن أصول النحو كانت مصاحبة لظهور النحو، وضرورية له، فلم يكن ليظهر النحو بهذا الشكل إلاّ بعد أن راعى النحاة في وضعه هذه الأصول بدقة؛ حيث كانت طريقة جمع المواد اللغوية، من أفواه العرب الخُلَّص، وكيفية استنباطها، والقياس عليها، وطريقة التعليل والتوضيح أمورًا قائمة في أذهان النحاة وأفكارهم قبل وضع القواعد وبعد وضعها.

ويقول مهدي المخزومي:((..والأصول النحوية ليست إلاّ عادة كلامية، أو ظواهر لغوية خاصة، والنحو إنّما يخضع لهذه العادات، أو الظواهر، ويفسّر بها، وهي ممّا يعلَّل؛ لأنها مستمدّة من الظواهر اللغوية العامّة))[4].

ويقول عبدالرزاق السعدي: ((...والحديث عن أصول النحو من الناحية التاريخية لا يزال محاطا بشيء من الغموض، وعدم الوضوح))[1].

---

(1) مرّ النحو العربي بأربعة أطوار.
المرحلة الأولى: مرحلة الوضع والتكوين.
المرحلة الثانية: مرحلة النشوء والنموّ.
المرحلة الثالثة: مرحلة النضوج والكمال.
المرحلة الرابعة مرحلة البسط والترجيح. انظر: نشأة النحو (ص/19) للشيخ: محمد الطنطاوي دار المعارف، ط: الثانية القاهرة، بدون.

(2) بغية الوعاة السيوطي (42/2).

(3) نزهة الألباء ابن الأنباري (45-46)، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار،الأردن، ط: الثالثة، 1985م. وبغية الوعاة (557/1) والخصائص لابن جني(361/1) تح: محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة، 1983م.

(4) مدرسة الكوفة د. مهدي المخزومي (ص/ 276). مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي،القاهرة، ط: الثانية، 1958م.

أما البحث عن أول من ألّف في أصول النحو وقَصَدَهُ بالدرس، فهناك رأيان؛ **الرأي الأول**: يُفضي بنا إلى الناحية الإجمالية والسبق التاريخي، وعلى هذا يكون أبوبكر ابن السراج(ت 316هـ) أولَ من ألف في أصول النحو في كتابه "الأصول" ثم كان أبو علي الفارسي (377هـ) واسطةٌ نقلتْ بعضَ آثار أستاذه ابن السراج إلى تلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ) في كتابه "الخصائص" ثم يليه أبو البركات عبدالرحمن كمال بن محمد الأنباري (ت 577هـ) في رسالته "الإغراب في جدل الإعراب"، و "لمع الأدلة في أصول النحو" و كتابيه "أسرار العربية" و"الإنصاف في مسائل الخلاف"، ثم يليه جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) فأصدر أهم ما كُتِبَ في هذا العلم في كتابيه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، و"الأشباه والنظائر في النحو"، ثم في كتابه بالغ الأهمية "الاقتراح في أصول النحو"، فهو لم يأتِ بجديد، بقدر ما استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه وأن يؤلف بينها وينسقها ويجعل منها علمًا محددَ المعالم والمبادئ، واضحَ التقسيمات والأصول، فكان محور عدد من الشروح والتعليقات، من أهمها شرحا ابن الطيب وابن علان، ثم يليه كتاب الشيخ عبدالقادر المحلي، من علماء أوائل القرن الحادي عشر الهجري في كتابه "النفحة الزكية في أصول العربية" فرغ من تأليفها سنة (1018هـ) ثم يليه الشيخ يحيى بن محمد الشاوي (ت 1096هـ) في كتابه ارتقاء السيادة في علم أصول النحو[2].

والرأي الثاني: يرى أنَّ ابن جني في كتابه الخصائص أول من كتب في الأصول كالسماع والقياس، وأرسى كثيرا من قواعد أصول النحو بشكل لم يسبقه إليه أحد، وذلك بناءً على المادة الأصولية التي تطرّق إليها، وليس ابن السراج لعنايته بمباحث العلل، والقضايا النحوية التفصيلية، ولم يتطرق للأصول

---

(1) انظر مقدمة ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي لـ يحيى الشاوي تحقيق عبدالرزاق السعدي: ص: (18) دار الأنبار وسعد الدين، ط: الثانية.

(2) مقتبس من أصول التفكير النحوي لـ علي أبو المكارم ص:(18) دارغريب، القاهرة، ط: الأولى، 2006م. ومقدمة عبدالرزاق السعدي.لـ"كتاب ارتقاء السيادة في أصول النحو العربي للشاوي" (ص/ 18) بتصرف يسير.

الإجمالية التي نحن بصدد الحديث عنها، قال ابن جني: ((فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم بما فيه إلا حرفا أو حرفين في أوله))[1].

ويقول على الياسري في كتابه الفكر النحوي عند العرب في حديثه عن أصول ابن السراج: ((... غير أنه لم يدرس فيه منهج البحث النحوي، أو يعرض أدلته التي تستنبط الأحكام النحوية على أساسها، فأصول ابن السراج لا تختلف في دلالتها عما ورد لدى المتقدمين من الدلالة على أبواب النحو وقواعده العامة؛ لأنه كتاب في النحو العام))[2].

ويُستدل لأصحاب الرأي الأول؛ باعتبار أنهم اعتبروا ابن السراج أول من ألف في الأصول، بناءً على المزج بين علمي الأصول والفروع.

هذا بالنسبة للتأليف، أما من حيث المادةُ العلمية، وأدلة الاستنباط؛ فإن فكرة أصول النحو جاءت مواكبة لولادة النحو العربي في القرن الهجري الأول كما سبقت الإشارة إليه.

الأصول النحوية:

الأصول النحوية هي ثمرة من ثمار التفكير النحوي ؛ لأنَّ قبول ما ثبتت صحته من موثوق كلام العرب وإجماع المدرستين على نص ما أو حكم نحوي، والتوسع في القياس وجعله ركنا هاما في الدرس النحوي، وكذا استصحاب الحال، كل هذه العمليات تكوّن موقفاً فكريا؛ يجعل النحاة ينقسمون إلى مذاهب ومدارس.

فقد حدَّ السيوطي علم الأصول النحوية بقوله : ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلتُه، وكيفية الاستدال بها، وحال المستدل))[3].

---

(1) الخصائص لابن جني (2/1).
(2) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه (ص/ 153) ط الأولى 2003م.
(3) الاقتراح للسيوطي (ص/ 9).

وأدلــة النحــو ثلاثــة: ((الــسماع، والإجمــاع، والقيــاس))[1]، وذكــر ابــن الأنباري الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع فقال: ((أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال))[2]، بالجمع بين الرأيين تكون أصول النحو أربعة: نقل، وقياس وإجماع، واستصحاب كما ذكر ذلك الشاوي[3].

أولاً: السّماع:

عرفه السيوطي بأنّهُ ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحتهِ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نَبيِّهِ ﷺ وكلام العرب قبل بعثتهِ وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مُسلم أو كافر))[4]، وهذه المحاور الثلاثة هي ما استقر عليها النحاة وبنوا عليها سماعَهم واستخرجوا منها شواهدَهم، ولأجل بيان موقف ابن هشام من هذا الأصل لا بد من إيضاح موقفه من هذه المحاور.

القرآن الكريم وقراءاته:

لا شك أن كلام ربنا ـ سبحانه وتعالى ـ يُشكل أعلى مستوى من الفصاحة، يقول البغدادي في الخزانة: ((أما القرآن فهو أصح كلام وأبلغه))[5].

يقول سعيد الأفغاني: ((لم يتوفر لنصٍ ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء، والحركات، والسكنات ولم تَعتنِ أمةٌ ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به، في اللغة والنحو

---

(1) الخصائص (1/ 189).
(2) الاقتراح (ص/ 9).
(3) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي للشاوي (ص/ 65).
(4) الاقتراح (ص/74).
(5)خزانة الأدب للبغدادي لـ عبد القادر بن عمر البغدادي(9/1). تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط:الرابعة، القاهرة، 1997م.

والصرفوعلوم البلاغة))[1] وحكى ابن خالويه والسيوطي في الاقتراح إجماع اللغويين على ذلك، فقال: ((أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا))[2]، وبهذا يحل المرتبة الأولى في السماع احتجاجًا واستشهادًا بقراءاته الصحيحة والشاذة ولا خلاف يذكر في حجية النص القرآني.

و ابن هشام قد أكثر من الاستشهاد به حتى بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في أوضح المسالك سبعمائة وستة وستين آية (766)[3].

يقول عبدالعال مكرم: ((يعتبر ابن هشام أول نحوي أكثر من التعرض للآيات القرآنية الكريمة وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تأويل وتخريج والناظر لكتبه العديدة يجد أنه لا يخلو باب من ابواب النحو فيها من عرض الكثير من الآيات القرآنية))[4].

وهذا يدل على اهتمامه الكبير وإحاطته الشاملة لمواطن الاستشهاد وتوظيفه الأمثل في عرض الدرس النحوي، مدعَّمًا بالشاهد القرآني، فلا يكاد يخلو بابٌ من أبواب كتابه أوضح المسالك من آيات قرآنية، فجعل القرآن في المرتبة الأولى في الاحتجاج.

وإليك نموذجا من ذلك، ففي باب حروف الجر بعد أن قسمها إلى قسمين: حروف تجر الظاهر والمضمر أتى لكل حرف من حروف الجر بآية قرآنية فقال:(وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، نحو:((﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾[5] ﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ ﴾[6] ﴿ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ﴾[7] ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[8] ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ ﴾[9] ﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى

(1) في أصول النحو (ص/ 28). مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، بدون، 1994م.
(2) الاقتراح (ص/40).
(3) من خلال تتبعي للآيات القرآنية التي استشهد بها في أوضح المسالك.
(4) القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص(202) عبدالعال مكرم، دار المعارف، مصر بدون.
(5) سورة الأحزاب؛ الآية: ٧.
(6) سورة المائدة؛ الآية: ٤٨.
(7) سورة يونس؛ الآية: ٤ .
(8) سورة الانشقاق ؛ الآية:19.
(9) سورة البينة، الآية: ٨.

ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[1] ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾[2] ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾[3] ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ ﴾[4] ﴿ وَءَامِنُواْ بِهِۦ ﴾[5] ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[6] ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ [7] ﴾[8].

موقف ابن هشام من القراءات القرآنية:

القراءة القرآنية سنة متبعة، فهي مصدر من مصادر السماع الصحيح، والمعوّلُ فيها الروايةُ والسندُ لا القياس، وهذا ما أشار إليه ابن جنى في الخصائص في باب " امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس" قائلا: ((وما يحتمله القياس ولم يردْ به السماع؛ منه القراءات التي تُؤْثَر روايةً ولا تُتَجاوز؛ لأنها لم تسمع فيها ذلك))[9].

وقال أبو عمرو الداني: ((فالقراءات القرآنية لا تجري على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في العربية وإذا صحت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة)) [10].

وهذا ما قرره الزركشي: حين قال: ((لا بدّ فيها من التلقي والمشافهة؛ لأن القراءات أشياء لا تحكم إلاّ بالسماع والمشافهة))[11].

يُفهم من هذه الأقوال، وجوب أخذ الحيطة والحذر تجاه القراءات، وأن لا يُتعرض لها بردّ ولا تخطئة، وجواز الاحتجاج بها في العربية سواء أكانت متواترة أم آحادا أم شاذة، وهذا مذهب جمهور نحاة البصرة والكوفة[12].

---

(1) سورة المؤمنون ؛ الآية: ٢٢.
(2) سورة الذاريات؛ الآية : ٢٠.
(3) سورة الزخرف؛ الآية: ٧١.
(4) سورة الحديد؛ الآية:٧.
(5) سورة الأحقاف؛ الآية: ٣١.
(6) السورة البقرة؛ الآية: ٢٨٤.
(7) سورة البقرة؛ الآية: 116.
(8) أوضح المسالك (477/2).
(9) الخصائص (391/1).
(10) النشرفي في القراءات العشر(1/9-10) لشمس الدين ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى ،تصوير دار الكتاب العلمية.
(11) مناهل العرفان (412/1) للزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه،ط: الثالثة.
(12) ينظر الاقتراح (ص/24).

وهـي علـى كـل حـال أعلـى مرتبـةً مـن الحـديث المتـواتر و الـشاهد الـشعري والنثري.

لكن بعض النحـاة انحـازوا فـي حكم القراءة الشاذة إلـى مذهب الفقهـاء فـي عدم جواز الاحتجاج بها، حيث ذهب الفقهاء إلى أنه لا تجوز ولا تصح القراءة بها[1].

يقـول ابـن الجـزري:((كُـلُّ قـراءةٍ وَافقـت العربيـة ولـو بوَجـهٍ، ووافقـتْ أحـدَ المصاحفِ العثمانيةِ ولو احتِمَالًا وصحَّ سندُهَا، فهي القرَاءَةُ الصَّحِيحَة الَتِي لا يجوزُ رَدُّهَا ولا يَحِلُّ إنكَارُها، بل هِيَ مِنَ الأحرُفِ السبعَةِ التِي نزلَ بهَا القُرآنُ ووجبَ على النَّاس قبُولهَا، سَوَاءٌ كانت عن الأئمةِ السبعةِ، أم عن العشرةِ، أم عن غيرهم مِنَ الأئمةِ المقبُولين))[2].

وحكى السيوطي الإجماعَ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة[3].

وكـان ابـن هشام مـن المؤيـدين بالاحتجـاج بـالقراءة القرآنيـة، استـشهادا وتمثـيلا سواءً كانت متواترة أو شـاذة، ويعتبرُها سنة متبعة لا تخضع للقاعدة النحوية فيقول في ذلك: ((إن القراءة سنة متبعة، وليس كل ما تجوِّزه العربية تجوز القراءة به))[4].

ومنهج ابن هشام في استخدام الشاهد القرآني ينم عن إحاطة شاملة، وقدرة على الاستنباط والتحليل، ورصدٍ دقيقٍ لموطن الشاهد، مع مَلَكةٍ في توظيف النص القرآني في خدمة الدرس النحوي كما سيتضح لاحقًا.

يقول عبدالله اللبدي[5]: هناك آيات استشهد بها لتثبيت قاعدة مطردة وآيات اتخذ منها أدلةً على قاعدة ارتآها أو أراد أن يدعمها بدليل وآيات أوضح ما دار حولها من نقاش وجدل ويمكن أن نقسم الآيات القرآنية في "أوضح المسالك " إلى ثلاثة اتجاهات:

---

(1) ينظر المصدر السابق (ص/49).
(2) النشر في القراءات العشر (1/ 9).
(3) انظر: الاقتراح (ص/40).
(4) ابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي، د عصام نور الدين (ص/67، 68) ط: الأولى، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، 1989م. وانظر: شذور الذهب:(ص/304). ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لـ محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط: بدون، 2004م
(5) ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د محمد سمير اللبدي، ص: 148. ط: الأولى، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978م.

الأول: آيات استشهد بها على تثبيت قاعدة متفق عليها.

الثاني: آيات اتخذ منها المؤلف أدلة على قاعدة ارتآها، وأراد أن يدعمها بدليل قرآني.

الثالث: آيات أوضح ابن هشام ما دار حولها من نقاش وجدل.

ومن الأمثلة على الاتجاه الأول في "إعراب الاسم الذي لا ينصرف" قال ابن هشام: ((ما لا ينصرف وفيه علتان من تسع كـ " أَحْسَنَ" أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما كـ " مساجد وصحراء" فإن جره بالفتحة نحو: ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ ﴾[1] إلا إن أضيف، نحو: ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾[2] أو دخلته "أل" مُعَرِّفَةً، نحو: ﴿ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ ﴾[3] أو موصولة نحو: ﴿ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ [4] ﴾)) [5].

وأمثلة هذا النوع كثيرة يصعب حصرها وتعدادها في هذا المقام.

أما الاتجاه الثاني: فآيات اتخذ منها المؤلف أدلة على قاعدة ارتآها، وأراد أن يدعمها بدليل قرآني، وأضرب مثلين على ذلك.

1. إهمال عمل " أن" الناصبة المصدرية إذا تقدمت الفعل المضارع.
2. العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

ومن المعلوم أن من نواصب الفعل المضارع " أن" المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، وتسبك مع الجملة التي بعدها بمصدر مؤول يعرب حسب ما قبلها كقوله تعالى﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[6] أي: صيامكم

---

(1) سورة النساء؛ الآية: ٨٦.
(2) سورة التين ؛ الآية: ٤.
(3) سورة البقرة؛ الآية: ١٨٧.
(4) سورة هود؛الآية: ٢٤.
(5) أوضح المسالك (1/ 75،76).
(6) سورة البقرة؛ الآية: ١٨٤.

خير لكم وقوله أيضا ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴾[1] أي: أطمع غفرا أو غفرانا لخطيئتي.

قال ابن هشام[2]:((وبعضهم يهملها حملا على "ما" أختها؛ أي: المصدرية كقراءة ابن مُحَيْصن ﴿ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾)) [3] برفع الفعل المضارع.

قرأ العشرة بنصب ﴿يُتِمَّ ﴾ وقرأ مجاهد وابن محيصن وابن عباس، برفع ميم الفعل ﴿ يُتِمُّ ﴾[4] وقد جاء رفع الفعل بعد ﴿ أنْ﴾ في كلام العرب، وقد ترك إعمال﴿ أنْ﴾ حملا على ما أختها في كون كل منهما مصدرية، وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة، قال أبو حيان:((والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله لا تبنى عليه قاعدة))[5].

قال الزمخشري: ((﴿ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ برفع الفعل تشبيها لـ "أن" بـ "ما" لتآخيها في التأويل.)) [6] وقال ابن هشام في المغني:((زعم الكوفيون أن "أنْ" هذه هي المخففة من الثقيلة، شدّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها أن الناصبة أهملت حملا على أختها "ما" المصدرية))[7].

---

(1) سورة الشعراء؛ الآية: ٨٢.

(2) أوضح المسالك (2/ 251).

(3) سورة البقرة؛ الآية: ٢٣٣.

(4) لم تذكرها كتب القراءات التي وقفت عليها، ولكن جاء ذكرها في البحر المحيط (498/2) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،كريا عبد المجيد النوقي، وأحمد النجولي الجمل دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى،2001م، والدر المصون للسمين الحلبي (2/ 462) شهاب الدين الحلبي تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بدون.

(5) البحر المحيط: (2/ 223)

(6) الكشاف للزمخشري (307/1) تح:عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث، بيروت.

(7) مغني اللبيب لابن هشام (1/ 46) تح: مازن المبارك، ومحمد حمدالله، دار الفكر ط: السادسة ، دمشق، 1985م.

العطف على الضمير المخفوض:

هذه مسألة اختلف فيها البصريون والكوفيون؛ فذهب البصريون إلى أن الاسم الظاهر لا يجوز عطفه على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجار، فيقال: مررت بك وبزيد، وهذا كتابك وكتاب عمرو، كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[1]، وكما في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ فإن جاء في الكلام عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار؛ كان ذلك قبيحًا عند البصريين، كما ذهب سيبويه في كتابه وجوّزه في الشعر[2]، ونقل ابنُ الأنباري المنعَ عن البصريين في كتابه الإنصاف[3]، واعتبره ابنُ جني لحنًا في كتابه اللمع[4]، ووافقه الرضي على شرحه للكافية[5].

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور مطلقا واختار مذهبهم بعضُ المتأخرين، منهم أبو حيان[6] وابن مالك[7].

وعلى هذا فالقراءة السبعية من قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالأَرْحَامَ ﴾[8] بالخفض عند الكوفيين لا تؤول[9]، وعند البصريين بتأويل حرف الجر.

وورد في السماع نثرًا من رواية قُطْرُبٍ[10]، عن العَرَبِ "مَا فيها غَيرُهُ وفَرَسِه"[1]، بالخفض عطفًا على الهاءِ المجرورة بإضافة غير، وشعرا من قول الشاعر:

---

(1) سورة فصلت؛ الآية: 11.
(2) انظر كتاب سيبويه (2/ 382) لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون،دار النشر : دار الجيل ـ بيروت.
(3) انظر كتاب الانصاف في مسائل الخلاف (2/ 371) لأبي البركات بن الأنباري، تح: مبروك جودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون.
(4) انظر اللمع في العربية لابن جني (1/ 97) تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون.
(5) شرح الرضي على الكافية (336/2).
(6) انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (2/ 156).
(7) قال في ألفيته: وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازمًا قد جعلا
وليس عندي لازمًا إذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا
(8) سورة النساء؛ الآية: 1.
(9) قرأ جمهور السبعة بالخفض ما عد حمزة، وأبو جعفر ويعقوب بالفتح (والأرحامَ) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالوية (118/1)، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي (1/ 75).
(10) هو أبو علي، محد بن المستنير البصري النحوي، لازم سيبويه، وأخد عن عيسى بن عمر، وجماعة من علماء البصرة؛ له مصنفات كثيرة؛ منها: الاشتقاق، والأضداد، ومعاني القرآن، وغير ذلك. مات سنة 206هـ. انظر: البلغة: 247، إنباه الرواة: 3/ 219، بغية الوعاة: 1/ 242، الأعلام: 7/ 315.

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجب[2]

وابن هشام انتهج منهج الكوفيين مستندا لأدلةٍ يرى صحتها والاعتماد عليها، فقال: ((ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو اسما؛ نحو:

﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[3] ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾[4] وليس بلازم، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين))[5].

وبهذا يتضح لنا أن ابن هشام إذا ارتأى رأيا وله وجه من الصحة لا يلتفت إلى البصريين وإن كان يغلب عليه الميول البصري.

فالسمة البارزة في موقف ابن هشام من الشاهد القرآني، كثرةُ الاستشهاد بالآيات القرآنية، مما يدل على أنه يجعل القرآن الكريم المصدر الأول لبناء القواعد وتصحيح الأساليب.

وبعد التقصي للقراءات التي وردت في كتابه أُجمِلُ منهجَهُ في الآتي:

1. يقتصر على موطن الشاهد فلا يكمل الآية إلا ما كان نادرا.
2. يدور حول الحكم بغض النظر عن درجة القراءة سواء متواترة أو شاذة.
3. تارةً يرجح وتارةً لا يرجح.
4. يحتج بالقراءة الشاذة ويؤصّل مسائلها ويوجه إعرابها غالبا.

---

(1) أوضح المسالك (136/2)، و شرح الكافية الشافية (1250/3)، وهمع الهوامع للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1998م. (221/3) وشرح الأشموني (115/3) لنور ادين الأشموني، تح: محمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، 1955م.

(2)البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص: 464)، وخزانة الأدب (5/ 123)، والكتاب (2/ 392) وهمع الهوامع (2/ 139).

(3) سورة فصلت؛ الآية: ١١.

(4) سورة البقرة؛ الآية: ١٣٣.

(5) أوضح المسالك (2 / 135).

5. تفرّد عن أسلوب المتقدمين في الاستشهاد بالقرآن الكريم فلا يقول مثلاً : "قال الله تعالى" كما هو مشهور، ولكن يقول: "نحو" وتارة يعبر بالتنزيل فيقول: "في التنزيل".
6. يجعل من الآية القرآنية قاعدة مطردة ومعيارًا للصحة.
7. لا يوضح إبهام الآية ولا يفسر معناها.
8. لم يقتصر على قراءة بعينها ولكنه وإنما أخذ بالقراءات الأربعة عشر مع الشواذ.

الاختلاف في الاستشهاد بالحديث الشريف:

لم يُعِرْ النحاةُ الأوائلُ الحديثَ الشريفَ عنايةً مثلَ عنايتهم بالقرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره، فلذا كان احتجاجهم بالحديث قليلا[1]، إذا ما قارناه بالكتاب العزيز والشعر العربي.

بدأ الصّراع حول الاحتجاج بالحديث الشّريف في أصول التفكير النحوي من مقولةٍ أطلقها أبو حيّان الأندلسيّ في شرح التّسهيل والحسن بن الضّائع في شرح المجمل[2].

ومفاد هذه المقولة: أنّ أئمّة النّحو المتقدّمين من المِصْرَين: البصرة والكوفة، لم يحتجّوا بشيءٍ من الحديث النّبويّ الشّريف، فذاعت هذه المقولة، فكان لها مؤيّدوها ومعارضوها.

وبداية الاستشهاد بالحديث الشريف كمرجعٍ يحتج به تبدو جليةً في مؤلفات ابن مالك، علمًا بأن أول ظهور للحديث الشريف كان في القرن الثاني في كتاب العين للخليل والكتاب لسيبويه[3].

---

(1) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف لـ خديجة الحديثي (ص/ 5) دار الرشيد للنشر، 1981م.
(2) انظر: خزانة الأدب للبغدادي (1/ 9-10) والاقتراح للسيوطي (ص/52).
(3) ثم تلاه الفراء في القرن الثالث في كتابه معاني القرآن والمبرّد في الكامل وفي القرن الرّابع: ابن دريد في الاشتقاق- والأزهريّ في تهذيب اللّغة و القرن الخامس: فقه اللّغة- الثّعالبيّ (429هـ)/ وهناك أيضاً: ابن حزم (456هـ) وابن سيده وفي القرن السّادس: المفصّل في النّحو- الزّمخشريّ والأمالي الشّجريّة- لابن الشّجريّ وفي القرن السّابع: شرح كتاب سيبويه (مخطوط)- ابن خروف (609هـ).

وعلى منوال ابن مالك سار الاستراباذي في شرح الكافية وابن الناظم في شرح الألفية ووصولا إلى ابن هشام ـ موضوع بحثنا ـ ثم مَن جاء من بعده[1]، ويمكن أن نقسم النحاة في حجية الحديث الشريف إلى ثلاثة مذاهب.

أولا: الذين استشهدوا وهم على قسمين:

أ: مُقِلّون: كسيبويه والخليل وأبي عمرو بن العلاء والفراء وأبي عبيدة والمبرد وغيرهم

ب: مكثرون: كابن خروف والصفار والسيرافي وابن عصفور وابن مالك وابن هشام والرضي الاستراباذي وغيرهم[2].

ثانيًا: الذين لم يستشهدوا : وهما ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي ومن نحا منذهبهم.

ثالثا: الذين استشهدوا بشروط: ويتزعم هذا القسم الشاطبي والسيوطي ومن جاء بعدهم من المحدَثين.

حجّة الذين استشهدوا تكمن فيما يأتي:

1. الاستناد إلى احتجاج اللغويّين في معاجمهم بالحديث الشّريف كـ كتاب (العين للفراهيدي) و(التّهذيب للأزهري) و(المحكم لابن سيده) و (الجمهرة لابن دريد)، و(مقاييس اللّغة لابن فارس)، و(الصّحاح للجوهريّ)، و (لسان العرب لابن منظور)، و(تاج العروس لمرتضى الزبيديّ)[3].

2. تَطرُّقُ احتمال الرّواية بالمعنى لا يلزم منه عدم صحّة النّقل، فقسّموا الحديث إلى قسمين:

- قسم مدوَّن: وهذا دُوِّن في فترة يُحتجُّ فيها بلغة أهلها، فاللّفظ المبدل حجّة، واللّفظ المبدل به حجّة أيضاً، إذا سلّمنا بقضية الرّواية بالمعنى.

- قسمٌ غير مدوّن: وهذا القسم لا يلغي حجّيته احتمال تطرّق الرّواية له بالمعنى؛ لأنّ الأصل في المروي أن يكونَ بلفظه كما سُمع من الرسول - صلى الله عليه وآله

---

(1) كـ ألفيّة- ابن عقيل (769هـ) وفي القرن التّاسع: شرح التّسهيل- للدّماميني (827هـ)و القرن العاشر: شرح الأشمونيّ (929هـ).

(2) خزانة الأدب (1/ 9-11) وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لـ خديجة الحديثي ص(192 وما بعدها) والاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، ص(6) د رياض الخوام، دار عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، 1998م، وتحرير والرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي ص(98).

(3)انظر: معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، 2001م. و الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، محمد صالح عسكري، الناشر آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، 1431هـ .

وسلم- والتّسليم بوقوع الرّواية بالمعنى لا يعني وقوعها في جميع ألفاظ الحديث، إذ سيكون الحديثُ غير موثوقٍ به.

حجة الذين لم يستشهدوا تكمن فيما يأتي:

1. شبهة جواز رواية الحديث بالمعنى تجعل الأحاديث المنقولة ليست على ألفاظ النّبي صلّى الله عليه وسلّم، هذا تصريح ابن الضّائع[1].

يقول سفيان الثّوري: " إن قلتُ لكم إنّي أحدّثكم كما سمعت فلا تصدّقوني، إنّما هو المعنى"[2]، وعلى ذلك لا حجّة لهذه الألفاظ في اللّغة[3].

وقد بيَّنَ الدماميني حجة المانعين فقال: ((فقد منع ذلك بعضهم مستدلا بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم بأنَّ هذا لفظه صلى الله عليه وسلم))[4].

2. وجود رواةٍ للحديث من غير العرب بالطّبع، ولا يعلمون لسان العرب، مما يؤدّي إلى وقوع اللّحن فيما رووا من أحاديث، فوقع فيها ما ليس بفصيح[5].

حجة الذين استشهدوا بشروط:

زعيم هذا الاتّجاه، الشّاطبيّ وكان موقفه يتركّز في رفض التطرّف بشأن المنع أو التّجويز- فقد رفض عمل ابن مالك؛ لتطرّفه في الأخذ بالحديث الشّريف، كما رفض موقف المانعين؛ لتطرّفهم بالرّفض.

يقول البغدادي في الخزانة: ((توسط الشاطبي فجوز الِاحْتِجَاج بالأحاديث الَّتِي اعتني بِنَقْل ألفاظها))[6].

وقسم الشاطبي الحديث إلى قسمين: فقال:((وَأما الحَدِيث فعلى قسمَيْن قسم يعتني ناقله بِمَعْنَاهُ دون لَفظه فَهَذَا لم يَقع بِهِ استشهاد أهل اللِّسَان وَقسم))[7].

---

(1) انظر الاقتراح (ص/55).
(2) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (7/ 256) تح: مجموعة من المحقيقن بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، موسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1985م.
(3) خزانة الأدب (1/ 10).
(4) الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، (ص/6) رياض الخوام، دار عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، 1998م.
(5)همع الهوامع للسيوطي (338/1).
(6) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (1/ 12) وانظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف لخديجة الحديثي (ص/368).
(7) خزانة الأدب (12/1).

وقد استثمر رايَ الشاطبي هذا محمد الخضر حسين وارتأى أن يستشهد ـ بلا خلاف ـ بأنواع من الأحاديث النبوية هي:

1. ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان.
2. ما يروى للاستدلال على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حُجر.
3. ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها كالفاظ القنوت.
4. الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها؛ لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الألفاظ.
5. الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كـ مالك والشافعي.
6. ما عرف من حال رواته أنهم لا يجزون رواية الحديث بالمعنى كا بن سيرين والقاسم بن محمد))[1].

ثم قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته لموضوع الاحتجاج بالحديث الشريف والاستفادة مما قدمه محمد الخضر حسين ما يأتي:

أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

1. الأحاديث المتواترة المشهورة.
2. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
3. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
4. كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
5. الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

---

(1) انظر: دراسات في العربية وتاريخها، لمحمد الخضر ص: (178)منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، ط: الثانية، 1960م، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف لخديجة الحديثي (ص/415).

6. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد.
7. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة))[1].

من خلال ما سبق يرى الباحث أن الاحتجاج بالحديث الشريف يجوز طالما ثبتت صحته، بغض النظر أكان من لفظه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أم من لفظ مَن رواه ما دام كان هذا اللفظ من عصر الاحتجاج، قياساً على الشواهد الشعرية.

وبهذا فحجة ابن الضائع مردودة؛ لأن الذين دوَّنوا الحديث كانوا في عصر الاحتجاج، فالرواية بالمعنى ليست مانعة من الاحتجاج بالحديث الشريف، وإلا لفسدت كثير من أحكام الشريعة التي انبنت على الاحتجاج بالحديث، والرواة كانوا أحرص الناس على التثبت في رواية الحديث الشريف.

والذي يعنينا في هذه الدراسة، موقف ابن هشام من هذه المذاهب الثلاثة، فهو من المحتجين والمستشهدين بالحديث الشريف، كما سنرى من خلال استقراء كتابه "أوضح المسالك".

بل إن ابن هشام قد أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد استشهد في كتابه "مغني اللبيب" باثنين وستين حديثا سبعا وسبعين مرة، وفي "شرح شذور الذهب" بستة وعشرين حديثا سبعا وعشرين مرة، وفي شرحه لكتاب أبي حيان "اللمحة البدرية" بستة وعشرين حديثا، سبعا وعشرين مرة أيضا[2]، وفي كتاب "أوضح المسالك" استشهد باثنين وأربعين حديثًا أربعا وأربعين مرةً[3].

وكان منهجه مع الحديث الشريف، يقتصر على موطن الشاهد فقط، فتارة يصرح أنه حديث وتارة لا يصرح فيأتي بمتن الحديث مباشرةً من غير إشارة إلى أنه حديث.

---

(1) مجموعة القرارات العلمية (3) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (ص/ 3-4) نقلا عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف لخديجة الحديثي (ص/ 418).
(2) الفعل في نحو ابن هشام (ص/57) عصام نور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 2007م.
(3) من خلال تتبعي له في أوضح المسالك.

واستشهد بالحديث الشريف في كثير من الأبواب النحوية كلما أمكنه ذلك، حتى في بعض المواضيع يستشهد بستة أحاديث متوالية، كما صنع ذلك في "جوازم الفعل المضارع"، وفي بعضها استشهد بثلاثة أحاديثَ متواليةٍ كما صنع في باب "النكرة والمعرفة" و في باب " لا يبتدأ بالنكرة إلا بفائدة ".

منهج ابن هشام في الاستشهاد بالحديث الشريف في كتابه أوضح المسالك:

ابنُ هشام من المستشهدين بالحديث النبويّ الشريف يستمدّ منه النصوص للاستدلال بها على القواعد، وعلى إقرار الأحكام النحوية، كحجة يستند إليها، في مواضع متفرقة من كتابه (أوضح المسالك) يحذو حذو المجوزين بالاستشهاد بالحديث الشريف.

ومن خلال استقرائي لكتابه (أوضح المسالك) تبين للباحث أن ابن هشام استشهد باثنين وأربعين حديثا، في مواضع متفرقة على حالات مختلفة.

فنجده يأتي بالحديث استدلالاً على مسائل نحوية إما معززا بشاهد قرآني أو شاهد شعري أو نثري، سواء كان الحديث مقدماً أو تاليًا للشاهد القرآني والشاهد الشعري والنثري، ومن خلال التمعن في الأحاديث الواردة في كتابه أوضح المسالك التي استشهد بها على مسائل نحوية تبين للباحث ما يأتي:

المطلب الأول: الاستشهاد بالحديث بعد الشاهد القرآني.

وهي خمسة أحاديث نضرب مثالاً لاثنين:

1.حديث السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ ((ما رأى مني ولا رأيتُ منه))[1] وقد سبقه بقوله تعالى ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ﴾[2]، استدل بهذا الحديث على

(1) لم أقف عليه في كتب السنة التي وقفت عليها.
(2) سورة المجادلة؛ الآية: ٢١.

جواز حذف المفعول لغرض معنوي كاحتقاره كما في الحديث (ما رأى مني العورة ولا رأيت منه))[1].

2. حديث الأمر بتسوية الصفوف حيث قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: ((لِتَأْخُذُوا مصافَّكُم))[2]، وقد سبقه بقوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[3]، استشهد بهذ الآية على جزم الفعل المضارع باللام الطلبية لفعل الفاعل المخاطب، فالفعل "لتأخذو" مجزوم باللام الطلب أو الأمر وهو قليل قال ابن هشام:(والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر)[4].

المطلب الثاني : أحاديث أوردها مسبوقة بشاهد قرآني وأعقبها بشاهد شعري.

وعددها ستة نضرب مثالا لحديثين:

1. قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ((سوداءُ ولودٌ خير من حسناءَ عقيم))[5]، وقد سبقه بقوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[6]، حيث ابتدأ بالنكرة "سوداء" والذي سوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف فتقدير الحديث الشريف، امرأة سوداء، ثم أعقبه بقول الشاعر[7]: [من البسيط]

لَوْلا اصْطِبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ كَمَا استَقَلَّتْ مَطايَاهُنَّ للظعَن[8]

2. قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((ليس فيما دون خمس ذودٍ صدقةٌ))[1] وقد سبقه بقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[2] فقد استشهد بهذا الحديث على جواز

---

(1) ينظرأوضح المسالك (1/ 369).
(2) لم أقف عليه في كتب السنة التي وقفت عليها.
(3) سورة يونس؛ الآية: ٥٨.
(4) أوضح المسالك (2/ 274).
(5) أخرجه الطبراني في الكبير (19 / 416 ، 1004) تح: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط: الثانية، القاهرة.
(6) سورة آل عمران؛ الآية: ١٥٤.
(7) لم ينسب لقائل معين.
(8) من شواهد الأشموني(1/ 197) والتصريح (211/1) لـ: خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت،ط: الأولى، 2000م

إضافة العدد حيث أضاف العدد "خمس" بالإضافة إلى المعدود "ذود" وحكم هذه الإضافة الجواز، وأتى بقول الحطيئة: [3] [من الوافر]

ثلاثـــةُ أنفُـــسٍ وثـــلاثُ ذودٍ لقدْ جارَ الزمانُ على عيالي[4]

المطلب الثالث: أحاديث أوردها مسبوقة بشاهد شعري فقط.

نضرب مثالا لحديثين.

قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ((الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخيرًا وإن شرا فشر))[5] وقد سبقه بقول النابغة: [6] [من الكامل]

حَـدَبَتْ عَلـيَّ بُطـونُ ضَـبةَ كلُّهَـا إنْ ظالمًـا أبـدًا وإنْ مظلومـا[7]

فقد استشهد بالحديث الشريف على جواز حذف كان واسمها كثيرا بعد " إن ولو" الشرطيتين كما صرح بذلك والتقدير: إن كان عملُهم خيرافجزاؤهم خيرٌ.

1. قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا)[8].

وقد سبقه بقول الأقشير الأسدي[9]: من [البسيط]

أفنى تلادي وما جمَّعتُ من نَشَبٍ قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأبـاريق[10]

---

(1) أخرجه البخاري (1 / 660).
(2) سورة النمل؛ الآية: ٤٨.
(3) هو الحطيئة: جرول من بني بن عبس ، كان راوية زهير، وصفه الرواة بأبشع الأوصاف، وكان من فحول الشعراء ومتقدميهم، مات سنة: 50هـ. انظر: الشعر والشعراء(1/ 322) تح: أحمد شاكر، دار المعارف،مصر، 1966م.، والخزانة (2/ 405) والأعلام (118/2) لـ محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر 2002م.
(4) ديوان الحطيئة (ص/333).
(5) جزء حديث:(بني الإسلام على شهادة أن لا إله إلا الله وَأن محمدا رسول اللّه، وَإقَام الصلاة، وَإيتاء الزكاة، وَحج البَيتِ، وصوم رمضان) أخرجه البخاري (الفتح 1/ 49) ومسلم (1/ 45) ط: الحلبي.
(6) القائل هو: النابغة الذبياني ، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، والحكم على الشعراء في سوق عكاظ، وهو أشعر شعراء عصره، انظر: الشعر والشعراء: (1/ 157).
(7) ديوان النابغة الذبياني (ص/ 102) تح: محمد إبراهيم، دار المعارف، ط: الثانية، القاهرة، بدون.
(8) رواه البيهقي في شعب الإيمان(266/3) تح: محمد الزغلول، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، 1990م.
(9) القائل: هو المغيرة بن عبد الله الأسدي كان خليعا ماجنا فاسقا مدمنا على الخمر، قبيح المنظر، مات سنة 80هـ. ينظر: الشعر والشعراء(2/ 559)، والخزانة(2/ 279).
(10) ديوان الأقيشر الأسدي (ص43). تح: محمد دقة، دار صادر، ط: الأولى، بيروت، 1997م.

فقد استشهد بالحديث الشريف على جواز إضافة المصدر إلى مفعوله، فحج مصدر مضاف إلى مفعوله وهو "البيت" و(من) اسم موصول فاعل للمصدر قال ابن هشام: ((أي وأن يحجَّ البيت المستطيعُ))[1].

المطلب الرابع: أحاديث أوردها مسبوقة بشاهد نثري:

نضرب مثالا لحديثين:

1. قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ((إذا ذُكِرَ الصالحون فحيّهلْ بعمرَ))[2] سبقه بقول العرب: (حيَّهلِ الثريد) استشهد بهذا الحديث الشريف على جواز عمل اسم الفعل عمل فعله، فيرفع الفاعل ونصب المفعول وغيره، وهنا في الحديث اتى باسم الفعل "حيهل" واسم فعل لازم عَمَلَ عملَ فعله اللازم فرفع الفاعل وتعدى بالتضمين لمعنى "اسرع" قال ابن هشام:((أي أسرعوا بذكره))[3]. قول السيدة عائشة:((... فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا .))[4]، وقد سبقه بالمثل الذي يقول: ((عليه مائةٌ بيضٌ))[5]، استشهد بهذا الحديث الشريف على مجيء الحال " قياما " نكرة من غير مسوغ.

المطلب الخامس: أحاديث استشهد بها ابتداءً وأعقبها بشاهد شعري:

نضرب مثالا لحديثين:

1. قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لعمر ابن الخطاب ((إن يَكنْهُ فَلن تُسلَّطَ عليه))[6]، حيث وصل الضمير بالفعل الناسخ "كان" والخلاف مشهور في الوصل والفصل، فلو أراد أن يفصله لقال: إن يكن إياه فلن تسلط عليه. ومن ورود الفصل قول عمر ابن أبي ربيعة:[7]: من [الطويل]

---

(1) أوضح المسالك (2/ 10).
(2) رواه أحمد في المسند (148/6) تح: شعيب الأرنؤوط،وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 2001م
(3) أوضح المسالك: (2/ 209).
(4) رواه البخاري صحيح البخاري (2/ 555). تح محمد الناصر، دار طوق النجاة ، ط: الأولى، 2001م
(5) الكتاب لسيبويه (2 / 112).
(6) رواه البخاري (32/8).
(7) القائل: هو عمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب القرشي المخزومي، شاعر الغزل المشهور. كان فاسقا ، توفي سنة 93 هـ ينظر: الشعر والشعراء(2/ 553)، والخزانة (1/ 238)، و وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان،تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت. (1/ 447) .

لـئِنْ كَـانَ إيّـاهُ لَقـدْ حَـالَ بَعـدَنا عَـنِ العهـدِ والإنـسانُ قـدْ يَتغيَّـرُ[1]

ولو أراد الوصل لقال: لئن كانه، وهو جائز .

2. قولـه ـ صـلى الله عليـه وآلـه وسـلم ـ ((هـل أنـتم تـاركو لـي صاحبي))[2]،

حيث فصل بين المضاف وهو " تاركو" بدليل حذف النون من :تـاركو: والمضاف إليه " صاحبي" بالجار والمجرور وهو جائز، فلو لم يرد الإضافة "لقال تاركون" وقد أتى بشاهد شعري بعده من قول الشاعر[3]: من [الطويل]

فَرشْني بخيرٍ لا أكونَنْ وَمِدحَتِي كناحِتِ يومـاً صـخرةٍ بعـسيلِ[4]

وقد استشهد في هذا المطلب بسبعة أحاديثَ.

المطلب السادس: أحاديث أوردها منفردة:

أي اقتصر على الاستشهاد بها ولم يعززها بشاهد قرآني ولا بشيء من كلام العرب ونضرب مثالا لحديثين:

1. قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ((ما أنهرَ الدمَ وذُكِرَ اسمُ الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ))[5] حيث استشهد بوجوب نصب المستثنى بـ " ليس" لأنه يكون خبر ليس.
2. قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ((لا أحدَ أغيرُ من الله عز وجل))[6] حيث استشهد في هذا الحديث الشريف على وجوب ذكر خبر لا "أغير"، وسبب ذكره جهلنا به قال في أوضح المسالك: ((مسألة: وإذا جُهلَ الخبر وجب ذكره نحو " لا أحدَ أغيرُ من الله عز وجلَّ))[7].

---

(1) ديوان عمر بن أبي ربيعة (124)
(2) رواه البخاري (266/5).
(3) لم يُنسب البيت إلى قائل معين.
(4) من شواهد:الأشموني(659/2)، وهمع الهوامع(2/ 52).
(5) رواه البخاري (6/ 314).
(6) رواه البخاري (275/11)
(7)أوضح المسالك: (1/ 277).

وقد استشهد بثمانية أحاديث أخرى منفردة في كل من: التنازع ، باب المستثنى، التوكيد اللفظي، الاسم الذي لا ينصرف، جوازم الفعل المضارع مرتين، وفي الأسماء الستة، باب إبدال الميم واوًا، النكرة والمعرفة.

المطلب السابع أحاديث أوردها وقدمها على الشاهد القرآني:

استشهد بها قبل أن يأتي بالشاهد القرآني كعادته ونضرب مثالا لحديثين:

1. قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ((قوموا فلأصلِّ لكم))[1]، حيث استشهد به على جزم اللام الطلبية فعلَ المتكلم المبني للفاعل[2]، وأعقبه بقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[3].

2. قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ((من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفِرَ له))[4].

حيث استشهد بهذا الحديث الشريف على "مَنْ" التي تجزم فعلين سواء مضارعين أو ماضيين أو مضارع وماض أو العكس ماض ومضارع وهو قليل

وأتى بهذا الحديث محتجاً به[5].

المطلب الثامن: حيث أورد حديثا وقدمه على الشاهد القرآني والشعري:

قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت))[6] استشهد بهذا الحديث على فعلية "نعم وبئس"

قال ابن هشام: ((وهما فعلان عند البصريين والكسائي بدليل فبها ونعمت واسمان عند باقي الكوفيين))[1]، وقال في شرح شذور الذهب: ((وعلى أن نِعْمَ

(1) رواه البخاري(391/1).
(2) أوضح المسالك: (1/ 274).
(3) سورة العنكبوت؛ الآية: ١٢.
(4) رواه البخاري(39/1).
(5)أوضح المسالك: (2/ 277).
(6) رواه أحمد في المسند (292/15)

ليست اسماً كما يقول الفرَّاءُ ومَنْ وافقه بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها))[2].

فقد استشهد بفعلية "نعم وبئس" بالحديث الشريف، فدخول تاء التأنيث عليهما دليل على أنهما فعلان، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك.

من خلال ما سبق عرضهُ يرى الباحث أن ابن هشام في المطلب الأول والثاني والثالث والرابع، أورد الحديث في المرتبة الثانية مقارنة بالآية القرآنية، أو البيت الشعري، وفي المطلب الخامس والسادس والسابع والثامن، جعله في المرتبة الأولى من الاحتجاج فنجده ربما يقدمه على الشاهد القرآني، وتارة يقدمه على الشاهد الشعري، وتارة يفرده منفرداً، وكل هذه الحالات تدل على احتجاجه بالحديث الشريف؛ كمصدر من مصادر السماع المعتبرة في إرساء القاعدة النحوي.

موقف ابن هشام من الاستشهاد بكلام العرب شعرًا ونثرًا:

أكثر ابن هشام من الاستشهاد بالشعر في كتابه (أوضح المسالك) فبعد التقصي والتتبع، تبين للباحث أنها بلغت خمسمائة وثلاثة وثمانين بيتا، كان الغرض منها الاستشهاد فلم يأتِ ببيت للاستظراف كما صنع ذلك في شرح شذور الذهب[3]،ولا للتهكم والسخرية كما فعل في اللمحة البدرية[4] ولم يستشهد بغير المحتج بكلامهم[5] إلا ببيت واحد لأبي العلاء المعري[6] (449هـ) هذا الذي يقول فيه: من [الوافر]

---

(1) أوضح المسالك (2/ 56).
(2) شذور الذهب (ص/ 44).
(3) مما أورده للاستظراف قول شرف الدين ابن عنين:
كَأنِّي مـــن أخْبَار إن وَلم يجــز * لـهُ أحد فِي النَّحْو أن يتقدما
عَسى حرف جر من نداك يجرني * إلَيْك فَإنِّي من وصالك معدما
(4) كقول الشريف الرضي:
سمهم أصاب وراميه بذي سلم * من بالعراق لقد أبعدت مرماك
(5) من المعلوم أن إبراهيم بن هرمة المتوفي سنة 152 هـ هو آخر من يحتج بشعره، وأن بشار بن برد المتوفى سنة 167هـ هو أول الشعراء المحدثين الذي لا يحتج بشعرهم.
(6) أبو العلاء المعري : أحمد بن عبد الله التنوخي، ولد سنة 363هـ، شاعر من شعراء العصر الثاني، ولغوي، له تصانيف منها: رسالة الملائكة، ورسالة الغفران، وسقط الزند، وغيرها توفي سنة 449هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: (8/ 23)، إنباه الرواة (1/ 46).

يُـذِيبُ الرُّعـبُ مِنـهُ كُـلَّ عَـضبٍ فلـولا الغمـدُ يُمـسِكُهُ لَـسَالا[1]

استشهد به على جواز ذكر الخبر "يمسكه" بعد "لولا"، لأنه كونه خاصا مقيدا بالإمساك، وقد دل عليه دليل، فابن هشام يرى: أن خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا ودلّ عليه دليل، وهذا خلاف ما عليه الجمهور، فهم يرون أن الحذفَ واجبٌ وأنَّ خبرَ المبتدأ الواقع بعد "لولا" لا يكون إلا كونا عاما وحينئذٍ لا يقال: إما أن يدل عليه دليل أو لا، وهم يعدون بيت المعري لحنا لذكره الخبر بعد لولا فيه.

وقد يُمثّل بشاهد شعري على مسألة متفق عليها، ولا يعلم فيها خلاف يذكر فيكون عرضه للشاهد الشعري التمثل وليس الاستشهاد كما يأتي:

المثال الأول:

الشاعر عبدالله بن كيسبه[2]: من [مشطور الرجز]

أقـسمَ بـاللهِ أبـو حَفـصٍ عُمُـر مَـا مـسَّها مِـنْ نَقـبٍ ولا دَبَـر[3]

حيث مثّل على جواز تقديم الكنية على الاسم والعكس صحيح باتفاق النحاة فـ الكنية "أبو حفص" تقدمت على "عمر" وهذا جائز باتفاق.

المثال الثاني: قال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه من [الطويل]

جَـزَى اللهُ عَنِّـي والجَـزَاءُ بِفضلِهِ رَبِيعَـةَ خَيـرًا مَـا أعَـفَّ وَأكرَمَـا[4]

حيث مثل على جواز حذف المتعجب منه وهو مفعول فعل التعجب؛ لأنه ضمير، يدل عليه سياق الكلام لأن التقدير: ما أعفها وأكرمها.

المثال الثالث: قال عمر بن أبي ربيعة[1]: من [الطويل]

---

(1) سقط الزند للمعري (ص/54). دار بيروت ودار صادر، 1957م بدون.
(2) هو عبد الله بن كيبسة: نسبة إلى أمه وقيل اسمه عمرو، وهو أحد المخضرمين الذين أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروه. انظر: خزانة الأدب: (5/ 156-157).
(3) انظر: أوضح المسالك (1/ 107) من شواهد: التصريح:(1/ 143)، وابن عقيل (219/3)، والأشموني (111/1)، وخزانة الأدب (145/5).
(4) ديوان الإمام علي (ص/35) تح: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط: الثالثة، 2005م.

لـئِنْ كَـانَ إيَّـاهُ لَقـدْ حَـالَ بَعـدَنا عَنِ العهدِ والإنسَانُ قد يَتَغَيَّرُ[2]

حيث مثل على جواز مجي الضمير المنفصل "إياه" خبرا لكان الناقصة ومجيئه على هذا الوصف جائز باتفاق من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولو وصل لقال: "كانه" وهو أيضا جائز.

وأمثلة ما سبق كثيرة، وأما الأبيات التي أوردها لغرض الاستشهاد بها، فكثيرة ولا داعي لحصرها جميعًا، ولكن يكون عرضها على النحو التالي:

1. منهج ابن هشام في ذكر موطن الشاهد.
2. منهج ابن هشام في ذكر صاحب الشاهد.
3. الاستشهاد في أكثر من موضع.
4. موقفه من الشاهد الشعري من حيث الصحة والضرورة والشذوذ.

1.منهج ابن هشام في ذكر موطن الشاهد:

من خلال التقصي والتتبع لجميع ما قاله ابن هشام من الشواهد الشعرية، تبين للباحث أن ابن هشام كان يقتصر على موطن الشاهد غالبًا، بل لا يقتصر على الشطر أحيانا حتى تجده يقتصر على ثلاث كلمات من شطر البيت، وتارة أخرى يذكر شطر البيت، وتارة أخرى يذكر البيت كاملا، ونادراً ما يذكر أكثر من بيت للشاهد الواحد، وبيان ذلك ما يأتي:

أولاً: الاقتصار على موطن الشاهد:

يقول ابن هشام: في جواز جر التمييز بـ "من" إلا في ثلاث مسائل ففي المسألة الثالثة ((ما كان فاعلا في المعنى كـ "طاب زيدٌ نفسا" أو عن مضاف غيره نحو" زيدٌ أكثرُ مالا" إذ أصله: "مال زيدٍ أكثر" بخلاف "لله دره فارسا"؛ كقوله

..... أبرحت جارا))[3].

---

(1) مرت ترجمته (ص/) من هذا البحث.
(2) سبق تخريجه انظر (ص/) من هذا البحث.
(3) أوضح المسالك (1/ 468).

تَقـولُ ابنتــي حِـينَ جـدَّ الرحيــ ـلُ أبرحتَ ربَّـا وأبرحتَ جـارا[1]

حيث اقتصر على كلمتين من قول الشاعر [من المتقارب] حينما قال:

موطن الشاهد "جـارا" حيث جاء تمييزا وإن كـان فـاعلا فـي المعنـى إذ المعنـى عظمت جارا غير أنـه غير محول عن الفاعل صناعة، ولهذا يجوز دخول "من" عليه فتقول: "من جار" نحو:

يــا ســيدا مــا أنــتَ مــن ســيِّدِ موطأ الأكنافِ رحب الذراع[2].

ومثال ذلك صنعه في إبدال الهمزة من يا "مفاعيل" لأن الأصل مفاعل فقال:

((مثلها في قوله: ..... تنقاد الصياريف))[3].

والبيت بتمامه[من البسيط]

تَنفي يَداها الحَصَى في كلِّ هَاجِرةٍ نفـي الـدَّرَاهيمِ تنقـادُ الصَّيَاريفِ[4]

مـوطن الـشاهد: "الـصياريف" حيـث جـاء جمعـا لــ "صـيرف"والقيـاس فـي هـذا اللفظ:"صيارف" "صيارفة" بزيادة التاء ولكنه أشبع كسرة الراء؛ فتولدت عنها ياء زائدة.

ومن الشواهد الشعرية التي اقتصر فيها على ثلاث كلمات ما قاله في الملحق بجمع المذكر السالم حيث قال: ((... وقوله: وقد جاوزت حد الأربعينِ))[5].

وموطن الشاهد "الأربعين" وهو من ألفاظ العقود معربا مجرورا، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على النون؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وكسره النون لغة.

---

(1) من شواهد الكتاب (175/2) والتصريح (626/2) والخزانة (302/3).
(2) من شواهد التصريح (226/1) وخزانة الأدب (308/3).
(3) هذا جزء من بيت يصف فيه ناقته بالقوة وسرعة السير في الهواجر، وهو بتمامه:
تنفي يداها الصحى في كل هاجرة* نفي الدراهيم تنقاذ الصياريف، ديوان الفرزدق: (ص/570).
(4) من شواهد: التصريح (697/2)، وكتاب سيبويه (28/1).
(5) هذا عجز بيت، وصدره قوله: وماذا تبتغي الشعراء مني وهو من شواهد التصريح: (1/ 76) و(همع الهوامع (1/ 84)، وخزانة الأدب (1/ 260).

أما عدد الأبيات التي أوردها كاملة فبلغت عدتها "خمسة وتسعون بيتا" من أصل خمس مائة وثلاثة وثمانين، وبقية الأبيات أوردها مشطورة أو غير مكتملة فيكون عدد الأبيات التي أوردها غير مكتملة نحو أربع مئة وثمانية وثمانيين بيتا.

2. منهج ابن هشام في ذكر صاحب الشاهد.

إن السمة البارزة لمنهج ابن هشام في عزو البيت لقائله يكتنفها شيء من الغموض لدى الباحث، فمن خلال التقصي لجميع الشواهد الشعرية التي أوردها في أوضح المسالك، تبين للباحث أنه لا يصرِّح باسم قائل البيت إلا نادراً، رغم أن قائله مشهور جداً كامرئ القيس[1] حينما قال: [من الطويل]

قِفَا نَبكِ مِنْ ذِكرَى حَبيبٍ وَمَنزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَينَ الدَّخولِ فَحومَلِ[2]

وغيرها من الأبيات المشهورة، وقد صرح ببعض أسماء القائلين وعدتهم اثنا عشر شاعرا، ثلاثة من الجاهليين وهم: الزباء[3]، وخرنق[4]، والأعشى الأكبر[5]، وستة من المخضرميين وهم: رؤبة ابن العجاج[6]، والحطيئة[7]، وحسان[8]، ولبيد[9]، وأم عقيل[10]، وأمية ابن أبي الصلت[1]،

(1) هو: امرؤ القيس بن حجر الكندي، يسمى بالملك الضليل من الطبقة الأولى، وأحد أصحاب المعلقات، أشعر الناس وأوصفهم، سبق الشعراء إلى الوصف الكثير. خزانة الأدب (330/1) و الشعراء والشعراء(1/ 107)

(2) ديوان امرئ القيس (ص/ 110)

(3)هي ملكة "تدمر"واسمها نائلة ويقال فارعة، سميت الزباء لطول قتلت نفسها بالسم. ينظر: الخزانة (7/ 293) والأعلام (41/3)

(4) الخِرنَق بنت بدر بن مالك، شاعرة جاهلية؛ لها رثاء في أخيها طرفة وزوجها، ماتت نحو: 50ق. هـ. الخزانة (5/ 55) وشاعرات العرب في الجاهلية والإسلام (ص/79)، والأعلام (2/ 303).

(5) ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. سُمِّي (صنّاجة العرب) انظر الشعر والشعراء (250/1) والأعلام (7/ 341)

(6) هو: رؤبة بن العجاج، من تميم، زعيما وفصيحا، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية،مات في خلافة المنصور سنة: 145هـ.ينظر: الشعر والشعراء (2/ 578)، والخزانة (1/ 92) والأعلام (34/3).

(7) انظر ترجمته في (ص/)

(8) هو: حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، شاعر جاهلي إسلامي، مات سنة 54هـ. انظر:الشعر والشعراء: (296/1) والأعلام (157/2) واللآلي في شرح أمالي القالي (171/1)

(9) هو: لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل، أحد شعراء الجاهلية وفرسانهم، أدرك الإسلام وأسلم، ولم يقل شعرا قطُّ بعد إسلامه إلا بيتا واحد: ألا كل ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل، طال عمره حتى بلغ 157 سنة . انظر: اللآلي في شرح أمالي القالي (13/1) والشعر والشعراء (266/1) والأعلام (5/ 240).

(10) هي: أم عقيل: هي فاطمة بنت أسد بن هاشم الهاشمية، أم أمير المؤمنين علي ماتت سنة 5هـ. انظر: الإصابة (8/ 268) دار الكتب العلمية، ط: الأولى، بيروت،1994م. والأعلام (5/ 130)

وواحد من العصر الأموي وهو الفرزدق[2]، وواحد من العصر العباس وهو أبو نواس[3]، والأخير صرح باسمه وهو ممن لا يحتج بشعره وهو أبو العلاء المعري[4] من العصر الفاطمي.

وأما غالب الأبيات فيوردها من غير أن ينسبها لقائلها، وهي كثيرة جداً ويعرف قائلها ، غير أنه أورد مائة وثلاثين بيتا لا يعرف قائله.

3.الاستشهاد في أكثر من موضع:

1. لقد كان ابن هشام يستشهد بالبيت الواحد في أكثر من موضع، فقد استشهد بقول جرير [من الوافر] [5]:

أعَبـدًا حَـلَّ فِـي شُـعَبَى غَريبًـا ألؤمًـا لا أبَـا لَـكَ واغتِرَابَـا[6]

على وجوب حذف عامل المصدر النائب عن فعله "ألؤما و اغترابا" فحذفه وجوبا باتفاق والتقدير: أتلوم لؤما وتغترب اغترابا، واستشهد أيضا بـ "أعبدًا" في تنوين المنادى للضرورة الشعرية فـ "عبدا" منادى نكرة مقصودة، نصبها تشبيها بالنكرة غير المقصودة.

2 . قال أبو صخر الهذلي:[7] [من الطويل]

وإنِّـي لَتَعرُونِـي لِـذكَراكِ هِـزةٌ كَمَا انتَفَضَ العُصفورُ بَلَّلهُ القَطرُ[1]

---

(1) هو: أمية بن أبي الصلت، الثقفي رغب في جاهليته عن عبادة الأوثان، ولم يؤمن بالنبي مات سنة: 5هـ. انظر: الإصابة (1/ 384) والخزانة (1/ 247) والشعر والشعراء(1/ 450).

(2) هو: الفرزدق، أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، شاعر إسلامي من الطبقة الأولى، مات سنة 110هـ، وقد ناهز المائة، له ديوان شعر مطبوع. انظر: الشعر والشعراء: (462/1)، والأعلام (93/8).

(3) هو: أبو نواس؛ الحسن بن هانئ، شاعر مكثر من الشعر عالم باللغة له ديوان مطبوع وتوفي سنة: 198هـ. خزانة الأدب(347/1) والأعلام (2/ 225).

(4) مرت ترجمته؛ (ص/).

(5) هو: جرير بن عطية من بني كليب ، ، أحد ثلاثة شعراء عصره مع الفرزدق والأخطل، كان، أسهلهم ألفاظا، وأقلهم تكلفا وأرقهم نسيبا، وكان دينا عفيفا، وهو أشبه الشعراء بالأعشى، مات باليمامة سنة 111هـ. انظر: خزانة الأدب (478/9) الشعر والشعراء (456/1) والأعلام (119/2).

(6) ديوان جرير: ص(56) دار بيروت للطباعة والنشر،1986م.

(7) هو: أبو صخر الهذلي؛ شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، ، مات سنة 80هـ أنظر: خزانة الأدب(261/3) والأعلام: (90/4).

استشهد بهذا البيت على وجوب جر المعلل إذا فقد شرطا وهنا فقد اتحد المصدر بالمعلل به فاعلا ، فـ "لذكراك " علة لعرو الهزة، غير أن فاعل "العرو" الهزة، وفاعل "الذكرى" هو المتكلم؛ فلما اختلف الفاعل؛ جر الاسم الدال على العلة،واستشهد بهذا البيت أيضا في باب حروف الجر وبالأخص في معاني "اللام" ومن معاني اللام اللتعليل فـ (لذكراك) اللام جاءت مفيدة للتعليل والتقدير: تعروني ـ لأجل تذكري إياك ـ هزة.

3 . قال جرير:[من الطويل]

فَهَيهَاتَ هَيهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيهَاتَ خِلٌّ بِالعَقيق نُوَاصِلُهُ[2]

استشهد بهذا البيت في باب التنازع، وموطن الشاهد "هيهات هيهات العقيق" حيث لا يوجد تنازع، لأن اسم الفعل"هيهات" الثاني توكيد لاسم الفعل الأول، والأول هو العامل، وجيء بالثاني؛ لتقوية الأول وتوكيده.

قال ابن هشام: (لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، أما الثاني فلم يؤتَ به للإسناد، بل لمجرد التقوية.)[3]، واستشهد بهذا البيت أيضا على عمل اسم الفعل عمل مسماه فـ "هيهات العقيق" اسم فعل بمعنى بَعُد والتقدير: بعدت العقيق.

4.موقفه من الشاهد الشعري من حيث الصحة والضرورة والشذوذ:

كان ابن هشام ماهرًا في انتقاء الشواهد الشعرية، فلا يقبلها كلها من غير إعمال نظر، وتأصيل قاعدة معتبرة، فقد يورد البيت لبيان حجيته وقد يورده ليرد عليه أو ليؤوله أو ليخرجه على قاعدة معتبرة، وتارة أخرى يورده ليبين أنه ضرورة ولا يقاس عليه، فلم يكن كالبصريين في تشددهم في رواية البيت ولا كالكوفيين في تفريطهم بالاعتماد على أي بيت وصلهم من غير النظر فيه والتمعن في صحته، ومدى مطابقته للقاعدة المعتبرة، ومن ذلك ما يأتي:

1. في أحكام التوكيد اللفظي:

ففي باب التوكيد حكم بالشذوذ في قول مسلم بن معبد: [من الوافر][1]

---

(1) لم أجده في ديوان الهذليين وهو من شواهد: التصريح(1/ 512) والأشموني (482/1) وهمع الهوامع (132/2) والخزانة (254/3).
(2) ديوان جرير(ص/385).
(3) أوضح المسالك (1/ 375).

فـــلا واللهِ لا يلقـــى لِمَـــا بـــي ولا لِلمَـــا بهـــم أبـــدًا دَوَاءُ[2]

وموطن الشذوذ " للما " حيث أتى باللام الثانية توكيدا للأولى الجارة من دون أن يفصل بينهما فاصل، والصواب أن يقول: " لما لما بهم".

2. في حذف الجر وانتصاب المجرور:

قال الشاعر ساعدة الهذلي: [من الكامل][3]،

لَـدْنٌ بهَـزِّ الكَـفِّ يَعسِلُ مَتنُـهُ فيه كما عَسَلَ الطّريقَ الثَّعلَبُ [4]

قال ابن هشام: ((سماعي خاص بالشعر))[5].

3. في باب الإضافة ، فيما يختص بالجملة الفعلية:

قال الفرزدق[6]: [من الطويل]

إذا بَـــاهِليٌ تَحتَـــهُ حَنظلـــةٌ لَـهُ ولَـدٌ مِنهـا فَـذاك المـذرَّع[7]

فالاسم المرفوع "باهلي" الواقع بعد " إذا " لم يعرب فاعلا لفعل محذوف لأنه لم يأت بعده ما يفسره، فلوأعربه اسما لكان المحذوفة بعد إذا.

قال ابن هشام:((فعلى إضمار "كان" كما أضمرت هي))[8]، والتقدير إذا كان باهلي تحته حنظلية.

كلام العرب نثرا عند ابن هشام:

---

(1) هو مسلم بن معبد الوالبي الأسدي، شاعر اشتهر في العصر الأموي؛ أورد له صاحب الخزانة قصيدة همزية . انظر: خزانة الأدب (308/2) الأعلام (7/ 223).
(2) وهو من شواهد: التصريح (145/2) والأشموني: (350/2) والخزانة (308/2).
(3)هو ساعدة بن جؤية الهذلي؛ ، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم ولم تثبت صحبته، له ديوان شعر مطبوع. انظر: الخزانة (3/ 86) والأعلام (70/3).
(4) ديوان الهذليين في شعر ساعدة جؤية (1/ 190) الناشر الدار القومية للطباعة والنشر، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ،القاهرة، 1965م.
(5) أوضح المسالك (1/ 365).
(6) سبقت ترجمته انظر (ص/) من هذا البحث.
(7) ديوان الفرزدق ص: (359) لـ همام بن غالب الفرزدق، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط: الأولى، 1987م.
(8)أوضح المسالك (1/ 541).

مقارنة بما استشهد به ابن هشام من الشواهد الشعرية، يلاحظ القارئ أن الاستشهاد بكلام العرب نثرًا كان قليلاً، وهذه الظاهرة بارزة في كتب النحاة.

يقول سعيد الأفغاني: ((نحن إذا قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك، بالشواهد الشعرية وجدناها ضيلة جدًا))[1] فقد بلغت الأمثال النثرية التي أوردها ابن هشام نحوًا من ثمانية وخمسين شاهدًا نثريا، وسأقسم الشاهد النثري إلى قسمين:

1. المثل وما يشبهه.
2. النثر العادي.

أولا المثل:

1. (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه)[2]، استشهد به على شذوذ نصب الفعل المضارع بأن مضمرة، والمصدر المنسبك: مبتدأ؛ أي: سماعك خيرٌ. ومثله "خذ اللص قبل يأخذك".
2. ((عسى الغوير أبؤسًا))[3] من المعلوم أن أفعال الرجاء يشترط في عملهن "عملَ كان" أن يكون خبرها جملةً، وهنا جاء الخبر مفردًا شذوذا.
3. ((من يسمع يَخَلْ))[4] استشهد به في جواز حذف المفعولين اقتصارًا، أي: من يسمع يخلْ مسموعَهُ صادقًا، على حد قوله تعالى﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾أي والتقدير: والله يعلم الأشياء كائنة وأنتم لا تعلمون.

ثانيا النثر العادي:

1. قولهم: ((إنه لمنحارٌ بوائِكَها))[1]، استشهد بهذا على جواز عمل صيغ المبالغة عمل الفعل، "فمنحار" صيغة مبالغة من "ناحر" مبالغة في "ناحر" لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم "إن".

---

(1) في أصول النحو (ص/60).
(2) هذا مثل قاله العرب: يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ومنظره، وأول من قاله، هو: المنذر بن ماء السماء، وانظر قصته في مجمع الأمثال للميداني (1/ 129) تح:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ،بيروت، بدون.
(3) هذا مثل قالته العرب، وذكره الميداني في مجمع الأمثال: (2/ 17).
(4) مثل قالته العرب، يضرب لمن أخبار الناس ومعايبهم؛ فيقع في نفسه، عليهم مكروه ويعني: من يسمع، يخل مسموعه صادقا، وهو من أمثال الميداني(2/ 300).

2. قولهم: ((أتقول للعميان عقلا))[2]، استشهد به في شروط إجراء القول مجرى الظن وهنا جاء بعد استفهام، فـ " للعميان" مفعول ثانٍ مقدم، لـ "تقول"، عقلاً: مفعول أول.

3. قولهم: بعد انقضاء رمضان ((يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه))[3] استشهد به ابن هشام، على جواز إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي من هذا القول.

وبعد البحث والدراسة تبين للباحث أن ابن هشام لم يُعِرْ الأمثال النثرية اهتماما كاهتمامه في الدرجة الأولى بالشواهد القرآنية والشعرية، فيرى الباحث أن الشواهد النثرية تأتي بعد الاستشهاد بالحديث الشريف، في أوضح المسالك.

موقف ابن هشام من الإجماع:

الإجماع:

الإجماع في اللغة : ((الاتفاق، يقال : أجمعوا على الأمر، اتفقوا عليه ، والجماعة إذا اتفقوا، يُقال: أجمعوا))[4]، واصطلاحاً يُراد به إجماع علماء البلدين " المذهبين " البصرة والكوفة على المنصوص أو المقيس على المنصوص، ويكون إجماعهم عليه حجّة ما لم يختلفا فيه[5].

ويعدّ الإجماع ثالث حجج النحو المعتبرة، ولا يُعلم أحدٌ من النحاة تخلّف عن القول بحجته، وتعريف الإجماع في اللغة مصدر الفعل الرباعي أجمع.

---

(1) بوائكها: جمع بائكة، وهي السمينة الحسناء من النوق، وهي منصوبة بمنحار صيغة مبالغة من ناحر، وقد اعتمدت على مخبر عنه وهو اسم "إن". ينظر: الكتاب لسيبويه (1/ 112).

(2) قول لبعض العرب، للعميان: مفعول ثانٍ مقدم لتقول، عقلا: مفعول أول، وقد عملت "تقول" بعد حرف الاستفهام. انظر الصريح(383/1) وهمع الهوامع(1 /568).

(3)استدل الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي من هذا القول.انظر التصريح (1/ 658) وشرح الأشموني (2/ 104).

(4) القاموس المحيط :(710/1) مادة (جمَعَ) لمجد الدين الفيروزآبادى، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ،بيروت، ط: الثامنة، 2005م

(5) ينظر : الخصائص (1/ 189) والاقتراح (ص/66).

وقبل تعريف الإجماع في اصطلاح النحويين لا بد من الإشارة إلى

أمرين:

أحدهما: أن هذا المصطلح مصطلح فقهي اعتمده الفقهاء أصلًا من أصول الشريعة ودليلًا من أدلتها، وقد عرّفوه بأنه: "اتفاق المجتهدين من أمة سيدنا محمد - صلى الله عليه وآله سلم- بعد زمانه في عصرٍ على حكم شرعي"

ثم انتقل هذا المصطلح من الفقه إلى النحو، فكان الأصل الثاني من أصول النحو عند ابن جني الذي جعل أصول النحو ثلاثة[1] كما ذكر السيوطي، وهي: السماع، والإجماع، والقياس[2].

والأمر الآخر: أن الإجماع إما أن يراد به إجماع النحاة؛ وإما أن يراد به إجماع العرب، والغالب أن يكون المراد به إجماع النحاة على حكمٍ ما.

ومن هنا كان تعريف الإجماع في الاصطلاح هو: اتفاق نحاة البلدين - البصرة والكوفة- على حكم نحوي أو على أمر يتصل بالصناعة النحوية.

وقال السيوطي: المراد به: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[3].

وإنما قيد التعريف بنحاة البصرة والكوفة؛ لأنهم - كما قال - الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها:

فالبصريون هم الذين وضعوا علم النحو وتعهدوه بالرعاية؛ فالبصرة صاحبة الفضل في وضعه وتعهده في نشأته.

والكوفيون نهضوا بهذا الفن ونافسوا في الظفر بشرفه؛ فكان منهم علماء تلاقوا مع علماء البصرة؛ فوثب هذا العلم على أيديهم جميعًا.

إلا أن الإجماع عند الفقهاء ملزم يجب قبوله ولا يجوز رده؛ بل قال بعض الفقهاء: إن الإجماع أقوى من النص، أما إجماع النحاة؛ فلا يعد ملزمًا.

وعدم إلزامه يعود لسببين صرح بهما ابن جني فقال :

أولاً: إمكان وقوع الخطأ من علماء البصرة.

---

(1) الخصائص(1/ 189).
(2) الاقتراح: (ص/ 9).
(3) المصدر السابق(ص/146).

ثانيًا: طبيعة هذا العلم؛ فعلم النحو - كما وصفه ابن جني بقوله: ((علم منتزع من استقراء هذه اللغة؛ فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريقة نهجه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره))[1].

ولا عبرة برأي من خرق الإجماع، :كأبي جعفر بن صابر[2] حينما اضاف قسمًا رابعًا للكلمة سمَّاه: الخالفة - وهو اسم الفعل-[3]، ولا ابن الخباز[4] في "ياء" أن الهمزة لنداء المتوسط وأن "يا" لنداء القريب[5]، ولا برأي ابن الخشاب من أن (مَن) في الشرط لا موضع لها من الإعراب حملا على (إنْ) الشرطية[6] ، ولا برأي الزمخشري[7]، في مسألة في مسالة العطف على الجوار في قولهم "جحرُ ضبٍ خرب" من أن (خرب) هنا نعت سببي وغيرها من المسائل التي خالف فيها.

وهذا كله يندرج في حجيةٌ إجماع العرب، وإجماع العرب حجة

يقول السيوطي: ((وإجماع العرب أيضًا حجة ولكن الوقوف على جميع ما أجمع عليه العرب متعذر.)) وقد استبعد وقوع هذا الإجماع من العرب؛ فقال: ((أنى لنا بالوقوف عليه)) [8].

موقف ابن هشام من الإجماع:

إن قضايا الإجماع في "أوضح المسالك" تبدو جليةً، من خلال المنهج العام الذي سلكه ابن هشام في هذا الكتاب، فكان يميل لإجماع العرب عموما،

---

(1) الخصائص: (1/ 190).
(2) واسمه أحمد بن صابر ذكره السيوطي في البغية ولم يترجم له (311/1) ولم أقف على ترجمة له.
(3) الأشباه والنظائر للسيوطي (3/3).
(4)هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي، النحوي الضرير؛كان حافظا، من مصنفاته: النهاية في النحو: وشرح ألفية ابن معطي، مات بالموصل سنة 637 هـ. البلغة: (72/1)، إنباه الرواة: (1/ 304)، شذرات الذهب: 5/ 202، الأعلام (1/ 114).
(5) همع الهوامع (34/2).
(6) الاقتراح للسيوطي: (ص/106).
(7) هو محمود بن عمر الزمخشري من كبار المعتزلة . مفسر ، محدث ، متكلم ، نحوي. من تصانيفه : الكشاف والفائق في غريب الحديث و المفصل. انظر شذرات الذهب (4 / 118) لـ عبد الحي ابن تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط: الأولى،1986م. والأعلام (8 / 55).
(8) الاقتراح (ص/193).

فيورد المسألة المتفق عليها من غير إراد رأيٍ مخالف لها، وإذا تعرض لمسألة مهمة فإنه يشير إلى ذكر الإجماع فيها بمراتبَ مختلفة نبينها فيما يأتي:

تبين للباحث أن ألفاظ الإجماع في "أوضح المسالك" جاءت على ثلاث مراتب هي:

1. ما صرّح فيه بالإجماع مثل: " بالإجماع " و"بإجماع" و "ولا خلاف" و "اتفاقا" و "باتفاق".
2. ما يستخدم للدلالة على التكثير، وهي دون المرتبة السابقة كمثل: "أكثر النحويين" و "غالب" و"الأكثر".
3. ما يستخدم للدلالة على اتفاق فريق معين مثل:"جمهور البصريين" و "أكثر البصريين" و"المختار عند البصريين" و "سائر البصريين" "بعض البصريين" و "بقية البصريين" وفي المقابل يعبر عن الكوفيين بلفظة "بقية أو باقي الكوفيين" و"بعض الكوفيين" و "والأرجح عند الكوفيين".

وإليك بيان ذلك:

أولاً: نموذج من المسائل التي صرح فيها بالإجماع بين المدرستين البصرة والكوفة:

1. جواز حذف المفعولين اختصارا

يقول ابن هشام[1]: ((ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارا، أي: لدليل، نحو: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾))[2].

(1) أوضح المسالك (1/ 297).

(2) سورة القصص؛ الآية: ٦٢.

وجه الاستشهاد: حذف مفعولي "تزعمون"؛ لدلالة ما قبلهما؛ والتقدير: أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم شركائي؟ أو تزعمون أنهم شركائي.

2. جواز إعمال أحد المتنازعين اتفاقا:

يقول ابن هشام: ((إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق، واختار الكوفيون الأول لسبقه، والبصريون الأخير لقربه فإن أعملنا الأولَ في المتنازع فيه، أعملنا الأخير في ضميره، نحو: "قام وقعدا."))[1] أي من البصريين والكوفيين، فقد سُمِعَ عن العرب إعمال كل منهما، والخلاف بينهما إنما هو في المختار لا في أصل الجواز.

3. المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق:

يقول ابن هشام: ((المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاقٍ، فلا يقال: ضرْبين ولا ضروبًا.))[2].

ثانيًا: ما يستخدم للدلالة على التكثير:

1. وجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل.

يقول ابن هشام: ((وأما وجوبه ففي مسألتين: إحداهما: أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعول نحو: ﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[3]، ﴿ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡ ﴾[4]، ولا يجوّز أكثر النحويين نحو: "زان نورُهُ الشجرَ" لا في نثر ولا في شعر))[5].

وقد أجازه الأخفش وابن جني والطوال[1]وابن مالك ، واحتجوا بقول أبي الأسود الدؤلي: [من الطويل]

---

(1) أوضح المسالك (1/ 376).

(2) المصدر السابق (1/ 385).

(3) سورة البقرة؛ الآية: ١٢٤.
(4) سورة غافر؛ الآية: 52.
(5)أوضح المسالك (1/ 330).

جَـزَى ربُّـهُ عَنِّـي عَـديَّ بـنَ حَـاتِمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَل[2]

حيث اشتمل الفاعل المتقدم "ربه" على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر لفظا ورتبة؛ وحكم تقدم الفاعل في هذه الحالة الشذوذ عند الجمهور.

والصحيح جوازه في الشعر فقط كما قال ابن هشام لوروده في شعر العرب

ومنهم قول حسان: [من الطويل]

وَلَـو أنَّ مَجـدًا أخلـدَ الـدَّهر وَاحِـدا مَنَ النَّاسِ أبقَى مَجدهُ الدهرَ مُطعِما[3]

حيث قدَّم الفاعل و هو "مجدُه" وفيه ضمير يعُود على "مُطعماً" وهو مَفعولُه، و عادَ الضَّمير على مُتَأخِّر لفظاً و رُتبة، وهذا في الشعر جائز.

2. أوصاف الحال:

يقول ابن هشام:((للحال أربعة أوصاف: أحدهما: أن تكون منتقلة لا ثابتة، وذلك غالب، لا لازم، كـ: "جاء زيد ضاحكا))[4].

3. حذف كان مع اسمها وخبرها بعد "إن،ولو" الشرطيتين:

يقول ابن هشام: ((ومنها: أنها تحذف، ويقع ذلك على أربعة أوجه:أحدها، وهو الأكثر: أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثر ذلك بعد "إن" و"لو" الشرطيتين" مثال "إن" قولك: "سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا، وقوله: [من الكامل]

حَـدِبَت عَلَـيَّ بُطـونُ ضِـنَّة كُلِّهـا إن ظالِمـاً فـيهم وَإن مَظلومـا))[5]

ثالثًا: ما يستخدم للدلالة على اتفاق فريق معين.

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي، من أهل الكوفة، صحب الكسائي والفراء، وحدث عن الأصمعي، مات سنة: 343 هـ. الأعلام (7/ 93) معجم المؤلفين (10/ 231) و بغية الوعاة (1/ 140).

(2) من شواهد الأشموني (1/ 410) و التصريح (416/1) وهمع الهوامع(266/1).

(3) من شواهد المغني (339/1) وشرح الأشموني (1 / 407).

(4) أوضح المسالك (1/ 431).

(5) المصدر السابق (1/ 189).

1. في مسألة حذف الخبر وجوبًا:

يحذف الخبر وجوبا في أربعة مسائل: من هذه المسائل أن يكون المبتدأ إما مصدرًا عاملا في اسم مفسّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور.

يقول ابن هشام: في هذه الحالة ((... نحو ضربي زيدا قائما أو مضافا للمصدر المذكور، نحو:أكثرُ شربي السويقَ مَلْتويا أو مؤول بالمصدر المذكور نحو: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائما، وخبر ذلك مقدرٌ بـ "إذ كان" عند البصريين))[1].

2. عامل المفعول المطلق وصفا مشتقا منه:

يقول ابن هشام: ((أو وصف نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾[2]، وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما))[3].

وجه الاستشهاد: مجيء العامل في المفعول المطلق وصفا مشتقا منه؛ لأن "الصافات" اسم فاعل يعمل عمل فعله؛ وهو مشتق من "الصف" المصدر.

مذهب البصريين، أن الفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف، وأما الكوفيون فيرون أن الفعل أصل المشتقات كلها.

3 . فعلية "نعم وبئس" واسميتهما.

يقول ابن هشام: ((وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل "فبها ونعمت"، واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل "ما هي بنعم الولد"))[4].

فاستدل البصريون على فعليتهما بدخول تاء التأنيث واستدل الكوفيون باسميتهما بدخول حرف الجر الباء وكقول بعض العرب: نعم السير على بئس العير.

موقف ابن هشام من القياس:

---

(1) المصدر السابق (1/ 168).
(2) سورة الصافات؛ الآية: ١.
(3) أوضح المسالك (1/ 383).
(4) المصدر السابق (2/ 56).

القياس في اللغة : التقدير، يُقال:((قاس الثوب بالذراع إذا قدّره به)) ، قال أبو البركات الأنباري:((إعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهومصدر قايستُ الشيءَ بالشيء مقايسةً وقياسًا: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار يُقال: (قِستُ النعلَ بالنعل إذا قدّرته وسويته))[1].

واصطلاحاً، هو:((الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحّة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول))[2]، وقيل: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[3].

قال ابن الأنباري:((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقايس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنهم أجمعوا على أنه إذا قال العربي: "كتبَ زيدٌ فيجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة نحو: "عمرو" و "بشر" و "أردشير[4]" إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال))[5].

والقياس يتركب من أربعة أركان[6]، هي:

1- الأصل: وهو المقيس عليه.

2- الفرع: وهو المقيس.

3- الحكم.

---

(1) التعريفات (ص/148) لـ علي بن محمد الجرجاني،دار الكتاب العربي، بدون.

(2) شرح كتاب الحدود في النحو للإمام الفاكهي(ص/ 38) ، تح: المتولي رمضان الدميري، ط: الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة،1993م.

(3) جدل الإعراب (ص/ 45) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

(4) اسم فارسي؛ ينظر: المعارف لابن قتيبة ص: 659، تحقيق: د. ثروت عكاشة.

(5) الاقتراح (ص/153).

(6) المصدر السابق : (ص/154).

4- العلة الجامعة (وجه الشبه بين الأصل والفرع).

كأن تركّب قياسًا في الدلالة على رفع مالم يُسمَّ فاعله ، فتقول: اسم أُسندَ الفعلُ إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فـ (الأصل) هو الفاعل، و(الفرع) هو مالم يُسمَّ فاعله و(العلة الجامعة) هي الإسناد ، و(الحكم) هو الرفع. فنقول: سُرِقَ المتاعُ ؛ قياسا على: سَرقَ اللصُ المتاع.

موقف ابن هشام من القياس في اوضح المسالك:

تبين من خلال تتبعي لصور القياس في "أوضح المسالك" أنه جاء على ثلاث صورٍ هي:

أولا: القياس بمعنى إنشاء تركيب ما قياسا على ما سُمِعَ من العرب.

ثانيا: القياس بمعنى مطابقة الكلام لقواعد النحو والصرف أو للمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

ثالثا: حمل مسألة نحوية على مسألة نحوية أخرى.

أولا: القياس بمعنى إنشاء تركيب ما قياسا على ما سمع من العرب:

وأمثلة ذلك كثيرة، وعندما يذكر النحوي قاعدة ما فهذا إعلام منه بجواز القياس عليها في كل ما تنطبق عليه شروط القاعدة، وإليك نماذج من ذلك.

1. **حذف الواوفي المثال الواوي، وهو ما كانَتْ فاؤه حَرْفَ.**

يقول ابن هشام:((القاعدة أن "الواو" إذا وَقعت بَين يَاء مَفتوحَة وكسرة حذفت كَقَولك فِي وعد يعد وَفِي وزن يزن وَبِهَذَا تعلم لأي شَيْء حذفت فِي يلد وَثبتت فِي يُولد))[1].

وقال: ((وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيًا[1] واوي الفاء[2]، مفتوح العين؛ فإن فاءه، تحذف في أمثلة المضارع[3]، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على فعله، بكسر الفاء[4].

(1) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص/33).

2. ما ينقاس فيه فعَال:

قال: ابن هشام: (وينقاس "فعال" بمعنى الأول كـ "نَزَال" من كل فعل ثلاثي، تام منصرف، فخرج نحو: دحرج، وكان، ونعم، وبئس))[5].

وهو بهذا يشير إلى ما يجوز أن يصاغ على وزن "فَعَال" سواء أكانت "فَعَال" اسم فعل أمر، كـ "نَزال و حَذار" أو كانت اسما لسب الأنثى مثل "لَكَاع" فيجوز فيما انطبقت عليه الشروط السابقة أن يصاغ على هذا الوزن.

3. ذكر ابن هشام أن اسم التفضيل والتعجب لا تنقاس إلا في فعل[6]، ثلاثي[7]، مجرد [8]،متصرف[9]، تام[10]، مثبت[11]، قابلا للتفاضل) [12] قلت: وكذا أن لا يكون مبني للمجهول.

فما سبق وغيره من القواعد الصريحة، وغير الصريحة نستطيع أن نقيس عليها، فعلى هذا المعنى؛ فباب القياس واسع جدا، وعليه تحمل مقولة: "النحو كله قياس".

ثانيا: القياس بمعنى مطابقة الكلام لقواعد النحو والصرف أو للمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

ومن أمثلة هذا النوع قولهم: "هذا كثير في القياس" يعنون به مطابقته لقواعد النحو، ومن هذا النوع أيضا بعض الإشارات إلى جواز القياس كأن يقولون" ولو قرئ كذا

---

(1)أما الزائد على ثلاثة، فلا يحذف منه شيء نحو: والى يوالي، ووافى يوافي.
(2) أما يائي الفاء: فلا حظ له في الحذف إلا ما شذ من قولهم: يسر يسر؛ أي: لعب الميسر، وبئس بئس في لغة؛ والأصل ييسر وييئس، ويسمى الفعل المعتل الفاء مثالًا.
(3)علة الحذف وقوع الواو بين: الياء المفتوحة والكسرة في المبدوء بالياء، وحمل عليه غيره.
(4) بشرط أن يكون لغير الهيئة؛ فلا حذف في غير المصدر؛ وشذ: رقة للفضة المضروبة، وحشة: للأرض الموحشة- ولدة: صفة بمعنى ترب، وهو المساوي في العمر. ولا مما قصد به الهيئة؛ كوعدة الأمير، ووقفة محمد. أوضح المسالك.
(6) أوضح المسالك(2/ 177).
(6) خرج به: كـ"هو أقمن به" أي: أحق، و"ألص من فلان " لأنهما ليسا أفعال.
(7) فلا يصاغ من"دحرج" لأنه رباعي.
(8) ومما زاد على ثلاثة كـ"هذا الكلام أخصر من غيره" بنوه من الفعل: اختصر.
(9) فلا يبنيان من نحو: نعم وبئس.
(10) فلا يصاغ من كان وأخواتها.
(11) لأنه يؤدي إلى اللبس بين التعجب من المثبت، ومن المنفي، لأن صيغة التعجب إثبات وليس فيها أداة نفي كـ"ما قام زيد".
(12) فلا يبنيان من نحو: فني ومات؛ لأنه لا تفاوت في الفناء والموت، ولا مزية لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه.

لجاز" ولو قال كذا لجاز" يعنون به جوازه حملا على القياس، على قواعد كلام العرب وإن كان غير مسموع، ومن أمثلة ذلك.

1. حذف عامل الحال جوازا:

يجوز حذف عامل الحال لوجود دليل حلي أو مقالي.

قال ابن هشام: (قد يحذف عاملُ الحال جوازا لدليل حاليٍّ كقولك لقَاصِدِ السفر: "راشدًا" وللقادم من الحجِّ: "مَأجُوراً" أو مقالي، نحو:﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا[1] ﴾[2].

قال المصرح: (فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازًا، فـ"راشدًا": منصوب "بإضمار "تسافر"، و" "مأجورًا": منصوب بإضمار "رجعت، و" "قادرين" منصوب بإضمار "نجمعها، و" "رجالًا": منصوب بإضمار "صلوا"، ولو قيل: تسافر راشدًا، ورجعت مأجورًا، ونجمعها قادرين، وصلوا رجالا، لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة))[3].

2. في الإغراء

قال ابن هشام: ((ويقال: "الصلاةَ جامعةً"؛ فتنصب "الصلاة" بتقدير احضروا، و"جامعة" على الحال؛ ولو صرح بالعامل لجاز))[4].

أي: لعدم العطف والتكرار.

3. "لَكَاع" شذوذها وقياسها:

هناك أسماء لازمت النداء؛ ومنها "لكاع" وهي سبٌّ لنداء الأنثى، فقد اعتبرها ابن هشام شاذةً لمخالفتها للقياس؛ أي لزوم النداء، في قَول الحُطَيئَة [من الوافر] يهجو امْرأته

أطــوِّف مَــا أطــوِّفُ ثــمَّ آوي إلـــى بَيْـــتٍ قعِيدتُـــهُ لَكَـــاع[1]

(1) سورة البقرة؛ الآية: ٢٣٩.
(2) أوضح المسالك (461/1).
(3) التصريح على التوضيح (1/ 614).
(4) أوضح المسالك (203/2).

قال ابن هشام: (فاستعمله خبرا ضرورة، وينقاس "فَعَال" بمعنى الأول كنزال[اسم فعل أمر] من كل فعل ثلاثي، تام منصرف، فخرج نحو: دحرج، وكان، ونعم، وبئس)[2].

4: ما يمنع من الصرف لعلة واحدة ما كان على وزن "مفاعل أو مفاعيل"

قال ابن هشام: ((و"سراويل" ممنوع من الصرف مع أنه مفرد: فقيل: إنه أعجمي، حمل على موزانه من العربي))[3].

أي حمل على "دنانير".

5: في عامل التنازع:

قال ابن هشام: ((واتفقَ الفريقان على جواز إعمال أي العاملين شِئْت ثمَّ اختلفوا فِي المختار فَاختَارَ الكوفيون إعمال الأول لتقدمة والبصريون إعمَال المتأخر لمجاورته المَعمول؛ وَهُوَ الصَّوَاب فِي القياس وَالأكثر فِي السماع))[4].

وجعل قول عاتكة بنت عبدالمطلب: ضرورة في قولها:

بعُكَـــــاظ يُعـــــشِي النَّاظِريـــــــ ـــن إذَا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُـــعَاعُه[5]

تقدير البيت: بعكاظ يغشي شعاعُهُ الناظرينَ إذا هم لمحوه

تنازع كل من "يعشي" و"لمحوا" العملَ في "شعاعه" فقد أُعْمِلَ الأولُ ورفعَ "شعاعه" على أنه فاعله، وأُعمِلَ الثاني في ضميره فنصبه على أنه مفعول به، ثم حذف؛ لأنه فضلة؛ ولو ذكره لقال: إذا هم لمحوه شعاعه؛ وهذا الحذف؛ يأتي لضرورة الشعر

---

(1) ديوان الحطيئة ص:(330) لـ جرول بن أوس، تح: نعمان محمد طه، الباب الحلبي، مصر،1958م.

(2) أوضح المسالك (2/ 177).

(3) المصدر السابق (2/ 229).

(4) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص/ 542).

(5) والشاهد من شواهد: التصريح (1/ 484) والأشموني (462/1) ومغني اللبيب (1/ 797).

عند البصريين الذين يعملون المتأخر لقربه؛ بينما هو جائز عند الكوفيين الذين يعملون العامل الأول؛ لتقدمه، وفي هذا البيت أعاد الضمير [في "لمحوه"] على متأخر لفظا ورتبة.

وقد جاء التنزيل على رأي البصريين كفعلين في قوله تعالى ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا [1] ﴾))[2]، وكاسم فعل، وفعلٍ في قوله تعالى[3]﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾))[4].

قال ابن هشام مصرحا بصواب مذهب البصريين :((فاختار البصريون إِعْمَال الْمُتَأَخر لمجاورته الْمَعْمُول وَهُوَ الصَّوَاب فِي القيَاس وَالأَكثَر في السماع))[5].

ثالثا: القياس بحمل مسألة نحوية على مسألة نحوية أخرى.

1. من أقسام القياس التي وردت في شواهد أوضح المسالك الشعرية **"حمل النظير على النظير "** في " دخول لام الابتداء على "ما" النافية حملا لها في اللفظ على "ما" الموصولة".

قال الشاعر[6]:

ولو نُعطي الخيارَ لما افترقنا ولكنْ لا خيارَ مَعَ الليالي[7]

---

(1) سورة الكهف؛ الآية: ٩٦.
(2) فـ"آتوني" يطلب "قطرًا" على أنه مفعول ثان له، و"أفرغ" يطلبه على أنه مفعوله، وعمل الثاني وهو "أفرغ": في "قطرًا"، وأعمل "آتوني" في ضميره، وحذفه؛ لأنه فضلة، والأصل: آتونيه، ولو أعمل الأول لقيل: أفرغه.
(3) سورة الحاقة؛ الآية: ١٩.
(4) اسم فعل بمعنى "خذ" والميم حرف يدل على الجمع، و"اقرءوا" فعل أمر، تنازعا "كتابيه". وأعمل الثاني لقربه، وحذف من الأول ضمير المفعول، والأصل: هاؤموه،
(5) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص 542).
(6) لم ينسب البيت الي قائل معين.
(7) وهو من شواهد: التصريح (2/ 224)، والخزانة (4/ 145)، وهمع الهوامع (2/ 572).

حيث دخلت لام الابتداء على "ما" النافية حملًا لها على "ما" الموصولة؛ لأنها بلفظها، وقد دخلت لام الابتداء على "ما" النافية في هذا البيت

فأدخل لام الابتداء على "ما" النافية، والأصل في لام الابتداء أن تدخل على الاسم الواقع مبتدأ،[1] و"ما" النافية ليست مبتدأة؛ وإنما دخلته لام الابتداء؛ لأنها تشبه "ما" الموصولة في لفظها؛ فلما صح أن تدخل لام الابتداء على "ما" الموصول في نحو: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[2] جاز دخولها على "ما" النافية؛ لأنها تشبه الموصولة في لفظها.

2. حمل "هَنُ" على كلمة "يد"

ذكر ابن هشام أن لغة النقص في "هن" هي الأكثر اسْتِعْمَالا والأفصح قِيَاسا[3]

وقال عبارة مهمة وهي: ((ذلك لأن مَا كانَ ناقصا فِي الإفراد فحقه أن يبْقى على نَقصه فِي الإضافه))[4] وهو بذلك يقيس "هن" في هذا على نحو "يد"

فحذفوا لامها فِي الْإِفْرَاد وَهِي "الْيَاء" وَجعلُوا الْإِعْرَاب على مَا قبلهَا فَقَالُوا هَذِه يَد ثمَّ لما أضافوها أبقوها محذوفة اللَّام قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[5]

وإلى هذا أشار ابن مالك فقال:

((..... ... أو أجره كاليد.....

(1) كقوله - صلى الله عليه وسلم-: (لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك).
(2) سورة البقرة؛ الآية: 74.
(3) ينظر: أوضح المسالك (1/ 62) وشرح االشذور (ص/ 55).
(4) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص/ 55).
(5) سورة الفتح؛ الآية : ١٠.

أي: أجر الـ"هَنَ" مجرى "يَد" في لزوم النقص، والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء في الإعراب بالحروف))[1].

3. ذهب ابن هشام مذهب المبرد والفارسي وابن مالك في جواز تصغير "أمس" وحجتهم في ذلك القياس.

يقول ابن هشام:((ويشهد لهم وقوع التكسير فَإن التكسير والتصغير أخَوان))[2]

والأمثلة على ذلك كثيرة وقد ظهر من خلال ما سبق ذكره، أن أقسام الكلام حسب الاطراد والشذوذ التي ذكرها ابن جني ونقلها عنه السيوطي وقد ذكرها قبلهما أبو علي الفارسي في المسائل العسكريات[3] يمكن أن نذكر عليها الأمثلة التالية:

المراد بالمطرد في أصول النحو؛ مأخوذ من المعنى اللغوي الأول، ويقصد به: ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرفوقد قسمه العلماء إلى أربعة أقسام.

1. ما هو مطرد في القياس والاستعمال:

وهذا هو الغايةُ المطلوبة وذلك نحو: " قام " و"ضربت عمرا" و"مررت بسعيد" و إعمال العامل المتأخر عند تنازع العاملين، وهو رأي البصريين، وقد سبق الإشارة إليه، وكذا لغة النقص في "هَنُ" كماقال ابن جني[4].

(1) شرح الكافية الشافية (1/ 183).
(2) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص /130).
(3) الاقتراح (ص/35) للسيوطي.
(4) الخصائص (1/ 97).

وهذا هو غالب أساليب العربية، وقواعد النحو؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ الاسم إذا دخلت عليه حروف الجر، ونحو ذلك. وهذا النوع حجة بالإجماع؛ لأنه الغاية المطلوبة.

2. ما هو مطرد في القياس شاذ في الاستعمال:

أي من حيث القياس فمطرد، ولكن لم يسمع عن العرب أنهم استعملوه؛ كالماضي من: يَذَرُ، ويَدَعُ ؛ ووجه اطراد هذين المثالين في القياس دون السماع: أن المعروف قياسا في أساليب العرب أن يكون لكلّ فعلٍ مضارعٍ فعلٌ ماضٍ، بيد أن العرب لم يستعملوا هذا القياس في بعض أفعال المضارع؛ نحو يَذَر، ويَدَع، فلم يستعملوا ماضيهما: وَذَرَ، ووَدَعَ استغناءً بـ((ترك))

ومنه "آمين "كَلِمةٌ تُقال في إثْر الدُّعاء ومعناها: اللهم اسْتَجِبْ لي، وفيها لُغَتَان: آمِين بالمَدِّ وهي الشائعة "وأَمِين"بالقَصْر، والمَدُّ أَكْثَرُ وأَشْهَرُ، قال عمر بن أبي ربيعة في لغة المدّ:

يَا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهـا أبَداً ويَرحمُ اللهُ عبدًا قالَ آمينا[1]

وقال ابن هشام: ((ومثال ما بني على الفتح "آمين" وفيها أربع لغات: إحداها "آمين" بالمد بعد الهمزة من غير إمالة، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالا، ولكن فيها بعدٌ عن القياس))[1].

(1) من شواهد: الأشموني(93/3).

3. ما هو مطرد في الاستعمال شاذ في القياس:

وهو ما اطرد في الاستعمال دون القياس؛ نحو قولهم: اسْتَصْوَبَ الأمرَ، واسْتَحْوَذَ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، واستَتْيَسَتِ الشاةُ ووجه شذوذ هذه الأمثلة عن القياس: هو أن القياس الجاري في كلام العرب؛ أنه إذا تحركت الواو أو الياء بعد صحيح ساكن في (أَفْعَلَ) و(واسْتَفْعَل) تنقل حركتهما إلى الساكن قبلهما وتقلبان ألفا؛ فيقال في(أَقْوَمَ) و(اسْتَقْوَم): أقام واستقام[2]، وحكم هذا النوع: وجوب اتباع ذاتِ ما استُعمل في ذلك، دون أن يُتخذ أصْلا يقاس عليه غيره[3]؛ فيصحُّ لك –مثلا– أن تقول: اسْتَحْوَذَ، واسْتَتْيَسَتْ، واسْتَنْوَقَ دون أن تقيس على هذه الأمثلة غيرَها؛ فلا تقول: استجوب أو استقوم.

قال ابن هشام: ((وأماقول الحجازيين "القصوى" فشاذ قياسًا فصيح استعمالًا))[4].

4. ما هو شاذ في القياس والاستعمال:

وهو ما خرج عن معيار القياس وسماع العرب قال ابن جني: (كتتميم مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مصُوون، ومسك مدووف،

---

(1) شرح شذور الذهب (ص/151).
(2) ينظر: الممتع في التصريف لابن عصفور (2/479-483) تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط: الأولى، بيروت.
(3) ينظر: الخصائص (1/ 99).
(4) أوضح المسالك (2/452).

وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه)[1].

ووجه شذوذها في الاستعمال؛ أنَّ العرب لا يستخدمون الإتمامَ في الواوات؛ لثقلها، ومنها يفرُّون إلى الياء في العادة؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة في مصوُون[2].

وأما وجه شذوذها في القياس فهو: أن القياس المطّرد في كلام العرب في صياغة اسم المفعول من الاسم الذي عينه واو أو ياء أن ((يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح، نحو: مَبْيُوع ومَقْوُول؛ فيعلّ حملا على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبلُ؛ فيصير: مَبُيْوع ومَقُوْول؛ فيجتمع ساكنان (واو مفعول والعين)؛ فتحذف واو مفعول[3]، فيقال: مَقُول في ذوات الواو. وأما (مبُيْوع)؛ فإنه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة التي قبل العين كسرةً؛ لتصحّ الياء، فتقول مَبِيع))[4]. وبناء على هذا فالقياس في الأمثلة السابقة، أن يقال: مصُون، مدُوف، معود، وهو المستعمل عند العرب.

و من هنا ذهب ابن جني إلى عدم جواز القياس على هذا القسم؛ فلا يصح ردّ غيره إليه، وذهب إلى أن الأفضل ترك استعماله إلاَّ على وجه الحكاية[5]. لكن ابن عصفور أجاز استعمال ما سمع عن العرب في ذلك[6].

قال ابن هشام في حديثه عن اسم المفعول اليائي : (... وبنو تميم تصحح اليائي؛ فيقولون: مبيوع ومخيوط، وقول الشاعر: وكأنها تفاحة مطيوبة[7]

وقال العباس السلمي[1]:

---

(1) الخصائص (1/ 97،98).
(2) ينظر: الكتاب (349/4)، والممتع (461/2).
(3) وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه. ينظر: الكتاب (348/4).
(4) الممتع لابن عصفور(454/2).
(5) ينظر: الخصائص (99/1).
(6) الممتع لابن عصفور (461/2).
(7) نصف بيت من الكامل لم يعثر على تمامه، ولم يعرف قائله، غير أنه شاعر من بني تميم يصف الخمر، والضمير في كأنها يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر. **وهو من شواهد:** التصريح(2/ 749) والأشموني (126/4).

قد كانَ قومُكَ يحسبونَكَ سَيدًا وإخالُ أنَّكَ سيدٌ معيونُ[2]

وقال ابن هشام:((وربما صحح بعض العرب شيئًا من ذوات الواو؛ سمع ثوب مصوون، وفرس مقوود))[3].

ويرى الباحث أن ما ذهبت إليه "تميم" من قولهم "مبيوع ومخيوط" من الشاذ في القياس المطرد في السماع لأن "تميم" تمثل نصف العرب تقريبا ولغتها فصيحة يعتد بها، خلافا لما ذهب إليه ابن جني في كتابه الخصائص.

ومما يمثل بها القياس الذي بمعنى مطابقة الكلم لقواعد النحو والصرف، مما أشير له آنفا، وهو أن يذكر نصا مسموعا على وجه نحوي معين ثم يقول: "ولو قيل كذا لجاز" أو لو قرئ كذا لجاز" ومن ذلك؛ قوله تعالى:﴿ وَمِنَّا دُونَ ﴾[4] قال ابن هشام:

((ولو جاءت القراءة برفع "دون" لكان ذلك جائزا))[5].

فلم يقرأ بها أحد من القراء قاطبة، ومنها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[6] مثال للفاء العاطفة.

---

(1) هو العباس بن مرداس، فارس مشهور من فرسان الجاهلية، كانت أسلم قبل فتح مكة.انظر: الشعر والشعراء(1/ 291) والإصابة (512/3)، والأعلام (267/3).
(2) من شواهد: التصريح (2/ 750)، والأشموني (4/ 126).
(3) أوضح المسالك (472/2).
(4) سورة الجن؛ الآية: ١١.
(5) شرح شذور الذهب: (ص/117).
(6) سورة المرسلات؛ الآية: ٣٦.

قال ابن هشام: ((فَإِن قلت فَإِذا كَانَ النصب فِي الآيَة جَائِزا على الْوَجْه الَّذِي ذكرته فَمَا باله لم يقْرَأ بِهِ أحد من الْقُرَّاء الْمَشْهُورين، قلت لوَجْهَيْنِ أَحدهمَا أَن الْقِرَاءَة سنة متبعة وَلَيْسَ كل مَا تجوزه الْعَرَبيَّة تجوز الْقِرَاءَة بِهِ وَالثَّانِي أَن الرّفْع هُنَا بِثُبُوت النُّون فَيحصل بذلك تناسب رُؤُوس الْآي، وَالنّصب بحذفها فيزول مَعَه التناسب))[1].

قال المصرح: ((فإنها "للعطف". فعطفت "يعتذرون" على لفظ "يؤذن" فهو شريك له في رفعه، وفي النفي الداخل عليه. وكأنه قيل: ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون. ولو قرئ على أنه جواب النفي لم يمتنع. والمعنى: لو أذن لهم لاعتذروا مثل:﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾[2]ولكنه آثر الرفع للتناسب رؤوس الآي قاله الفراء))[3].

(1) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص/393).

(2) سورة فاطر؛ الآية: 36.

(3) شرح التصريح على التوضيح:(381/2).

الفصل الثالث

المصطلح النحوي عند ابن هشام

أولاً: مفهوم المصطلح النحوي عند ابن هشام:

بدأ المصطلح النَّحْوي كغيره من المصطلحات العلمية الأخرى، في الانتقال من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي المجرد، فاتخذت المصطلحاتُ النحويةُ مدلولها العلمي عبر مراحل من الزمن، فالنحو مثلا كان لا يُعرفُ إلا بمعناه اللغوي الدال على معانٍ كثيرة منها القصد والبيان والجانب والمقدار والمثل والنوع والبعض والقريب[1].

ثم تطور إلى أن أصبح عِلما مستقلا له حدوده وضوابطه وقواعده، وصار يعرف بأنه: علم بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ الكلم إعرابًا وبناء[2] وقس على ذلك مفهوم الشرع والفقه والطب، انتقلت هذه المصطلحات من معانيها اللغوية إلى معان اصطلاحية جديدة، حتى أصبحت دلالاتها الجديدة عَلَمًا عليها، و أصبح المعنى الاصطلاحي هو الذي يتبادر إلى الذهن قبل المعنى اللغوي عند سماع اللفظ.

يقول الجرجاني: [3] ((الاصطلاح عبارةٌ عن اتفاق قومٍ على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعهِ الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما))[4].

(1) انظر شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبدالله الفاكهي (ص/51).
(2) المصدر السابق (ص/53).
(3)هو علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف عالم، حكيم، مشارك في أنواع من العلوم ولد سنة 740 هـ وتوفي سنة 816 هـ.من تصانيفه : " التعريفات " ، و " شرح مواقف الإيجي " انظر: (الأعلام 5 / 159)
(4) التعريفات (ص/44).

ومن ذلك الحرف، فلو سمعت كلمة (الحرف) فسيتبادر إلى ذهنك معناه الاصطلاحي قبل معناه اللغوي.

يقول ابن جني: ((.. حرف الشي إنما هو حده وناحيته ...، سميت حروف المعجم حروفا لأنها جهاتٌ للكلم، ونواحٍ كحروف الشيء وجهاته المحدقة به، ومن هذا سمَّى أهلُ العربية أدوات المعاني حروفا لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخَرُه في غالب الأمر فصارت كالحروف والحدود له))[1].

وهنا تكمن أهمية العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

إذن فلكلمة (المصطلح) دلالتان[2]:

الأولى: الدلالة العلمية: وهي المأخوذة من أصل المادة (صلح) قال الأزهري: الصلح تصالح القوم بينهم، وتصالح القوم واصَّالحوا بمعنى واحد.

الثانية: الدلالة العلمية (الاصطلاحية) وتعني: (إتفاق جماعة على أمر مخصوص).

فكلمة "الاصطلاح" إذن تعني "الاتفاق" وهذا الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، وهو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي[3].

---

(1) سر صناعة الإعراب (1/ 13-16) تح: حسن هنداوي بدون .
(2) معجم متن اللغة (3/ 478) لـ أحمد رضا. دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958م.
(3) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري،د: عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط الأولى،1981م.

وهكذا جاء المصطلح النحوي ليحل مكانة مرموقة، ويسد ثغرة مهمة في الحقل النحوي.

ثانيا: منهج ابن هشام في استعمال المصطلحات النحوية:

اشترط النحويون أن يكون التعريف جامعا مانعا، ولم يفرقوا بين الحد والتعريف لترادفِهما عندهم ، كما فرَّق علماء المنطق[1]، فالتعريف الاصطلاحي عند النحاة سواء سمّي حدّا أو رسما هو" الجامع المانع" فبؤرة التعريف هي تحقيق عنصر التمييز وعدم الاختلاط المفهومي[2].

هكذا فهم ابن هشام مصطلح "التعريف" النحوي فقال: ((إعلم أنه إذا أريد تعريف حقيقة الشيء وتمييزه ذاتيًا، فالسبيل إلى ذلك هو الحد))[3].

وهذا ما نقله عنه أبوالثناء الآلوسي قال: ((إن المصنف نفسه صرّح في بعض تعليقاته: بأن حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقيّة يراد بها الكشف التامّ عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض منها تمييز الشئ ليعرف أنه صاحب هذا الاسم، ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد[4]، ونحوه، وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في

---

(1) التعريف عند المناطقة:" يسمّى معرّفا وقولا شارحا، ويسمّى حدّا أهل العربية، ويفهم من كلام المنطقيين أن التعريف أعم من الحد والرسم. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون: (1003/2)؛ لأن المناطقة غرضهم الكشف إما عن ماهيّات الشيء أو عوارضه ليحصل الإطلاع على كنه المعرّف أو امتيازه عن جميع ما عداه أو بعضه، ولنميّز بين ما هو ذاتي داخل في حقيقة المعرّف، وما هو عرضي خارج عن حقيقته لازم له، لأنهم يبحثون عن عناصر التركيب وخصائص المكوّنات.

(2) مكونات المبحث الاصطلاحي النحوي (ص/14) بتصرف.

(3) شرح الملحة البدرية: (1/ 202).

(4) الجنس: هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو؟ مثل الحيوان فإنه يقال على الإنسان والحيوان والفرس والحمار، فيصدق عليها في جواب قول القائل: ما الإنسان والفرس والحمار؟ فيقال: في الجواب: الحيوان، ولك أن تعرفه بقولك: هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها. وينقسم الجنس إلى

كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون)[1]، وقد سبقه الفاكهي بقوله: ((اعلم أن الحد والمعرَّف في عُرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا))[2].

لأجل هذا نجد أن مفهوم التعريف في فكر ابن هشام بعد التقصي والاستقراء لبعض مؤلفاته؛ كـ "شرح القطر"، و"شرح الشذور"، ووصولا إلى أوضح المسالك، عند ابن هشام يمشي في سلم هرمي تعليمي من خلال هذي المؤلفات، فمنهجه في استعمال المصطلح النحوي مبني على مؤلفاته السابقة فلا يمكن تجاهلها في فهم التعريف عنده.

فـ"التعريف" في شرح الشذور يُوردُ معه المعنى اللغوي ويردفه بالشاهد القراني أوالحديثي أو الشعري، وربما عرَّف مصطلحا نحويا في شرح القطر ولم يعرفه في شرح الشذور وأوضح المسالك؛ اكتفاءً بما ذكره في شرح القطر، كـ الكلمة، والعلم، والاشتغال، والترخيم وغيرها.

علما بأن ابن هشام اقتصر في أوضح المسالك على التعريف الاصطلاحي ولم يذكر التعريف اللغوي اكتفاءً منه على ماذكره في كتابه شرح الشذور، ويمكن حصر منهجه في نقاط أجملها في مقدمته لأوضح المسالك وهي[3]:

قريب وبعيد ومتوسط . انظر: الميسر لفهم معاني السلم ص: 46- 44) لـ أ . سعيد فودة. دار الرازي، ط: الثانية، عمان الأردن، 2004م.

(1) انظر حاشية أبي الثناء الآلوسي على شرح قطر الندى (68 – 69).

(2) شرح كتاب الحدود في النحو للإمام الفاكهي (ص/ 49).

(3) كما بينها في مقدمة كتابه أوضح المسالك (1/ 34،35).

1. ألَفَ أوضح المسالك ليساعد المتعلمين في فهم كتاب الخلاصة.
2. التزم أن يأتي بمثل ما أتى به ابن مالك ويستدرك ما فاته.
3. التزم أن يبين المعلومات، وينسقها وفق الطريقة التي أرادها، وأتبعها في مؤلفاته الأخرى، في ضم القواعد المتصلة بعضها ببعض، ولو خالفت المؤلّف في تفصيله وترتيبه.
4. التزم الاختصار والإيجاز.
5. التزم ألّا يترك مسألة فيه من دون أن يأتي لها بشاهد أو بمثال يوضحها.

كل هذه البنود جعلت من ابن هشام يحذو حذو الاختصار والإيجاز[1]، في ناحية، والاستطراد في ناحية أخرى، ومن آثار الإيجاز؛ الاقتصار على التعريف الاصطلاحي دون اللغوي للمصطلح النحوي في أوضح المسالك.

والعبارة في شرح القطر ـ الذي ألفه للمبتدئين ـ مثلا أكثرُ بسطا منه في أوضح المسالك ، ولنأخذ مثالا على ذلك.

النصب بـ "لن"

(1) الفرق بين الاختصار والايجاز: أن الاختصار هو إلقاؤك فضول الالفاظ من الكلام المؤلف من غير إخلال بمعانيه والايجاز هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ وكثرة المعاني. ينظر:الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري(ص: 27).

يقول في أوضح المسالك: (("لن" وهي لنفي "سيفعل" ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافا للزمخشري، ولا تقع دعائية، خلافا لابن السراج[1]، وليس أصلها "لا" فأبدلت الألف نونًا، خلافا للفراء ولا "لا أن" فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي))[2].

فعبارته في شرح قطر الندى[3]، عن "لن" تألفت من نحو مئة وأربعين كلمة، بينما في أوضح المسالك لم تصل إلى أربعين كلمة من غير إخلال بالمعنى أو قصور في المحترزات.

وتقصّي جميع المصطلحات الواردة في الكتاب أمر يطول، وذكر جميع التعاريف الاصطلاحية يعني وضع كتاب في النحو يندرج في قسم المعاجم النحوية كما فعل الفاكهي في حدوده والجرجاني في تعريفاته وغيرهما، ولكني اكتفيتُ بهذه الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر بما يناسب مقتضى المقام.

ثالثا: عناية ابن هشام بالتعريفات الاصطلاحية للمصطلحات النحوية :

اتسم منهج ابن هشام بالدقة والعناية الفائقة في ضبط التعريف النحوي من حيث ذكرُ المحترزات، وضوابط الجمع والمنع، والتوسع فيه عما كان في شرحَي القطر والشذور، مع ضرب المثال وتأصيله بالشاهد النحوي، ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة.

---

(1) ابن السراج: محمد بن أحمد، أبو عبد الله السراج الدمشقي، مقرئ نحوي، ولد سنة 668هـ، ومات سنة 743هـ. بغية الوعاة: (1/ 20).
(2) أوضح المسالك: (2/ 248).
(3) شرح قطر الندى (ص/58).

المثال الأول: الاسم: ففي شرحَي القطر و الشذور ذكر أن علامات الاسم ثلاثة: أداة التعريف "ال" والتنوين، والإسناد، ونجدها في أوضح المسالك خمسة بإضافة: الجر، والنداء.

وعند ذكره للتنوين عرفه بقوله: ((وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النون في "ضَيْفَن" للطفيلي، و"رعْشَن" للمرتعش، وبقيد الآخِر النون في "انكسر" و"منكسِر" وبقولي "لفظًا لا خطًّا" النون اللاحقة لآخر القوافي، وستأتي، وبقولي "لغير توكيد" نون نحو(لَنَسْفَعًا) و"لتضربُنْ يا قوم" و"لتضربن يا هند" ـ ثم قال ـ وزاد جماعة تنوين الترنم، والتنوين الغالي))[1].

نلاحظ في هذا التعريف أنه لم يترك شاردة ولا واردة في تعريف ماهية التنوين مع دقة متناهية في التعريف فقوله" ساكنة تلحق الآخر " فالمراد بالآخر الذي لحقه التنوين؛ ما كان آخره حقيقة كالدال في "زيد" أو كان آخرا حكما؛ كالدال من "يد" والميم من "دم" .... فإنَّ لام هذه الكلمات قد حذفت وأصْلُهما يَدْيٌ، ودَمْيٌ، لِعَدَمِ التَّعْويض من لأمِهما المَحْذُوفة.

ثم ذكر القيود الباقية كنون "ضيفن" و"ورعشن " ونون "انكر " ونون القوافي و لغير التوكيد كنون "لنسفعا"، وعندما قال: " وزاد بعضهم " لم ينسبه له لأنه يرى أنهما ليسا من أنواع التنوين.

---

(1) أوضح المسالك (1/ 40).

مثال آخر: التمييز:

قال ابن هشام: ((التمييز: اسمٌ نكرةٌ بمعنى "مِنْ" مبينٌ لإبهامِ اسمٍ أونسبةٍ))[1].

فخرج بالمحترز الأول من قوله "نكرة" نحو "زيد حسنٌ وجههُ" ثم استدرك قول الشاعر[2]:

صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ يا قيْسُ عَنْ عَمْرو[3]

من أنه محمول على زيادة أداة التعريف "ال"

ويخرج بالمحترز الثاني من قوله "بمعنى من" الحال فإنه بمعنى كيف لا بمعنى "من" وخرج بالقيد الثالث من قوله: "مبينٌ لإبهام اسم أو نسبة " اسم لا النافية للجنس نحو: "لا رجل " وقول الشاعر[4]:

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحصيه رَبَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعملُ [5]

فالشاهد في قوله "ذنبا" فإنهما وإن كان على معنى "من" لكنهما ليست للبيان ، بل هي في "لا رجل" للاستغراق وفي "ذنبا" للابتداء فنصب "ذنبا" على نزع الخافض الذي هو "من" ومع انتصابه على معنى "من" فإنه ليس تمييزًا؛ لأنه

---

(1) المصدر السابق: (1/ 463).
(2) هو رشيد بن شهاب اليشكري، ولم أعثر له على ترجمة وافية.
(3) وهو من شواهد: التصريح: (1/ 184) والأشموني: (169/1) وهمع الهوامع (344/2).
(4) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.
(5) وهو من شواهد: التصريح(1/ 617)، وهمع الهوامع وشرح الأشموني (46/2)، وخزانة الأدب (111/3).

غير مبين لإبهام اسم مجمل قبله، وهو لا مبين لنسبة في جملة مذكورة قبله أيضا؛ فلذا فهو ليس تمييزا.

مثال آخر: أداة التعريف"أل"

عبر ابن هشام في أوضحه بقوله :((هذا باب المعرفة بالأداة" وهي"أل")) [1] ولم يقل: "الألف واللام أو اللام فقط أو الهمزة فقط" ؛ ليشملَ الأداة المعرفة عند حمير وهي "أم"؛ لأن من قال: إن المُعَرِّف هو (أل) أو (اللام) فقط حينئذٍ اختصَّ بما عليه جمهور النحاة وعلى الخلاف في همزة الوصل، الهمزة هل هي همزة وصل أم همزة قطع، ولكن يبقى التعريف بـ(أم) عندَ حمير "أمرَجُل"، "أمسَفَر" إذا أراد أن يقول: الرجل ،السفر، فإذا قيل: (أل) أو (اللام) خرجت (أم) الحميرية، ولذلك ابنُ هشام عبَّر بقوله باب المعرفة بالأداة ليشمل "أم" الحميرية.

ومن المحترزات اللغوية التي ذكرها ابن هشام ونبه عليها في باب "البدل" وعند ذكره لأقسامه قال في أوضحه: ((الأول: بدل كل من كل؛ وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه؛ نحو: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[2] سمّاه الناظم البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم

(1) أوضح المسالك (1/ 138).
(2) سورة الفاتحة؛ الآية: ٦.

الله تعالى نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ٱللَّهِ﴾[1] فيمن قرأ بالجر[2]؛ وإنما يطلق "كل" على ذي أجزاء؛ وذلك ممتنع هنا))[3]

فقد اعتمد على الدلالة المعجمية للفظة (الكل) التي لا تقال إلا فيما ينقسم إلى أجزاء، والله تعالى لا يقبل التجزؤ، ومن ثم يرجح مصطلح(المطابق) بدلا من(بدل الكل) ، فهو اعتراض لغوي ذو دافع عقدي لم يُغفله ابن هشام.

رابعا: منهج ابن هشام في استعمال المصطلحات النقدية:

إن المتأمل لكتاب أوضح المسالك يجد فيه نقدا بنَّاء، وفكرًا عميقا يستدعي الوقوف أمام مفهوم النقد عند ابن هشام، من حيث منهجه النقدي النحوي والمجالات التي انتقد فيها، في مسائل انتقائية من كتابه، ولم تكن إحصائية، ذلك أنَّ إحصاء جميع المسائل التي تعرّض فيها ابن هشام لآراء النحاة بالنقد كثيرة ، تحتاج إلى مؤلف خاص للإحاطة بها جميعا.

فقد استعمل ابن هشام في نقده لاراء النحاة مصطلحات لبيان موقفه النقدي من أصحاب تلك الآراء، غير أنَّ تلك المصطلحات لم تكن ثابتة، وإنما كانت متعددة كما أنها كانت متباينة من حيث القوة والضعف من مسألة إلى أخرى، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولا: مصطلحات القبول والاستحسان:

والمراد بها الألفاظ والعبارات التي استعملها في التعبير عن قبوله واستحسانه لعدد من آراء النحويين وتوجيهاتهم لما يرونه مناسبا، أو للمسائل النحوية بصورة عامة ، ومن تلك الألفاظ :

---

(1) سورة إبراهيم؛ الآيتين :(١ – ٢).
(2) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ نافع بالرفع . انظر: الحجة لابن خالويه (202/1) والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي (171/1)
(3) أوضح المسالك (144/2).

1. "جيد"

وقد ذكرها في أثناء تعقيبه على أراء البصريين والكوفيين، في حكم المستثنى إذا كان الاستثناء متصلا والكلام غير موجب، قائلا: ((فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه، بدل بعض عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين، نحو:" ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[1] وفي قوله:﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[2] وقوله:﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾[3] والنصب عربي جيد))[4]

2. "قوي"

وردت هذه اللفظة في كلامه عن حكم جواب الشرط إذا سبق بماض أو مضارع منفي بـ (لم) إذ قال : ((ورفع الجواب المسبوق بماض أو مضارع منفي بـ " لم " قوي))[5]

3."وهو الصحيح"

وقد ذكر ابن هشام هذه الجملة من مواضع متعددة من هذا الكتاب[6]، ومن ذلك ما جاء في احد تلك المواضع في كلامه عن الاستثناء في قولهم: (له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدا ، إذ قال: ((إن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي : كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد))[7].

---

(1) سرة النساء؛ الآية: ٦٦.
(2) سورة هود؛ الآية: ٨١ .
(3) سورة الحجر؛ الآية: 56.
(4) أوضح المسالك (1/ 413).
(5) المصدر السابق (2/ 278).
(6) المصدر السابق (1/ 421).
(7) المصدر السابق (2/ 190).

4. "وهو الحق"

وقد استعملها في أكثر من موضع عند نقده لآراء النحويين ، فقال وهو يعرض لذكر الأوجه التي تخالف (عل) فيها " فوق" ((وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ (من) ، وإنها لا تستعمل مضافة ، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع[1] ، وهو الحق))[2].

5."وهو المختار"

جاءت هذه الجملة في قوله " إذا بني الفعل على إسم غير "ما" التعجبية، وتضمنت الجملة الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت، وذلك نحوقوله : ((زيدٌ قام وعمرو أكرمته لأجله، أو (فعمرا أكرمته)، فإن لم يكن في الثانية ضمير للأولى ولم يعطف بالفاء ،فالأخفش[3]. والسيرافي[4] يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسي[5]، وجماعة يجيزونه))[6].

6. "وهذا أولى "

وردت هذه الجملة في كلامه عن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا، إذ قال: ((ومن ذلك قولهم (مَنْ أنت زيد ؟) أي: مذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيبويه (كلامُك زيد))[7].

---

(1) أبو الحسن؛ بن أبي الربيع إمام أهل النحو في زمانه، قرأ على الشلوبين وصنف الإفصاح في شرح مسائل الإيضاح، و شرح كتاب سيبويه، توفي سنة: 688هـ. بغية الوعاة: (1/ 319) والأعلام:(4/ 191).

(2)المصدر السابق (1/ 563).

(3) هو أبو الحسن: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصري، وهو الأوسط، أحد أئمة النحاة البصريين، قرأ النحو على سيبويه، وصحب الخليل، من مصنفاته ، : المقاييس في النحو، والأوسط، والاشتقاق. مات سنة: 215هـ. انظر: البلغة (86)و بغية الوعاة(1/ 59) مراتب النحويين(109).

(4) السيرافي: أبو سعيد: الحسن القاضي: إمام في النحو والفقه واللغة والشعر، وكثير من العلوم، أخذ عن ابن السراج، وعن أبي بكر بن مجاهد، وابن دريد. له: شرح كتاب سيبويه، مات سنة 368هـ. انظر: البلغة (61) إنباه الرواة(1/ 313) بغية الوعاة (1/ 507).

(5) الفارسي: هو أبو علي المشهور، وأحد علماء العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وأخذ عنه ابن جني وغيره، له مصنفات كثيرة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف، وكتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن، وغيرها توفي ببغداد، سنة 377هـ.انظر: البلغة (53)، وإنباه الرواة (1/ 273)، وبغية الوعاة (496/1).

(6) أوضح المسالك (1/ 358).

(7) المصدر السابق (1/ 164).

7. "وإلى هذا أذهب"

وقد استعمل هذه الجملة في إثناء ذكره لرأي الرماني والعكبري في"سوى" قائلا: ((وقال الرماني[1] والعكبري[2] تستعمل ظـرفا غالـبا وكـغير قليلا، والى هذا أذهب))[3]

ثانيا: مصطلحات الرفض والتضعيف:

وإلى جانب مصطلحات القبول والاستحسان نجده يستعمل طائفة من الألفاظ والجمل يعبر بها عن رفضه أو تضعيفه لآراء النحاة التي تعرض لها بالنقد ، ومن هذه الألفاظ:

1."سهو "

استعملها في نقده لرأي ابن مالك في أنَّ اسم الفاعل في قولنا : "يا طالعا جبلا" قد عمل لاعتماده على حرف النداء ، إذ قال : ((وقول ابن مالك إنه اعتمد على حرف النداء سهو، لأنه مختص بالاسم، فكيف يكون مقربا من الفعل ؟))[4].

2." خطأ"

وردت هذه اللفظة في قوله: " وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز فتحه على أنه ركب معها قبل مجيء (لا) مثل (خمسة عشر)، ونصبه مراعاة لمحل النكرة (ألا ماءَ ماءً باردا عندنا)، لأنه يوصف بالاسم إذا ماذا وصف، والقول بأنه توكيد خطأ))[5].

3. "غلط "

وهي إحدى الألفاظ التي استعملها في مواضع متعددة من كتابه هذا ، فقد ذكر في حديثه على أحد الشروط التي يجب توفرها في الجملة التي تقع حالا فقال: ((أن تكون

---

(1) الرماني: ولد سنة 326هـ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وابن دريد، كان يمزج النحو بالمنطق، له كتب قيمة، منها: شرح كتاب سيبويه، وكتاب الحدود، وكتاب معاني الحروف، مات سنة: 384هـ.انظر: البلغة: (159) وإنباه الرواة(2/ 294)، وبغية الوعاة(2/ 170).

(2) هو: أبو البقاء عبد الله العكبري البغدادي ، قرأ على ابن الخشاب وغيره، له مصنفات كثيرة منها: إعراب القرآن، تفسير القرآن، إعراب الشواذ من القرآن،شرح الإيضاح، وغيرها ولد سنة 538، ومات سنة 616 هـ. انظر: البلغة:ص(108) وإنباه الرواة (2/ 116) وبغية الوعاة(2/ 38).

(3) أوضح المسالك (1/ 424).

(4) المصدر السابق (2/ 14).

(5) المصدر السابق (1/ 273).

غير مصدرة بدليل استقبال وغَلِط من أعرب ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[1] حالا))[2].

4. "وهو تكلف"

وقد ذكر هذه الجملة عند شرحه لبيت من الألفية يتعلق بالحال الجامدة ، إذ قال: (ويفهم منه أنها تقع جامدة في مواضع أُخَرَ بقلة ، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير ، وقد بينتها كلها ، وزعم ابنه ان الجميع مؤول بالمشتق وهو تكلف)[3].

5. "وفيه نظر"

لقد ذكرها في اكثر من موضع في هذا الكتاب ، ومن ذلك ما ورد في تعقيبه على تعريف ابن مالك للحال قائلا : ((وفي هذا الحد نظر، لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقف على الحد))[4].

6."وهو رديء "

وردت هذه الجملة في كلامه عن تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا، فقد قال: ((وشذ قول بعضهم (قال فلانة)، وهو رديء لا ينقاس))[5].

7. "ليس بمرضي"

أوردها في أثناء تعقيبه على رأي الفراء في قول الفقعسي: [من الوافر]: [6]

---

(1) سورة الصافات؛ الآية: ٩٩.
(2) أوضح المسالك (1/ 457).
(3) المصدر السابق (1/ 435).
(4) المصدر السابق (1/ 431).
(5) المصدر السابق (1/ 323).
(6) القائل: هو المرار بن سعيد الفقعسي، يكنى أبا حسان، شاعر إسلامي ينظر: الشعر والشعراء(688/2) والخزانة: (287/4) والأعلام (7/ 199).

أنَــا ابــنُ التَــارك البَكــريِّ بــشْرٍ عَليــهِ الطَّيــرُ تَرقبُــهُ وُقُوعَــا[1]

إذ قال ابن هشام: ((وتجوزالبدلية في هـذا عـند الفراء لإجـازته "الضـاربُ زيدٍ" وليس بمرضي))[2].

8. "وهذا مردود"

وردت هذه الجملة في حديثه عن إعراب الوصف المركب مع الأعداد المعطوفة ، إذ قال: ((وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود ، لأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول))[3].

9. "وليس بلازم"

وقد ذكرها عند مناقشته لمسألة العطف على الضمير المخفوض ، قائلا: "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض ، إلا بإعادة الخافض حَرفاً كان أو اسما، نحو : ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[4]، ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾[5]، ولـيس بـلازم وفاقـاً ليـونس[6]، والأخفش والكوفيين)[7].

10. "ويرده النظر"

وقد جاءت هذه الجملة في تعقيبه على رأي البصريين في وجوب إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين، إذ قال: ((وإن كانا مفردين كـ (سعيد كرز) جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني ، وجمهور البصريين يوجب هذا ويرده النظر))[8].

---

(1) وهو من شواهد: الكتاب (182/1)، والتصريح(2/ 150)، والهمع(161/3).
(2) أوضح المسالك (2/ 111).
(3) المصدر السابق (2/ 135).
(4) سورة فصلت؛ الآية: ١١.
(5) سورة البقرة؛ الآية: ١٣٣.
(6) يونس بن حبيب أخذ عن أبي العلاء، وحماد بن سلمة، والكسائي والفراء، إمام في العربية لـه من التصانيف: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. مات سنة 182هـ. انظر: البلغة(295) وبغية الوعاة: (2/ 365)، و طبقات القراء(2/ 247).
(7) أوضح المسالك (2/ 135).
(8) المصدر السابق (1/ 109).

خامسا: ترتيب المسائل النحوية:

بما أن شرح أوضح المسالك على ألفية ابن مالك شرحٌ يتسم بتحليل ونثر نظم ألفية ابن مالك، كان بالضرورة أن يخضع الشرح للمتن؛ إلا ما ندر في بعض المواضيع، التي داخَلَ ابنُ هشام بعض الأبواب بغية الوصول إلى الوحدة العضوية وإثراءً للمادة النحوية كما سيأتي لاحقا.

وألفية ابن مالك كانت امتدادًا لألفية ابن معطي[1]، وثمرةً من ثمار الكافية الشافية فجاءت الألفية لتختزل ما في الكافية الشافية [2] ولتكمّلَ ما نقص من ألفية ابن معطي، فجاء ترتيب المسائل النحوية مواتيا على ما كان سائدا في ذلك العصر.

يقول عباس حسن: عن هذا الترتيب ((لأن هذا الترتيب ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده، وهو الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم))[3].

فشرحُ أوضح المسالك يختلف تماما عن شرحَي القطر والشذور فالمتن والشرح من كلا الكتابين من صنيع ابن هشام، فكان يقدم ويؤخر المسائل النحوية وفق ما يراه مناسبا له، أما أوضح المسالك فهو شرحٌ ونثرٌ لألفية ابن مالك، فالتزم ترتيب الألفية في غالب شرحه.

---

(1) ابن معط: أبو الحسن، المغربي ، إمام مبرز في العربية، وشاعر قرأ على الجزولي، وأخذ عنه الكثير، له تصانيف كثيرة، منها: الألفية في النحو، وشرح الجمل في النحو، وشرح أبيات سيبويه توفي سنة 628هـ.انظر: سير أعلام النبلاء(22/ 324) وفيات الأعيان(6/ 197) وبغية الوعاة (2/ 344).

(2) : يقول ابن مالك:

وتقتضي رضا بغير سخط * فائقة ألفية ابن معط

وقال:

ومـــــا بجمعـــــه عُنيـــــت جج نظمـا علـى جُـلِّ المهمـات اشـتمل
أحـصى مـن الكافيـة الخلاصـه كمـا اقتـضى غنًـى بـلا خـصاصه

(3) مقدمة كتابه النحو الوافي لـ عباس حسن (11/1) دار المعارف ط: الخامسة والعشرون، بدون.

وإذا نظرنا إلى شرح ابن هشام وجدناه يبدأ بشرح ألفية ابن مالك دون أن يمهّد لها بمقدمةٍ تبين خطته أو تشرح أهدافه، فكان يسلسلُ المواضيعَ حسب أبواب الألفية، وإنما كان يداخلُ بعض الأبواب ويردفها بالشرح وفقَ ما تمليه طبيعة الموضوع ومفردات الدرس النحوي في شرحه للألفية.

وبهذا استطاع أن يحل شرحهُ مكانة عالية بين الشروح الأخرى، فلك أن تضعه فوق شرح ابن عقيل ودون شرح الأشموني، قال هشام الضبع: ((...و "أوضح المسالك" أحد ثلاثة من الكتب المشهورة التي محورها ألفية ابن مالك، وهو أوسطها، ويدنو من شرح ابن عقيل، ويكبره شرح أبي الحسن الأشموني))[1].

وقال خالد الأزهري: في مقدمة حاشيته على التوضيح واصفًا أوضح المسالك ((وهو في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان لم يؤتَ بمثاله، ولم يُنسَجْ على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله))[2].

فابن هشام امتاز بقدرة فائقة في صياغة المادة النحوية في مؤلفاته بصفةٍ تتسم بالتسلسل والتدرج المعرفي، فتجده معلما قبل أن يكون مؤلفا أو شارحا.

قال عصام نور الدين: ((يلاحظ أن ابن هشام حاول أن يكون معلما قبل أن يكون مؤلفًا، لأنه في أكثر مسائله يذكر القاعدة ثم يأتي لها بمثال، ثم يأتي بشاهد قرآني، أو بحديث نبوي أو ببيت شعري))[3] وهذا ما قام به ابن هشام في شرحه أوضح المسالك تمامًا.

فترتيبه في شرح قطر الندى يختلف عن ترتيبه في شرح الشذور، وترتيب الشذور يختلف عن ترتيب أوضح المسالك، ويمكن تقسيم ترتيب ابن هشام للمفردات النحوية في أوضح المسالك إلى أربعة أقسام؛ المقدمة النحوية والمتن والخاتمة والمادة الصرفية.

---

(1) ابن هشام وأثره في النحو العربي لـ هشام الضبع (ص/ 86) يوسف الضبع، دار الحديث ، القاهرة، ط الأولى: 1998م.

(2) التصريح على التوضيح لـ خالد الأزهري (1/ 26).

(3) الفعل في نحو ابن هشام لـ عصام نور الدين (ص/ 33) دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 2007م.

أولاً: المقدمة النحوية: وتشمل:

1. الكلام وما يتألف منه وذكر قسميه الكلم والقول.
2. الاسم والفعل والحرف وعلامات كل واحد على حدة.
3. المُعْرب والمبني، من الأسماء والأفعال، فعرَّف البناء وأنواعه والإعراب وأنواعه.
4. النكرة والمعرفة بفروعها[1].

ثانيًا: المتن: ويشمل: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات وأبواب متفرقة:

1. المبتدأ والخبر.
2. نواسخ المبتدأ (كان وأخواتها، إن وأخواتها، لا العاملة عمل إن، ظن وأخواتها،)
3. الفاعل ونائبه.
4. الاشتغال.
5. اللازم والمتعدي.
6. التنازع.
7. المنصوبات: (المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه،ظرفي الزمان والمكان، المستثنى، الحال، التمييز.).
8. حروف الجر.
9. الإضافة.

ثالثًا: الخاتمة وتشمل:

1. ما يعمل عمل الفعل ويشمل: (المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة).
2. التعجب.
3. نعم وبئس.

---

(1) فروعها: الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول والمحلى ب "ال" والمضاف إلى واحد مما ذكر والمنادى.

4. أفعل التفضيل.
5. التوابع ويشمل: (النعت، والتوكيد، وعطف البيان والنسق، والبدل.)
6. النداء.
7. الاختصاص.
8. التحذير والإغرا.
9. أسماء الأفعال والأصوات.
10. نونا التوكيد.
11. ما لا ينصرف.
12. إعراب الفعل المضارع.
13. الإخبار بالذي وفروعه وبالألف واللام.
14. العدد وكناياته.
15. الحكاية.
16. التأنيث.
5. المقصور والممدود.

رابعًا الصرف: ويشمل:

6. جمع التكسير.
7. التصغير.
8. النسب.
9. الوقف.
10. الإمالة.
11. التصريف.
12. الإبدال.
13. الحذف.
14. الإدغام.

وبهذا الترتيب يرى الباحث أن ابن هشام لم يكن موفقا في ترتيب المادة النحوية في كتابه أوضح المسالك؛ رغم أنه داخلَ بعضَ المواضيع النحوية بغية الوحدة الموضوعية للمادة النحوية، فكان الأولى به أن يشمل هذا التداخل كافة الأبواب حتى يستطيع الباحث أن يجد المادة النحوية في باب واحد بدلا من أن تكون مشتتة في أبواب متفرقة[1].

و لكنه يعذر من ناحية أخرى إذ أنه التزمَ ترتيبَ ابنِ مالك في ألفيته، كما قال في مقدمة شرحه: ((وقد أسعفتُ طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، ولم آلُ جهدًا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه))[2].

وإليك نماذج من ذلك:

1.إعمال الصفة:

ففي باب "إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل " على صغره نجد ابن هشام بعد تعريفه للصفة المشبهة يقسم مباحثها إلى قسمين في فصلين: فصل خاص بالفروق بين الصفة المشبهة، واسم الفاعل، وآخر خاص بمعمول الصفة المشبهة، وفي الفصل الأول نجده يحصر هذه الفروق في خمسة أمور:

أحدها: أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي كـ "حسن " و"جميل " وهو يصاغ منهما كقائم وضارب.

الثاني: أنها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة. فلا يقال: حسن الوجه أمس، أو غدا.

الثالث: أنها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه كـ "طاهر القلب" و "ضامر البطن" و "مستقيم الرأي" و"معتدل القامة" وغير مجارية له، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كـ "جميل" و "ضخم" و "ملآن" ولا يكون اسم الفاعل مجاريا له.

(1) كـ"أن" يجمع المرفوعات معا والمنصوبات معا والمجرورات معا وهكذا.

(2) انظر أوضح المسالك (1/34،35).

الرابع: أن منصوبها لا يتقدم عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثم صح النصب في نحو "زيد أنا ضاربه " وامتنع في نحو "زيد أبوه حسن وجهه".

الخامس: أنه يلزم كون معمولها سببيا، أي متصلا بضمير موصوفها، إما لفظا نحو "زيد حسن وجهه" وإما معنى نحو "زيد حسن الوجه" أي: منه وقيل: إن "ال" خلف عن المضاف إليه ... [1].

وهذه الفروق واردة في الألفية وفي شرح ابن عقيل ولكنها ليست مرتبة هذا الترتيب ولا محصورة هذا الحصر فابن مالك يقول:

وصـــوغها مـــن لازم لحاضـــر كطـاهر القلـب جميـل الظـاهر
وعمـــلُ اســـم فاعـــل المعـــدَّى لهـــا، علـــى الحـــد قـــد حـــدا
وسـبق مـا تعمـل فيـه مجتنـب وكونـــــه ذا ســـــببيةٍ وجـــــب

فأشار في البيتين الأول والثالث إلى هذه الفروق، وجاء ابن عقيل فشرحها، ولكنه لم يأتِ بها مرتبة بعضها إثر بعض، بل فصل بينها ـ تبعا للناظم ـ بعمل الصفة المشبهة الذي أشار إليه ابن مالك في البيت الثاني، كما أن ابن عقيل لم يحصر هذه الفروق في عدد محدد.

2.مواضع استتار الفاعل وجوبًا:

فبالمقارنة مع شرح ابن عقيل لشهرته الذائعة، نجد الفرق جليا بين ابن هشام وابن عقيل في إثراء المادة العلمية وحصر الوجوه المتعددة في عبارة مختصرة عند ابن هشام.

فعند قول الناظم:

ومِنْ ضَمير الجَمع مَا يَستترُ كَافعَل أوافِق نَغتبَط إذْ تَشكُرُ

(1) ينظر اوضح المسالك (42/2).

نجد ابن عقيل يقول:((ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز؛ والمستتر إلى واجب الاستتار وجائز؛ والمراد بواجب الاستتار؛ ما لا يحل محله الظاهر، والمراد بجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز إبرازه لأنه؛ لا يحل محله الظاهر فلا تقول: "افعل زيد" فأما افعل أنت فأنت تأكيد للضمير المستتر في افعل وليس بفاعل لا فعل لصحة الاستغناء عنه فتقول افعل فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو اضربي واضربا واضربوا واضربن

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة نحو: أوافق والتقدير "أنا" فإن قلت: أوافق أنا كان "أنا" تأكيدا للضمير المستتر.

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون نحو نغتبط أي نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد نحو تشكر أي أنت فإن كان الخطاب لواحد أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو: أنت تفعلين وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون وأنتن تفعلن، هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار ومثال جائز الاستتار زيد يقوم أي هو وهذا الضمير جائز الاستتار لأنه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو هند تقوم وما كان بمعناه نحو زيد قائم أي هو))[1].

فمن خلال ما ذكره ابن عقيل نرى أنه لم يزد شيئا على المواضع التي ذكرها ابن مالك لاستتارة الضمير وجوبا، ومثَّل بالأمثلة نفسها التي جاءت في البيت وهي: افعل ، وأوافق، نغتبط، وتشكر.

أما ابن هشام فقال في هذا الموضع:((وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد، كـ "قم" أو بمضارع

(1) شرح ابن عقيل: (1/ 97).

مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ "تقوم" أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ "أقوم" أو بالنون، كـ "نقوم" أو بفعل استثناء، كـ "خلا، وعدا، ولا يكون" في نحو قولك: "قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدا" أو بأفعل في التعجب أو بأفعل التفضيل، كـ "ما أحسن الزيدين"، و﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾[1] ، أو باسم فعل غير ماضٍ، كـ "أوَّه، ونزال"، وإلى مستتر جوازا، وهو: ما يخلفه ذلك، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي نحو: "زيدٌ قام، وهندٌ قامت، وزيدٌ قائم، أو مضروب، أو حَسُن، وهيهات"، ألا ترى أنه يجوز "زيد قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" وكذا الباقي)) [2].

بهذا الأسلوب المركز يستوعب ابن هشام حالات الاستتار وجوبا وجوازًا ويعقب بنقد ورأي فيقول:((تنبيه: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش[3] وغيرهما، وفيه نظر إذ الاستتار في نحو: "زيد قام" واجب؛ فإنه لايقال: "قام هو" على الفاعلية، وأما "زيد قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام))[4].

من خلال المقارنة لاحظ الباحث أن ابن هشام قد استوعب ما لا يستوعبه ابن عقيل، ولم يزد عليه إلا بأقل من نصف، وهذا يعود للملكة النحوية التي يمتلكها ابن هشام في عرضه للمادة النحوية المستوفية لجميع المفردات المتعلقة بالدرس النحوي.

فمن هذه النماذج التي تمَّ عرضها، يعطي دلالة قاطعة على غزارة المادة العلمية التي حواه أوضح المسالك، وفق المنهج الذي اتخذه ابن هشام في شرحه على الألفية، فكان ملتزما بترتيب أبواب الألفية؛ إلا ما كان من بعض الأبواب؛ لحصر الشوارد والفوائد في الباب الواحد كما تبين سابقا.

---

(1) سورة مريم ؛ الآية:٧٤.

(2) أوضح المسالك: (1/ 86).

(3) انظر ترجمته (ص/).

(4) أوضح المسالك (1/ 86).

الفصل الرابع

موقف ابن هشام من المدارس النحوية:

نشأ النحو العربي على أيدي البصريين وعلى أيديهم تم إرساء أصوله وتقعيد قواعده واستنباط عللـه ووضع حدوده، ثم ظهر المذهب الكوفي ونما متأخرا زمنيا عن المذهب البصري، وقد تتلمذ أعلام الكوفة على البصريين[1]

ولولا اختلافهم في منهج التقعييد وطريقة الاستنباط لما حدث هناك اختلاف يُذْكر، ففي القياس يأخذ البصريون على الأعم والأكثر تداولا في كلام العرب، والكوفيون يعتدون بالشاهد الواحد ويعممون قاعدته، وكان البصريون أكثر تثبتًا في الرواية، ولا يقيسون على الشاذ والمجهول والكوفيون أكثر توسعا في ذلك، وكان البصريون أقرب إلى التفكير المنطقي في حين الكوفيين أبعد منه وأقرب إلى النقل والرواية.

وقد اتفق الباحثون على أهم المعالم الظاهرة في النحو البصري وهي[2]:

1. الاستقراء والسماع من العرب الموثوق بعربيتهم وما استلزمه هذا من انتقاء لمن تتلقى عنهم اللغة ومن تدقيق وتثبت في الرواية.

2. إقامة قواعد النحو على الكثير الشائع في العربي قرآنا وشعرا وتأويل ما خالف ذلك.

3. تغليب القياس والتماس العلل لما قعدوا من قواعد.

هذا الاختلاف المنهجي بينهم هو المسوغ الوحيد للنظر إليهما أنهما مذهبان على الرغم من أن ما اتفقا فيه من الأحكام الكلية والجزئية أكثر مما اختلفا فيه، وقد استطاع النحاة حصر مسائل الخلاف كما فعل أبو البركات في كتابه الإنصاف وغيره، وبعد ذلك برز في كتب النحاة مصطلح البغداديين بعد نشوء

---

(1) انظر مدرسة الكوفة لـ مهدي المخزومي (ص/329).

(2) المدارس النحوية (ص/ 22) دار المعارف،ط: السابعة، القاهرة، بدون. وتاريخ النحو لسعيد الافغاني (ص/34 - 40)،و مقدمة كتاب سيبويه لعبدالسلام هارون (1/ 3ـ 34) و ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي لـ علي فودة (ص/397) عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985م.

مدينة بغداد، وانتقال النحاة من البصرة والكوفة إليها، وعرفت بالمزج بين المدرستين ومن بعدها ظهرت المدرسة الأندلسية.

وبهذا يرى الباحث أن الخلاف كان في المنهج وطريقة التفكير فقط ، أما الأصول الكليلة والقواعد العامة فإنها قاسم مشترك لا خلاف فيه.

ونستطيع أن نطمئن إلى موقف ابن هشام من المدارس النحوية التي ظهرت عبر العصور أن نحدد موقفه من هذه المدارس وهي: المدراسة البصرة والمدرسة الكوفة والمدرسة البغدادية والمدرسة الأندلسية لا غير.

فمن خلال الاستقراء للمصادر التي اعتمد عليها ابن هشام في مؤلفاته النحوية، نجد أن تفكيره بصريا بوضوح جلي، كما سأبينه من خلال مَا كتب عنه وما قاله عن نفسه،ولربما نسب نفسه للمدرسة البصرية كما سيأتي لاحقا.

موقف ابن هشام من البصريون:

يمكن أن نقسم المترجمين لابن هشام إلى قسمين؛ متقدمين و معاصرين؛ أما المتقدمون فلم يتعرضوا للمذهب النحوي عند ابن هشام ولم ينسبوه لمدرسة معينة بتاتا، كابن حجر في الدرر[1] و السيوطي في البغية[2] وابن العماد في الشذرات[3]وغيرهم.

وأما المعاصرون فقد تعرضوا لمذهبه النحوي وحاول البعض أن ينسب إلى مدرسة معينة، كما سأبينه في الآتي:

يقول شوقي ضيف: ((... وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين))[4]

(1) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (93/3) تح: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية،الهند، ط: الثانية، 1972م.
(2) انظر بغية الوعاة (69/2).
(3)انظر الشذرات (8/ 329).
(4) المدارس النحوية (ص/347).

وقال سامي عوض: ((كان يقف مع البصريين في أغلب اختياراته))[1] وأومأ إلى ميوله البصري كلٌّ من: طنطاوي في كتابه "نشأة النحو"[2]، وعلي فودة في كتابه "ابن هشام الأنصاري ومذهبه النحوي"[3] وسنقتصر على نماذج من المسائل التي وافق اجتهادُهُ رأيَ البصريين أو أنه قلدهم فيها، إذ استقصاء جميع المسائل التي وافقهم عليها أمر يطول ولا يتسع المقام لبسط ذلك، فمن المسائل التي وافقهم فيها:

المسألة الأولى:

وجوب وقوع الفاعل بعد المسند وأنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على العامل

عرَّف ابن هشام الفاعل بأنه: ((اسمٌ أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم عليه أصلي المحل والصيغة))[4]

هذا التعريف ينطبق تماماً على ماذهب إليه جمهور البصريين.

فقوله: "مقدم عليه" رافع لتوهم دخول زيد من نحو"زيد قام" في حد الفاعل خلافا للكوفيين؛ بل "زيد" مبتدأ و"قام" جملة فعلية في محل رفع خبر.

وقوله: "أصلي المحل" قيد مخرج لنحو "قائم زيد" فإن "زيد" ليس فاعلا لأن المسند "قائم" متقدم وأصله التأخير؛ لأنه خبر و "زيد" مبتدأ.

فيجب عند البصريين تقدم المسند على الفاعل وإن وجد ما ظاهر أنه فاعل تقدم، وجبَ تقديرُ الفاعلِ ضميرًا في مثل "زيد قام" أو فاعلا محذوف الفعل مثل: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ

(1) ابن هشام النحوي لـ سامي عوض (ص/88) دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، بدون.
(2) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لـ محمد طنطاوي (ص/165).
(3) انظر (ص/397).
(4) انظر: أوضح المسالك(1/ 309).

ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾[1] فالتقدير وإن استجارك أحدٌ؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية.

قال ابن هشام: ((وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل تمسكًا بنحو قول الزَّباء [2]

مـــا للجمـــال مـــشيُها وئيـــدا أجنـــدلا يحملـــن أم حديـــدا[3]

وهو عندنا[4] ضرورة أو "مشيها" مبتدأ حذف خبره أي يظهر وئيدا)) [5]

المسألة الثانية:

في جواز حذف المنعوت إن علم، والاختلاف في المقدر مع الجملة

اتفق النحاة من المدرستين على جواز حذف المنعوت إن عُلِم كقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾[6] أي: دروعا سابغاتٍ، " واختلف البصريون والكوفيون في تقدير الموصوف المحذوف إذا كان بعض اسم مقدم مجرور بـ"مَنْ" أو "في" كقولهم: "منا ظعن ومنا أقام".

قال ابن هشام: " أي منا فريقٌ ظَعَنَ، ومنا فريق أقام على رأي البصريين، أما الكوفيون المحذوف اسما موصولا؛ أي: منا الذي ظعن والذي أقام.

وبيّن ذلك منتسبا للبصريين فقال: ((واخْتلف فِي الْمُقدر مَعَ الْجُمْلَة فِي نَحْو منا ظعن وَمنا أَقَامَ **فأصحابنا**[7] يقدّرُونَ مَوْصُوفا أي فريق والكوفيون يقدّرُونَ مَوْصُولا أي:

---

(1) سورة، التوبة الآية:٦.
(2) انظر ترجمتها (ص/) من هذا البحث.
(3) من شواهد: التصريح (1/ 397) والأشموني (388/1)، ومغني اللبيب (1/ 758).
(4) أي معشر البصريين.
(5) أوضح المسالك (1/ 311).
(6) سورة، سبأ الآية:11.
(7) أي: معشر البصريين.

الَّذِي أو من وَمَا قدرناه أقيس لِأن اتِّصَال الْمَوْصُول بصلته أشد من اتِّصَال الْمَوْصُول بِصفتِهِ لتلازمهما))[1]

المسألة الثالثة:

جواز إعمال "إنْ" المخففة من الثقيلة استصحابا للأصل

يرى الكوفيون المنع في إعمال "إنْ" المخففة، بينما يرى البصريون أنَّ الإهمال يكثر ويجوز إعمالها على القليل، وابن هشام يوافق هذا الرأي.

قال في أوضحه[2]: ((...ويجوز إعمالها [أي إنْ المخففة] استصحابا للأصل، نحو: ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾)) [3]

هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبوبكر عن عاصم وابن محيصن[4] وابن هشام يرى أن القراءة سنة متبعة[5]، ولورودها في كلام العرب، كما حكى سيبويه قولهم: ((إنْ عمرًا لمنطلقٌ))[6]

المسألة الرابعة:

فيما يشترط لموصولية "ذا" ثلاثة شروط[7] الثالث: أن يتقدمها استفهام بـ"ما" باتفاق، أو بـ "مَنْ" على الأصح

يرى ابن هشام أن "ذا" لا تأتي موصولةً إلاإذا تقدمها "ما" أو "مَنْ" واستشهد

---

(1) التصريح (2/ 127).
(2) أوضح المسالك (1/ 253).
(3) سورة، هود الآية:111.
(4) انظر:الكشف عن وجوه القراءات (1/ 536).
(5) شرح الشذور (ص/324).
(6) مغني اللبيب (1/ 36) تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ط: السادسة، دمشق، 1985م.
(7) الأول: أن لا تكون للإشارة و الثاني :أن لا تكون ملغاة والثالث موضع حديثنا.

بقول لبيد[1] [من الطويل]:

ألا تَسألانِ المَرءَ مَاذَا يُحاوِلُه أنحْبٌ فيُقْضَي أم ضَلالٌ وَبَاطِلُ[2]

وقول أمية الهذلي[3]:[من المتقارب]:

ألا إنَّ قلبي لَدَى الظَّاعِنين حَزينٌ فمَنْ ذا يُعزِّي الحَزين[4]

فنجد في كلا الشاهدين أن "ذا" موصولة وقد تقدمها "ما" و "مَن" وهذا الشرط عند البصريين فقط، أما الكوفيون فلا يرون اشتراط تقدم "ما" و "مَن" عليها واستشهدوا بقول يزيد الحميري[5]:

عَدَسْ مَا لعَبَّادٍ عَليكِ إمَارةٌ أمنتِ وهَذا تَحملِينَ طَلِيقُ[6]

قال ابن هشام موضحا موافقته للبصريين: ((وعندنا ـ أي معشر البصريين ـ أن هذا طليق جملة اسمية و "تحملين" حال؛ أي وهذا طليق محمولا.))[7]

وتقرير الحجة عند الكوفيين أن هذا اسم موصول مبتدأ، ولم يتقدم عليه "ما" ولا "من" وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق خبر المبتدأ أي؛ والذي تحملين طليق.

والذي يبدو للباحث أن الصواب مع البصريين؛ لأن "ها " التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ و "طليق" خبره. [8]

---

(1) انظر ترجمته (ص/) من هذا البحث.
(2) وهو من شواهد: التصريح(1/ 164) ومغني اللبيب(395/1) والأشموني(145/1)
(3)هو أمية بن أبي عائذ الهذلي، ، شاعر أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام، كان من مُدَّاح بن أمية. انظر: الشعر والشعراء (2/ 656) الخزانة (2/ 435).
(4) وهو من شواهد: التصريح (1/ 164) .
(5) لم أقف على ترجمته.
(6) والشاهد من شواهد التصريح (1/ 165)، وشرح الأشموني (146/1)، والإنصاف ص(580).
(7) أوضح المسالك (130/1).
(8) انظر: التصريح (1/ 474).

مـن خـلال مـا سـبق يـرى الباحـث أنَّ مـا صـرَّح بـه فـي ظـاهر اللفـظ بنـسبته للبصريين، فيمكن اعتباره مقلدا، و ما هو خالٍ عن أي إشارة للبصريين فيجوز أن نعتبره توافقا اجتهاديا على ما كان عليه البصريون.

موقف ابن هشام من الكوفيين:

خلافه مع الكوفيين أكثر من موافقتهم لهم، وهذا يعود إلـى المنهجيـة التـي ارتـسمها لنفسه بناءً على الأصول التي اعتمدها فهو في موضع المنتقي المختار، وسنعرض نمـاذج من المسائل التي وافقهم فيها، إذ أن استقصاء جميـع المسائل يحتـاج إلـى مؤلـف فـي ذلك، ومن أبرز المسائل ما يأتي:

المسألة الأولى: في مسألة إعراب الاسم واللقب إذا كانا مفردين.

إن كان اللقب والاسم الذي قَبْلَـهُ مُفْرَدين كـ : "عمرٍو الجَاحظِ" و "سعيدُ كُرْزٍ[1]"

فجمهور البَصْريين يوجِبون إضَافة الأول إلى الثاني، وبعضهم أجاز فيه البدليَّة أو عَطفَ البيان.

أما الكوفيون فيجوّزن الإضـافة مـع انتفـاء المـانع وهـو الـصحيح بـشرط ألا يوجـد مانع(2) .

قـال ابـن هـشام: ((... ووجـه آخـر، وهـو إضـافة الأول إلـى الثـاني، وجمهـور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: "هذا يحْيَى عينان".))[3]

(1) "الكُرز" : الجُوالِق أو الخُرج، الصحاح للجوهري مادة (كرز) (30/4) دار العلم للملايين، ط: الرابعة، بيروت، 1990م.
(2) كأن يكون الاسم مقرونا بـ "أل" نحو الحارث قفة، أو أن يكون اللقب مقرونا بـ "أل" نحو: هارون الرشيد.
(3) أوضح المسالك (108/1، 109).

فرَّد المصنف هذا الوجوب بهذا المثال "يحيى عينان" فلو أضاف لقال: يحيى عينيه، فجعل من النظر وسماع العرب دليلين على صحة حجة الكوفيين.

المسألة الثانية: ("من" لابتداء الغاية الزمانية)

من معاني "من" الجارة ابتداء الغاية المكانية باتفاق البصريين والكوفيين، ويرى البصريون أن "من" لا تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وأما الكوفيون، فيرون أنها تكون للغاية الزمانية، بدليل قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ١٠٨﴾[1]

قال ابن الأنباري في الإنصاف: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "من" يجوز استعمالها في الزمان والمكان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان؛ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز استعمال "من" في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾[2] و[أوَّل يَوْمٍ] من الزمان))[3]

قال ابن هشام[4]: ((والثالث من معاني "مِنْ" ابتداء الغاية المكانية باتفاق؛ نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ﴾[5] والزمانية، خلافا لأكثر البصريين ولنا قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ والحديث: ((فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة))[6]، وقول النابغة :[7] [من الطويل]

---

(1) سورة، التوبة، الآية:108.
(2) سورة التوبة؛ الآية: 108.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 315).

(4) أوضح المسالك (1/ 483).
(5) سورة، الإسراء الآية: ١.
(6) رواه البخاري (432/2)
(7) قد مرت ترجمته (ص/) من هذا البحث.

تُخَيِّــرْنَ مِــنْ أزْمَــانِ يَــوْمٍ حَلِيمَــةٍ إلى اليَوْمِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَارِبِ[1]))

المسألة الثالثة: توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة:

يرى النحاة من كلا المدرستين أن توكيد النكرة إن لم يفد لا يجوز باتفاق؛ لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس؛ وألفاظ التوكيد معارف، والنكرة تدل على الإبهام والشيوع، فهما متعارضان تعريفا وتنكيرا، لكنَّ الكوفيين يرون جواز توكيد النكرة إن أفاد.

قال ابن هشام: ((وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز، عند الكوفيين، وهو الصحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كـ "اعتكفت أسبوعا كله"))[2]

واستدل بقول الشاعر [من البسيط]:

لكنَّــهُ شــاقهُ إنْ قِيــلَ ذا رَجَــبٌ يَـا ليـتَ عِـدةَ حـولٍ كلِّـهِ رَجَـبُ[3]

فقولـه: "حـول كلـه" توكيد لنكرة؛ محـدودة أفـادت الإحاطـة لأن الحـول معلـوم الأول والآخر.

المسألة الرابعة: العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض.

يكثر العطف على الضمير المخفوض بإعادة الخافض حرفا كـان مثـل: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[4] أو اسما كقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾[5]

(1) ديوان النابغة الذبياني (ص/45) تح: محمد أبوالفضل إبرهيم، دار المعارف، ط: الثانية، القاهرة، بدون.
(2) أوضح المسالك (2/ 99).
(3) وهو من شواهد: التصريح (2/ 138)، والأشموني (341/2)، والإنصاف (362).
(4) سورة فصلت، الآية: ١.
(5) سورة البقرة، الآية: ١٣٣.

فـ (ءَابَآئِكَ) معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة "إله" وأعيد المضاف وهو "إله"

وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فلم يشترطوا إعادة الخافض[1]

قال ابن هشام: ((...وليس بلازم،[إعادة الخافض] وفاقا ليونس[2] والأخفش[3] والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن[4] وغيرهما:﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرْحَامِ[5] ﴾[6] وحكاية قطرب[7] "ما فيها غيره وفرسهِ"، قيل: ومنه ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[8] إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلةُ المصدر[9]، وقد عُطِفَ عليه ﴿ وَكُفْرٌۢ ﴾ ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته)) [10]

المسألة الخامسة: حركة فاء الفعل المبني لما لم يسم فاعله.

---

1 : انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري(ص/371)

(2) يونس بن حبيب: إمام في النحو واللغة، أخذ عن أبي العلاء، وحماد بن سلمة، ، وأخذ عنه الكسائي والفراء، وسيبويه كثيرا، من مصنفاته: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. مات سنة 182هـ.انظر: البلغة(295) بغية الوعاة(2/ 365)، وفيات الأعيان(2/ 551)،و طبقات القراء(2/ 247).

(3) أبو الحسن: هو سعيد المعروف بالأخفش ، وهو الأوسط، أحد أئمة النحاة البصريين، قرأ على سيبويه، والكسائي وصحب الخليل، ولم يأخذ منه، ، من مصنفاته: المقاييس في النحو، والأوسط، والاشتقاق. مات سنة: 215هـ. انظر: البلغة (ص/ 86)، وإنباه الرواة(2/ 36)، و بغية الوعاة(1/ 59).

(4) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، أحد علماء التابعين وكبرائهم، كان إمامًا في القراءة، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءات شاذة مع القراءات العشر، توفي بالبصرة سنة: 116 هـ. انظر: وفيات الأعيان(2/ 69) والأعلام (2/ 226).

(5) سورة النساء، الآية: 1.

(6) انظر: الحجة لابن خالوية (ص/118/1)، والبحر المحيط (497/3)، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (75/1).

(7) هو: أبو علي، محمد بن المستنير البصري النحوي، لازم سيبويه، كثيرا وأخذ عن عيسى بن عمر، وجماعة من علماء البصرة؛ له مصنفات كثيرة؛ منها: الاشتقاق، والأضداد، ومعاني القرآن، والعلل في النحو، وغير ذلك. مات سنة 206هـ. انظر: البلغة (247)، وإنباه الرواة (3/ 219)، وبغية الوعاة(1/ 242).

(8) سورة البقرة، الآية: 217.

(9) أي: "صد" ؛ لأنه متعلق به.

(10) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2/ 135–136) وذلك، لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ فلو عطف "المسجد" على "سبيل"؛ لكان من جملة معمولات "صد"؛ لأن المعطوف على معمول المصدر، من جملة معمولاته.

قال ابن هشام: ((وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شُدَّ ومُدَّ، والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة وبعض تميم، وقرأ علقمة[1]: ﴿ رِدَّتْ إِلَيْنَا[2] ﴾[3] ﴿ وَلَوْ رِدُّوا ﴾ بالكسر، وجوّز ابن مالك الإشمام أيضا))[4]

- **المسألة السادسة: رافع الفعل المضارع:**

- يرى ابن هشام أن رافع المضارع هو تجرده من الناصب والجازم، وفاقا للفراء لا حلوله محل الاسم خلافا للبصريين لانتقاضه بنحو: ((هلا تفعل))[5]

- **المسألة السابعة: منع صرف المنصرف للضرورة** واحتج بقول: الأخطل[6]:

طلبَ الأرزاقَ بالكتابِ إذ هَوَتْ بشَبيبَ غائلة النفوسِ غَدورُ[7]

قال:((وأجاز الكوفيون، للمضطر أن يمنع صرف المنصرف، وأباه سائر البصريين))[8]

---

(1)هو: علقمة بن قيس كان فقيها كبيرا، ومن قراء الكوفة، أخذ القرآن عن ابن مسعود، وسمع من عمرو وعلي وأبي الدرداء وعائشة. توفي سنة: 62 هـ.انظر: سير أعلام النبلاء(4/ 53) وطبقات القراء(516/1).

(2) سورة يوسف، الآية: ٦٥.

(3) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ص(345/1) الناشر، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م، بدون.

(4) أوضح المسالك (1/ 348).

(5) ينظر أوضح المسالك (2/ 248).

(6)هوأبو مالك، التغلبي، والأخطل لقبه، وهو نصراني، ومن المتقدمين في الشعر مع جرير والفرزدق، وأشبههم بالنابغة، ، مات سنة 90هـ. انظر: الشعر والشعراء(1/ 483).

(7) حيث منع "شبيب" من الصرف ضرورة؛ لأنه ليس فيه علة غير العلمية؛ فهو مصروف أصلا. وهو من شواهد التصريح(2/ 353)، والأشموني(2/ 543)،والإنصاف(ص/ 493).

(8) أوضح المسالك بتصرف يسير(2/ 245).

المسألة التاسعة: من معاني "الباء"

يرى ابن هشام أن من معاني "الباء" المجاوزة كـ"عن" كما يراه الكوفيون خلافا للبصريين.

قال في أوضح المسالك ((وللباء اثنا عشر معنى [منها] المجاوزة نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[1] أي: عنه))[2] وبقوله تعالى:

﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ﴾(3) أي عنه، ومثله قول عَلْقَمة بن عَبَدَة:

فَـإنْ تَـسألُوني بالنِّـسَاءِ طَبِيـبُ بَـصِيرٌ بـأدْواءِ النِّـساءِ طَبِيـبُ

المسألة العاشرة: مد المقصور:

ويرى أيضا جواز مد المقصور قال في الأوضح:((واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة؛ فأجازه الكوفيون متمسكين، بنحو: قوله" فلا فقر يدوم ولا غناء" ومنعه البصريون، وقدروا الغناء في البيت: مصدرا لغانيت، لا مصدرا لغنيت، وهو تعسف.))[4]

والبيت للإمام علي: ـ كرم الله وجهه ـ [من الوافر]

سَـيُغْنِيني الـذي أغْنَـاكَ عنـي فَـلا فقـرٌ يَـدومُ ولا غِنَـاءُ[5].

قال ابن الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مَدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.))[6]

---

(1) سورة الفرقان، الآية : ٥٩.
(2) أوضح المسالك (1/ 492).
(3) سورة الأحزاب، الآية: ٢٠ – ٣٧.
(4) أوضح المسالك (446/2).
(5) ديوان الإمام علي (ص/14).
(6) الانصاف في مسائل الخلاف (ص/605).

المسألة الحادية عشر: الفصل بين المضاف والمضاف:

قال ابن الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مَدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.))[1]

قال في الأوضح: ((زعم كثير من النحويين: أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر؛ والحق أن مسائل الفصل سبع؛ منها ثلاث جائزة في السعة إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله؛ كقراءة ابن عامر: ﴿ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِم[2] ﴾[3]

وربما أنّ موافقة ابن هشام للكوفيين في بعض المسائل ؛ تجعلنا نُبعده عن تبعيته المطلقة للبصريين، وتمنحه استقلالية في منهجه القائم على الانتقاء والاختيار وفق معايير أصول النحو المعتبرة.

وإذا أردنا أن نستقصي جميع المسائل التي لم يوافق فيها ابن هشام الكوفيين، لطال بنا المقام .

المدرسة البغدادية:

تردد اسم "البغداديين" في مؤلفات القدماء والمحدثين كثيراً، كمدرسة أو منهج اتسم بالمزج بين المدرستين البصرية والكوفية، وأول من حدد ذلك ـ على حد علمي ـ هو ابن النديم جعل المقالة الثانية منه في أخبار اللغويين والنحاة، وقد قسّمها على ثلاثة فنون، خصّ الأول منها بنحاة البصرة، ثم الفن الثاني ؛ وهو عن نحاة الكوفة، ثم أعقبه بالفن

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف (ص/347).
(2) سورة الأنعام، الآية : ١٣٧.
(3) أوضح المسالك (2/ 568، 569).

الثالث ؛ وهو في ((أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلطوا المذهبين)) [1]

وابن هشام كان موقفه من المدرسة البغدادية موقف المنتقي المختار منها، فهو تارة يؤيدها وأخرى يخالفها وسنقتصر على بعض المسائل .

المسائل التي وافق فيها البغداديين.

1. . جواز إعمال اسم المصدر، إن لم يكن علمًا، ولم يكن ميميا.

اختُلِفَ في إعمال المصدر إن لم يكن علما ولا ميميا، فَمَنَعهُ البصريون، وأجازه الكوفيون والبَغْداديون، والشواهد كثيرة بإعماله، ومن ذلك قولُ القُطامي [من الوافر][2]:

أكُفْــراً بَعــدَ رَدِّ المَــوتِ عــنِّي وبعـدَ عَطائِـكَ المائــةَ الرِّتَاعَـا[3]

فـ"عطائِك" اسم مصدر وفاعله المضاف إليه والمائة مفعولة و "الرتاع" جمع راتعة وهي الإبل التي ترتع)[4].

وقولُ الحارث بن خالد المخزومي: [من الوافر] [5]

بعِــشْرَتِكَ الكِــرامَ تُعَــدُّ مَــنْهم فــلا تَــرَيَنْ لغيــرهم الوفــاءَ[6]

الشاهد في "بعشرتك الكرام" حيث عمل "العِشرة" فينصب المفعول: وهو الكرام وهو اسمُ مصدر بمعنى المُعَاشَرة.

---

(1) ينظر : الفهرست لابن النديم (ص/9) تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة،ط: الثانية، بيروت.
(2)هو القطامي؛ عمير التغلبي، يكنى أبا سعيد، شاعر فحل من شعراء الغزل، كان حسن التشبيب،مات سنة 130هـ. انظر: الشعر والشعراء (2/ 723)، والخزانة (1/ 391).
(3) وهو من شواهد: التصريح (2/ 7)، وهمع الهوامع(102/2).
(4) التصريح على التوضيح(8/2).
(5) لم أقف على ترجمته.
(6) من شواهد الأشموني (2/ 206)، وابن عقيل (100/3).

ومن ذلك قولُ عائشة ـ رضي الله عنها ـ ((مِن قُبلةِ الرجلِ زَوجتَه الوضوءُ.)) [1]

فالقُبلة اسمُ مَصدرٍ بمعنى التقبيل وعمل في نصب مفعوله وهو "زَوجَتُه".

وابن هشام يرى جواز ذلك واستشهد بقول الشاعر القطامي السابق الذكر.

قال ابن هشام: ((وإن كان غيرهما،[أي غير العلم، وذي الميم المزيدة لغير المفاعلة.] لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين؛ وعليه قوله: وبعد عطائِك المائة الرتاعا))[2]

3. جواز مجيء "ليس" حرفا عاطفا.

من المعلوم أن "ليس": فِعْل جَامد مَعْنَاه النَّفي وتأتي في ثلاثة أغراض: فتعمل عمل كان، وتَأتي أدَاةً للاسْتِثْنَاء، والمُسْتَثْنى بها وَاجِبُ النَّصْب و تأتي عاطفة (هذا عند البغداديين، وعند غيرهم وهم أكثر النحاة: ليست حرف عطف، وتقتضي التَّشْريكَ باللَّفظ دُونَ المعنى؛ لأنَّ المعنى يَنفي فيها مَا بَعْدها ما ثَبَتَ لما قَبْلَها، وعلى ذلك قولُ لَبيدِ بن رَبيعَة العَامِري[3] يحُثُّ على المُكافَأة:

وإذا أُقرِضْتَ قَرْضاً فَاجزه إنَّما يَجْزي الفَتى لَيْسَ الجَمَلْ[4]

حيث استعمل "ليس" حرف عطف بمعنى "لا"؛ لتنفي صنع الخبر الذي ثبت لما قبلها؛ وهذا على رأي البغداديين، تبعا لابن عصفور؛ ونقله أبو جعفر النحاس[5]، وابن

---

(1) أوضح المسالك (310/1).
(2) المصدر السابق (2/ 9).
(3) انظر ترجمته (ص/).
(4) ديوان لبيد بن ربيعة (ص/141).
(5) المراديّ النحويّ المصريّ، سمع من الزجّاج، وابن الأنباريّ ونفطويه وأمثالهما، وله مصنّفات منها كتاب الإعراب، وكتاب المعاني، توفي سنة 337. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (1/ 136)، وبغية الوعاة (ص/157)، وشذرات الذهب (2/ 346).

بابشاذ[1] عن الكوفيين، وجرى عليه الناظم في التسهيل. ويخرِّجُ المانعون الشاهد كما يلي: ليس: فعل ماضٍ ناقص، والجمل: اسمها، وخبرها: محذوف؛ والتقدير: ليس الجمل جازيا[2].

موقف ابن اهشام من أشهر نحاة المدرسة البغدادية:

أولا: أبو علي الفارسي:

- **مسألة "حيث "**

اختار ابن هشام رأي أبي علي الفارسي وقوع "حيث" مفعولا به كما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[3] .

- **مسألة "قلما"**

يرى أن "قلما " في مثل قولهم "قلما يقوم زيد " لا تحتاج لفاعل.

قال في مغني اللبيب: ((قَلما يقوم زيد، لمَّا اسْتُعْملت اسْتِعْمَال "مَا النافية" لم تحتج لفاعل هَذَا قَول الْفَارِسِي والمحققين)) [4]

- **مسألة "ما"**

"ما" قد تأتي زمانية يقول: ((وهُوَ ظَاهر فِي قَوْله تَعَالَى ﴿ فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ ﴾ أي اسْتَقِيمُوا لَهُم مُدَّة استقامتهم لكم)))) [5] ثم صرح برأي أبي علي الفارسي فقال: ((أثبت ذَلِك الْفَارِسِي))[6]

- **مسألة "الذي"**

---

(1) هو أبو الحسن طاهر، المصري، رحل إلى بغداد ومصر وتصدر من مصنفاته "تعليقة الغرفة" و المحتسب، وثلاثة شروح على الجمل للزجاجي... وغيرها، مات سنة: 469 هـ. انظر: البلغ (100) و بغية الوعاة (1/ 17)، وإنباه الرواة (2/ 95).

(2) انظر: شرح التصريح: (2/ 135).
(3) سورة الأنعام الآية: ١٢٤.
(4) المغني (1/ 883).
(5) سورة التوبة الآية: ٧.
(6) المغني (398).

يـرى أبـو علـي الفارسـي جـواز وقـوع الـذي حرفـا مـصدريا، قـال فـي كتابـه المسائل العضديات: ((و في قوله ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[1] إن المعنى : وخضتم كخوضهم))[2]

فلو كان موصولا اسميا، لقال: "كالذين خاضوا." ووافقه ابن هشام على ذلك[3].

ورغم موافقتـه لأبـي علـي الفارسـي فـي بعض المسائل إلا انـه خالفـه فـي مسائل أخرى منها:

- **مسألة "عسى"**

خالف ابن هشام أبا علي في حرفية "عسى " فابن هشام يرى أنها فعل لقبولها تـاء التأنيث وتاء الفاعل تقول: عست هند أن تزورنا وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾[4]

- **مسألة "انتصاب المصدر بعامل قلبي"**

في شروط انتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله يشترط أن يكون قلبيا .

قال في أوضحه:((وكونه قلبيا كالرغبة، فلا يجوز: "جئتك قراءةً للعلم" ولا "قتلا للكافر" قالـه ابن الخباز[5] وغيره، وأجاز الفارسي: "جئتُك ضربَ زيدا" أي: لتضربَ زيدا))[6] .

مع أن المصدر ليس قلبيا، وليس مشتركا مع العامل في الفاعل؛ لأن فاعل المجيء غير فاعل الضرب، فكأن الفارسي لا يشترط هذين الشرطين.

---

(1) سورة التوبة؛ الآية: ٦٩.
(2) المسائل العضديات لأبـي علـي الفارسـي (ص/170) تـح: علـي جـابر المنـصور، مكتبـة النهضـة العربيـة، بيروت، ط: الأولى، 1986م.
(3) انظر: أوضح المسالك (114/1).
(4) سورة محمد؛الآية: ٢٢.
(5) انظر ترجمته (ص/).
(6) أوضح المسالك (1/ 392).

- **مسألة "لا يعمل في المفعول معه إلا ما يعمل في المفعول به"**

أجاز الفارسي أن يعمل في المفعول معه ما يعمل في الحال، مما تضمن معنى الفعل دون حروفه كالإشارة والظرف، فيصح عنده أن تقول: هذا لك وأباك كما أعمل الإشارة في قول الشاعر [من البسيط]

لا يَحسَبَنَّكَ أثوابي فُقد جَمعت هَذا ردَائيَ مطويًا وسِربالا[1]

يرى الفارسي :أن ينصب "سربالا" على المعية والجمهور على أنه منصوب بـ "مطويا" ليس غير.

قال ابن هشام:((هذا لك وأباك" فلا يُتَكلم به، خلافا لأبي علي.))[2]

هذه بعض المسائل التي وافق ابن هشام أبا علي الفارسي وخالفه في بعضها؛ مما يعطينا تصورا أنَّ ابن هشام كان يعترف بوجود المدرسة البغدادية ويعتد ببعض آرائها.

ابن هشام والزمخشري:

من أكبر النحاة المتأخرين الذين عني ابن هشام بآرائهم وبخاصة في كتابه "المغني" فقد ذكره في نحو مئة وستين موضعا منه[3] ، ويرى علي فودة أن من أسباب عناية ابن هشام بآراء الزمخشري هو تفسيره "الكشاف" وما حظي به هذا الكتاب من شهرة.[4] ورغم تأثره بابن مالك لم يصنع صنيعه في الحط والزراية[5] بالزمخشري، ولكن كان منصفا في تقيمه لم يبخسه في مكانته ولم يجامله عند مخالفته إياه، علما أن من مصادر ابن هشام في كتابه أوضح المسالك، الكشاف والمفصل، وعلى وجه التحديد في

(1) لم يسم قائله، وهو من شواهد التصريح(529/1)، وشرح الأشموني (1/ 494)، وهمع الهوامع (239/2).
(2) أوضح المسالك (403/1).
(3) ذكر هذه المعلومة د علي نيل فودة في كتابه: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي (ص/432)
(4) المصدر السابق(ص/432).
(5) قال ابن مالك: (إن ابن الحاجب أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير)انظر: بغية الوعاه: (134/2).

كتاب أوضح المسالك فقد ذكره في عشرة مواضع خالفه في ستة مواضع وذكر رأيه من غير ترجيح ولا مخالفة له في ثلاثة مواضع، ووافقه في موضع واحد.

المسألة التي وافق الزمخشري فيها .

1. جواز حذف المعطوف عليه بالفاء

في مثل نحو: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾[1]

فجملة "لم يروا" معطوفة على جملة محذوفة تقديرها أي : "أعموا فلم يروا" وظاهره أن الفاء في "أفلم" عُطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وأن الهمزة في محلها الأصلي، قال المصرح: ((هذا رأي الزمخشري ومن تبعه، واختاره المصنف غير أن سيبويه والجمهور، يرون: أن الهمزة قدمت من تأخير؛ تنبيها على أصالتها في التصدير؛ ومحلها الأصلي بعد الفاء؛ والأصل: فأنضرب، فألم يروا. والأول أرجح.))[2]

المسائل التي عرض فيها آرائه من غير أن يرجح أو يخطئ

المسألة الأولى: في المستثنى المنقطع:

الاستثنا كما هو معلوم يأتي متصلا؛ وهو ما كان المستثنى بعضا من المستثنى منه، ومُنْقَطِعا: وهو ما كانَ المُسْتَثْنى ليس مِنْ نَوْعِ المُسْتَثْنى منه - إمّا لأنه ليسَ بَعْضاً نحو: جَاء بَنُوكَ إلاَّ ابنَ خالد" أو لأنَّهُ فقَدَ المُخَالَفَة في الحُكْم لما قَبْله نحو ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ﴾[3]

(1) سورة سبأ، الآية : ٩.
(2) انظر شرح التصريح (2/ 189).
(3) سورة الدخان؛ الآية: 56.

والمقطوع في لغة الحجاز يختارُون فيه النصبَ في النَّفي نحو قولِكَ: "مَا فِيها أحَدٌ[1] إلاَّ حمارا" وأمَّا بَنو تميم فيقولون: "لا أحَدَ فيها إلاَّ حِمَارٌ" أرَادوا ليس فيها إلاَّ حِمَارٌ، ومِثْلُ ذلكَ قَوْلُهُم: "مَا لي عِتَابٌ إلاَّ السَّيفُ" جَعَله عِتابَه[2]، وعلى هذا أنْشَدَتْ بَنُو تَمِيم قولَ النَّابِغَةِ الذُّبْياني:

إلاَّ الأوَارِيُّ لأيـــاً مـــا أبَيِّنُهـــا والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلومَة الجَلَدِ[3]

ومثلُ ذلك قول رؤبة بن العجاج[4]:[من مشطور الرجز]

وبَلْـــدةٍ لـــيسَ بهَـــا أنـــيسُ إلا اليَعَـــافيرُ وإلا العِـــيسُ[5]

وهو في كِلاَ المَعنَيِيْن إذا لم تَنْصِب على لغة الحجاز فهو بدل على لُغَةِ التَّمِيميين.

قال ابن هشام[6]:(وتميم ترجحه [أي النصب] وتجيز الإتباع، كقوله[7]:

وبَلْـــدةٍ لـــيسَ فيهـــا أنـــيسُ إلا اليَعَـــافيرُ وإلا العِـــيسُ

وحمل عليه الزمخشري: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[8]

المسألة الثانية:

عَطْف الفعل على الاسم:

يُعْطَفُ الفِعل على الفعل بشَرطِ اتحادِ زَمنَيهما، سَواءٌ اتَّحدَ نَوْعاهما أم اختلفا[9].

---

(1)ولكنه ذكَرَ أحَداً توكيدا لأن يعلم أنْ ليس فيها آدَمِيٌّ، ثُمَّ أبدلَ، فكأنَّه قال: ليْسَ فيها إلاَّ حِمَارٌ.
(2) كتاب سيبويه (2/ 320) وخزانة الأدب (16/10).
(3) من معلقته التي مطلعها: يا دا ر مية بالعلياء فالسند، والأوارِيَّ: محابس الخيل واحدها آري، لأيا: بطءًا. والنُّؤْيُ: حاجِزٌ حولَ الخِباء يَدْفعُ عنه الماء، المظْلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة، الجلد: الصلبة.
(4) انظر ترجمته (ص/).
(5) وهو من شواهد: التصريح (1/ 547)، وهمع الهوامع (256/2)، والإنصاف(243).
(6) أوضح المسالك (1/ 416).
(7)القائل: عامر بن الحارث، المعروف بجران العود، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، لقب بجران العود . انظر: الشعر والشعراء (2/ 902) والخزانة (10/ 18).
(8) سورة النمل؛ الآية: ٦٥.
(9) مثل اتحادهما: نحو (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً ونُسْقِيَهُ) ومثال اختلافهما: (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)

ويُعْطفُ الفِعْلُ عَلى الاسمِ المشبه له في المعنى نحو:﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [1] ويَجُوزُ العَكْسُ كقولِ جندب بن عمرو[2]

يــا رُبَّ بَيْــضَاءَ مِــنَ العَــوَاهِجِ أمُّ صَــــبيٍّ قــــدْ حَبَــــا أو دَارجِ[3]

قال ابن هشام: ((ومنه [أي عطف الاسم المشبه بالفعل على الفعل] ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ﴾[4] ، وقدر الزمخشري[5] عطف "مخرج" على "فالق"))[6]

قال في الكشاف: ((قلت: عَطفَه على فالقِ الحبِ والنوى، لا على الفعل))[7]

فيكون من عطف الاسم على الاسم.

قال المصرح: ((ولكل منهما مرجحان: فيرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة، وذكر الشيء مقابله، ويرجح الثاني عدم التأويل، والتوافق بين نوعي المتعاطفين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسه استعمل تجده سهلا))[8]

قال ابن المنير الاسكندري: ((إلا أنه عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع في هذا الوصف وحده، وهو قوله يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ إرادة لتصوير إخراج الحي من الميت واستحضاره في ذهن السامع، وهذا التصوير والاستحضار إنما يتمكن في أدائهما الفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي.))[9]

---

(1) سورة العاديات؛ الآيه 3ــ4.
(2) انظر: خزانة الأدب (238/4.)
(3) من شواهد: التصريح (2/ 184)، والأشموني(403/2).
(4) سورة الأنعام، الآية: 95.
(5)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري(47/2).

(6) أوضح المسالك (2/ 138ــ 139).
(7) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري(2/ 47).

(8) شرح التصريح على التوضيح (2/ 185).
(9) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (2/ 47).

المسألة الثالثة:

"أما" وتضمنها معنى الشرط والتوكيد والتفصيل.

"أمَّا ": هي حرف فيه معنى الشّرطِ والتّوكيد دائما، والتفصيل غالبا، يَدلّ على الأوّل: لـزومُ الفـاء بعـدها نحـو ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ ﴾[1]

وهي نائبة عن أداةِ الشّرطِ وجملتهِ، ولهذا تُؤَوَّلُ بـ "مَهما يَكُنْ مِنْ شيء".

ويدل على الثاني: أنّك إذا قصدتَ توكيد "زيدٌ ذاهبٌ". قلت: "أمَّا زيدٌ فَذاهِبٌ" أي لا محالة ذاهب، ويدلّ على التّفصيلِ استقراءُ مواقعِها نحو: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ ﴾[2]الآيـــات ونحـــو: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾[3]

قال المصرح: ((وأما" المعنى "الثاني" وهو التوكيد، "فذكره الزمخشري فقال: أما حرف يعطي الكلام فضل" بالمعجمة، أي زيادة "توكيد، تقول: زيد ذاهب فإذا قصدت" توكيد ذلك و"أنه لا محالة ذاهب". وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، "قلت: أما زيد فذاهب" "وزعم أن ذلك" التوكيد "مستخرج من كلام سيبويه"[4]حيث فسر "أما" بمهما يكن من شيء.))[5]

---

(1) سورة البقرة،الآية: 26.

(2)سورة الكهف؛ الآيات: (18،78،79، 80).

(3)سورة الضحى، الآيتان (9 – 10).

(4) كتاب سيبويه :(3/ 137).

(5) شرح التصريح على التوضيح (2/ 428).

قال الزمخشري[1]: وهذا التفسير مدل بفائدتين: كونه توكيدًا، وأنه في معنى الشرط. انتهى. وقال الطيبي ما معناه وتحريره: مهما قدر من الموانع والحوادث، فإنه لا يمنع زيدًا من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة.[2]

المدرسة الاندلسية:

المدرسة الأندلسة هي ثمرة التواصل بين المغاربة والمشارقة، ظهرت على صعيد التطور للدرس النحوي، وبدأت كوفيةً [3]، في بادئ أمرها ثم استقرت على النحو البصري بعد أن أضافت ما قالته المدرسة البغدادية إلى أن أصبح لعلمائها مناهج واختيارات جعلت منهم مدرسة مستقلة في اختياراتها وترجيحاتها.

وإلى هذا أشار شوقي ضيف بقوله:(... على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي، ويكون ذلك إيذانًا بأن تتضح شخصيتهم في النحو ودراساته، فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور وتعمقوا في اتجاهاته)[4]

يقول عبدالكريم الأسعد: ((وقد استحدث الأندلسيون والمغاربة على اختلاف بلدانهم في النحو مذهباً رابعاً جديداً؛ دعامته الآراء النحوية التي أبداها علماؤهم في بعض المسائل والفروع، وبعد أن تأصلت مسائل مذهبهم الحديث وذاعت قواعده وكثرت فروعه، شرع المشارقة في الأخذ عنهم، ولاسيما من أولئك الذين نزحوا إلى المشرق للحج أو للإقامة ومعهم مؤلفاتهم كابن مالك وأبي حيان وغيرهما.)) [5]

---

(1) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 117).

(2) انظر: المصدر السابق (2/ 428).

(3) المدارس النحوية، شوقي ضيف (ص/289)، و جهود نحاة الاندلس و(ص/921).
(4) المدارس النحوية(ص/292).
(5) خصائص الدرس النحوي في المدرسة الأندلسية (ص/2)

والسمة البارزة لهذه المدرسة هي التيسير للمادة النحوية نظرًا لطبيعة المنطقة التي هم بها؛ وخدمةً للعربية والدين، مما جعل علمائها يثورون على قضية العامل والمتعلقات وبعض التأويلات، وما ابن مضاء إلا نموذج لذلك.[1]

وبعد الاستقراء والتتبع لكتاب أوضح المسالك للتنقيب عن المدرسة الأندلسية فيه، وجد الباحث أن ابن هشام نظر إلى المدرسة الأندلسية نظرة المنتقي المختار كما هي عادته، ونستطيع أن نحدد موقفه من علمائها إلى عدة أقسام .

- قسم لم تُذكر لهم آراءُ ولم تُرو عنهم مصنفات على ـ حد علمي ـ فلم يذكرهم ابن هشام البتة؛ مثل ابن الرماك والأقليشي وجابر الإشبيلي الحضرمي وابن القوطية وغيرهم.
- قسم لهم آراء ومؤلفات ولكنه لم يذكرهم ولم يُعرهم اهتماما مثل ابن مضاء القرطبي وابن الضائع وغيرهما.
- قسم ذكرهم مرة واحدة فقط مثل: الأعلم الشنتمري، وابن أبي الربيع، والباذش، وابن طلحة، وأبوبكر الخفاف، والأبدي، وابن الطراوة .
- وآخرين أكثر من مرة وروى عنهم بعض المسائل والاختيارات مثل السهيلي، والشلوبين والجزولي ، وابن خروف.[2]
- قسم أكْثرَ من ذكرهم وموافقتهم كابن مالك.
- وقسم ناقشهم ورد عليهم كابن عصفور وأبي حيان وابن الناظم.

وسأقتصر على نماذج ممن أخذ برأيهم، وإلا فاستقصاء جميع المسائل سيطول ويحتاج إلى بحث مستقل.

---

(1) للمزيد عن ذلك ينظر رسالة ماجستير بعنوان: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، إعداد فادي صقر عطية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس فلسطين، 2006م.

(2) ذكر السهيلي في موضعين، والشلوبين في ثلاثة مواضع، والجزولي في أربعة مواضع، وابن خروف في خمسة مواضع.

ابن هشام والأعلم[1] .

أولاً: في إعراب "رحمانا"

في إعراب " تبارك رحمانا " ذهب النحاة إلى أن " تبارك رحمانا " تمييز وذهب الأعلم إلى أنه علمٌ منصوب بإضمار "أخص" وقد صوَب رأيه ابنُ هشام.

قال في المغني: ((" تبَارك رحمانا رحِيما وموئلا" إنَّهُمَا تمييزان وَالصَّوَاب أن رحمانا باضمار "أخص أو أمدح" ورحيما حَال مِنْهُ لما نعت لَهُ لِأن الْحق قَول الأعلم وَابْن مَالك إن الرَّحْمَن لَيْسَ بِصفة بل علم وَبِهَذَا أَيْضا يبطل كَونه تمييزا))[2]

ثانيا: في جواز حذف المفعولين اقتصارا في أفعال الظن دون أفعال العلم من غير موافقة ولا مخالفة .

قال ابن هشام: ((وعن الأعلم يجوز[الحذف] في أفعال الظن دون أفعال العلم))[3]

قلت ودليله على ذلك كثرة السماع منها قوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[4]

والمحذوف تقديره: ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفيا أبدا؛ وظن السوء: مفعول مطلق مفيد للنوع.

وقول الكميت[5]:

بـــأيِّ كِتـــابٍ أمْ بأيـــةِ سُـــنةٍ تَرَى حُبَّهم عَارًا عَلَيَّ وَتَحسِبُ[6]

أي: وتحسب حبهم عارا علي.

قال الموضح: ((يجوز في أفعال الظن" لكثرة السماع فيها "دون أفعال العلم".

---

(1) أبو الحجاج؛ المعروف بالأعلم. كان عالما بالعربية واللغة والشعر، رحل إلى قرطبة، وأخذ عن علمائها؛ له مصنفات قيمة؛ منها: شرح حماسة أبي تمام، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح أبيات الجمل، مات سنة: 476هـ.انظر:البلغة (1/ 322)، وبغية الوعاة(2/ 356)، وفيات الأعيان(7/ 81).

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص/ 601).

(3) أوضح المسالك (1/ 299).

(4) سورة الفتح؛ الآية: ١٢.

(5)هو: الكميت بن زيد الأسدي، شاعر و عالم بلغات العرب وأخبارها عرف بقصائده الهاشميات، ولد سنة 60 هـ مات سنة 126هـ. انظر: والشعر والشعراء (2/ 566)، والخزانة (1/ 142).

(6) من شواهد: التصريح (1/ 377)، والأشموني (373/1) وهمع الهوامع (549/1).

وعن أبي العلاء إدريس[1] يجوز في "ظن وخال وحسب"؛ لأنه سمع فيها، ويمتنع في الباقي.))[2] وقول العرب: (من يسمع يخل)[3] أي يخل مسموعه صادقا.

وخالفه في "هذاذيك"[4] أن تجيء وصفًا لـ "ضربا" قال العجاج [من الرجز] [5]

ضَــربًا هَــذاذَيْك وَطعنًــا وَخــضا يمضي إلى عاصي العروق النَحْضَا[6]

لأن "ضربا" نكرة، و "هذاذيك"[7] معرفة ـ عند الجمهور ـ ومعلوم أنه لا توصف النكرة بمعرفة.

فقال: ((وتجويز الأعلم في "هذاذيك" في البيت الوصفية مردود))[8]

ابن هشام والسهيلي[9]:

خالف ابنُ هشام السهيليَّ في مفعولي ظن الذيَنِ أصلهما المبتدأ والخبر

ذهب الجمهور إلى أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر، وذهب السهيلي وحده إلى أن المفعولين هما كمفعولي أعطى ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، واستدل بظننت زيدا عمرا، وهذا قول لا ينكر، وقولك "زيد عمرو" على أنهما مبتدأ وخبر.

---

(1) شيخ الجماعة أبو العلاء إدريس بن محمد الإدريسي: الإمام العلامة الفقيه المقرىء أخذ عن أبي عبد الله الهواري وأبي العباس بن ناصر وغيرهما من أهل المشرق والمغرب ذكرهم في فهرسته المسماة بعذب الموارد في الأسانيد، له تآليف وتقاييد شتى في علم القراءة نظماً ونثراً وغيره. توفي سنة 1137هـ انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (1/ 482).

(2)التصريح على التوضيح (1/ 378).

(3) مثل قالته العرب، يضرب لمن أخبار الناس ومعاييهم؛ فيقع في نفسه، عليهم مكروه ويعني: من يسمع، يخل مسموعه صادقا، وهو من أمثال الميداني:(2/ 300) والأمثال لأبي عبيد بن سلام:(290/1).

(4) هذاذِيك بمعنى كُفَّ: هو مصدر مثنىً لفظاً ويراد به التكثير، وتجب إضافته، ومعناه: إسراعاً لك بعد إسراع، أوقطعا بعد قطع، ويعرب مفعولا مطلقا لفعل محذُوف تقديره أسرع، وإنما لم يقدر فعل من جنسه لأنه ليس له فعل من جنسه معجم القواعد العربية، للدقر. (27/ 3).

(5) القائل هو العجاج: أبو الشعثاء: عبد الله بن رؤبة من بني مالك بن تميم، شاعر مخضرم، أسلم وحسن إسلامه، لقي أبا هريرة وسمع منه، وهو أحد رجاز العرب.انظر الشعر والشعراء:(2/ 591) والجمحي(2/ 753).

(6) وهو من شواهد: التصريح (1/ 695)، وهمع الهوامع (110/2) والخزانة (1/ 247).

(7) وهو:مَصْدَرٌ مُثَنّىً لَفْظاً ويُرادُ به التَّكْثيرُ، وتَجِب إضَافَتُه، ومعناه: إسراعاً لك بَعْدَ إسراع، أوْقَطْعاً بَعْدَ قَطْع.

(8) أوضح المسالك (1/ 536).

(9) السهيلي: أبو القاسم الأندلسي ، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، نحويا روى عن ابن العربي وأبي طاهر، وابن الطراوة، له مصنفات قيمة منها: الروض الأنف، و التعريف والإعلام توفي سنة 688؛ وقيل 581هـ. انظر: البلغة (181/1)، بغية الوعاة (2/ 81)، وشذرات الذهب (46/1).

قال المصرح: ((لا يصح إلا على معنى التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، وأجيب بالمنع، وأن المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه.))[1]

ومنها قوله تعالى: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾[2] وجه الاستشهاد: وقوع "خاوية" حالا من "بيوتهم"، والعامل فيه اسم الإشارة "تلك" وفيه معنى الفعل)[3]

ذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل، وإنما العامل فعل محذوف تقديره: انظر إليها خاوية.

ابن هشام وابن عصفور[4]

أولا: "لن" الدعائية

* لَنْ : هِيَ حَرْفُ نَفي وَنَصْبٍ واستِقْبال.

فابن هشام خالف ابن عصفور في عدم كون "لن" دعائية قال في أوضح المسالك :(ولا تقع دعائية؛)[5] ووافقه في المغني فقال:[6] ((وَتَأْتِي للدُّعَاء وفَاقا لجَماعَة مِنْهُم ابْن عُصْفُور وَالحجّة فِي قَوْله:[من الخفيف]

لَـنْ تَزالُـوا كَـذلكم ثُـمَّ لَـا زَلَـــ ـــتُ لكـم خَالِـدا خُلُـود الْجبَـال))[7]

ثانيا: "أي"

خالف ابن هشام في عدم جواز إضافة "إي" إلى النكرة

قال في الأوضح: ((ولا تضاف [أيّ] لنكرة خلافا لابن عصفور))[8]

---

(1) شرح التصريح على التوضيح: (1/ 358).
(2) سورة النمل؛ الآية: ٥٢.
(3) شرح التصريح (1/ 596).
(4) ابن عصفور: أبو الحسن عليُّ النحوي الحضرمي الإشبيلي، كان عالما نحويا لغويا أخذ عن الدباح والشلوبين، من مصنفاته: الممتع في التصريف، مات سنة 669هـ. البلغة: 169، بغية الوعاة (2/ 210) و شذرات الذهب(575/7)، والبلغة (218/1).
(5) أوضح المسالك: (2/ 249).
(6) مغني اللبيب (ص/ 374)، وشرح التصريح على التوضيح:(4/ 119).
(7) من شواهد التصريح:(2/ 35) وحاشية الصبان (1/ 334) وهمع الهوامع (1/ 410)
(8) أوضح المسالك (1/ 123).

قال المصرح: ((وجه الرد منه أن "أيهم" مبنيةٌ على الضم، وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا، وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى، وهي الملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا إلى معرفة، "ولا تضاف لنكرة لتكون خلافا لابن عصفور.)) [1]

ثالثا: الوقف على "إذن"

اختار ابن عصفور أن الوقف على "إذن" بالنون، فقال ابن هشام:((وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون وليس كما ذكر))[2]

قال المصرح: ((وإجماع القراء السبعة على خلافه"، فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو: ﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا[3] ﴾)) [4]

قال السيوطي في الإتقان: ((الجمهورُ على أنَّ "إذًا" يوقف عليهَا بالألف المبدلةِ من النون وعليه إجماعُ القراءِ تكتبُ بالألفِ كما رسمتْ في المصاحِف))[5]

رابعا: "الغراء"

قال ابن عصفور بشذوذ "الغِراء" بالمد، مصدر غَرِيَ، فرده ابن هشام قائلا: إن أبا عبيدة[6] حكى غاريت بين الشيئين غِراء، أي واليت، وإنه أنشد كذلك قول كثير عزة[7]:

---

(1) شرح التصريح على التوضيح (1/ 158)
(2) شرح قطر الندى (ص: 327)
(3) سورة الكهف، الآية: ٢٠
(4) شرح التصريح على التوضيح (2/ 618)
(5) الاتقان للسيوطي (183/2)
(6) أبو عبيدة: هو معمر بن المثنى، لغوي بصري، أخذ عن يونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، أول من صنف في غريب الحديث، من مصنفاته: النقائض بين جرير والفرزدق، وأيام العرب وغيرها. توفي سنة 213هـ انظر البلغة (295/1) و بغية الوعاة (2/ 294) وفيات الأعيان (5/ 235)
(7) كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عِزَّة،شاعر فحل معروف توفي سنة 150هـ. انظر: وفيات الأعيان (106/4) وشذرات الذهب (2/ 36) والشعر والشعراء(494/1)

إذا قلتُ مهلا عَارَتِ العَينُ بالبكى غِراءً وَمَدَّتها مَدامِعُ تُهَّلُ[1]

ابن هشام وأبو حيان:

إن ذكر ابن هشام لأبي حيان في إنتاجه أقلُّ بكثير من ذكره لأمثاله من أئمة النحو، فـ أبوحيان لم يرد اسمه في كتاب "المغني" إلا في نحو ستة وثلاثين موضعا في حين أن الزمخشري، وابن مالك قد ذكر كلا منهما في نحو مائة وستين موضعا، وفي كتاب "شرح بانت سعاد" ذكر جل أئمة النحو؛ متقدمين ومتأخرين إلا أبا حيان فإنه لم يرد اسمه في هذا الكتاب على الإطلاق، وكذا صنع في شرح القطر لم يذكره البتة، وفي شرح الشذور ذكره دفاعا عن ابن مالك مرة واحدة راميا له بالوهم في مسألة "حرى"[2]

و في أوضح المسالك فقد تحاشى ذكر أبي حيان إلا في موضعين صرح باسمه في موضع ورمز له في موضع آخر؛ أما التصريح به فقد ذكره في "حسْب واستعمالاتها" في حالة النصب .

قال ابن هشام: ((واقتضى كلام ابن مالك، أنها تُعرب نصبا، إذا نُكِّرتْ كـ "قبلُ" و "بعدُ"))[3]

قال أبو حيان: ((ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة))[4]

فأجابه ابن هشام بقوله: ((فإن أراد بكونها نكرة قطعها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبة شائع وأنها كانت مع الإضافة معرفة، وكلاهما ممنوع[5]، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ؛ لأنها لم ترد إلا كذلك[6]، وأيضا فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حينئذ؛ فإنه مشهور، حتى إنه

(1) من شواهد: التصريح (2/ 501) والأشموني (427/1)
(2) شرح شذور الذهب(ص/ 291) ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لـ محيي الدين عبدالحميد.
(3) أوضح المسالك (1/ 561).
(4) المصدر السابق (1/ 561).
(5) قال: المصرح : (أما الأول، فلأنها إذا قطعت عن الإضافة، وجب بناؤها على الضم. وأما الثاني؛ فلأنها نكرة دائما أضيفت، أو لم تضف.) شرح التصريح على التوضيح (1/ 724).
(6) قال: المصرح : (أي إلا نكرة؛ لأن إضافتها لا تفيد التعريف، وإنما هي في تقدير الانفصال، كما يقول ابن مالك في شرح العمدة.) المصدر السابق(1/ 724).

مذكور في كتاب الصحاح؛ قال: تقول: "هذا رجل حسبُك من رجل" وتقول في المعرفة: "هذا عبدُ الله حسبَك من رجل"، فتنصب حسبك على الحال،[1]. هـ. وأيضا، فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك))[2]

يرى الباحث على وجه الإجمال أن ابن هشام لم يوفق في خلافه مع أبي حيان من حيث الأسلوب والوصف، وبالذات في كتابيه "اللمحة البدرية وفوح الشذا بمسألة كذا" لما فيهما من سِمة الحط والانتقاص من أبي حيان،على أنَّ خلافه لا يخلو من أراء رشيدة ومعتبرة، وفي كتابه "المغني" نراه أخف حدةً في الغالب، فيستعمل ألفاظا كـ "زعم"، "وهم"، "والصواب"، "وليس هذا بجواب"، "وليس قوله بشيء"، "ومن الغريب"، "وهذا عجيب".

ابن هشام وابن مالك:

موقف ابن هشام من ابن مالك الأندلسي:

يحتل ابنُ مالكٍ مكانةً عاليةً في تراث ابن هشام النحوي، هذه المكانة تُوسَمُ بالاحترام والتقدير والموافقة الغالبة في معظم آرائه، وإنك لترى ابنَ هشامٍ مدافعا ومنافحا عن ابن مالك في كثير من الآراء، مما يجعلك تلحظ الفارق جليا في مواقفه مع أبي حيان، أو الزمخشري، أو حتى ابن الناظم نفسه.

هذه المكانة ارتبطت بعناية ابن هشام بمؤلفات ابن مالك[3] واتخاذه محجةً يأتم بها في مسيرته النحوية، مما يجعلنا نقول أن ابن مالك يمثل امتدادا للمدارس النحوية بدءًا من البصرية والكوفية ثم البغدادية لتتجسد المدرسة الأندلسية في تراث ابن مالك النحوي عند ابن هشام كما يرى الباحث.

---

(1) فحسبك من الأول: وقعت بعد نكرة مرفوعة، فرفعت على أنها نعت لها. وفي الثاني وقعت بعد معرفة، فنصبت على أنها حال منها، وهي في الموضعين نكرة؛ لأن إضافتها لا تفيد التعريف.

(2) أوضح المسالك (1/ 562).

(3) ذكرت كتب التراجم عدة كتب لابن هشام شرح فيها كتاب التسهيل ما بين شرح وحاشية ومن هذه الكتب: التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل، و حواشي الألفية، حواشي التسهيل، رفع الخصاصة عن فراء الخلاصة، شرح التسهيل، وهذه الشروح كلها في عداد المفقود من مؤلفات ابن هشام كما بحث ذلك علي نيل فودة في كتابه: " ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي "(ص/353).

فآراء ابن مالك مبثوثة في مصنفات ابن هشام بكثرة كاثرة، فقد ورد اسم ابن مالك في مغني اللبيب"نحو مئة وخمسة وخمسين موضعا"[1] وهذا لا يعني أنه لم يخالفه، بل خالفه في بعض الآراء كما سأبينها لاحقا.

من خلال كتاب أوضح المسالك تبدو الموافقة لابن مالك بينةً، في طائفة كبيرة من الآراء والتقسيمات والاصطلاحات، ففي معظم أبواب هذا الكتاب نجدُ قدرًا كبيرا من الموافقة بينه وبين ما ورد في "الألفية" بالموضوعات نفسها ففي باب الكلام وما يتألف منه ـ وهو أول الأبواب في الألفية والتوضيح نجد بين هذين المؤلفين توافقا فيما يأتي:

1. تعريف الكلام.
2. تعريف القول .
3. استعمال الكلمة يراد بها الكلام.
4. علامات الاسم .
5. علامات الفعل.
6. أنواع الحرف.
7. علامة الفعل المضارع.
8. علامة الفعل الماضي.
9. علامة فعل الأمر.

وإذا تتبعنا مؤلفاته نجدها لا تخلو من ذكر ابن مالك.

ففي شرح قطر الندى ذكر مسألة "الوصل والفصل" في "كان" وذكر أن ابن مالك اختار الوصل في جميع كتبه[2] خلافا للجمهور.

فمن الوصل: الحديث: ((إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه))[3].ومن الفصل قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(1) ذكر علي فودة نحوا من مئة وستين موضعا ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي (ص/445).

(2) شرح قطر الندى (ص/ 96).

(3) رواه البخاري (335/3)

لَـئِنْ كـانَ إيَّـاهُ لقَـدْ حـالَ بَعْـدَنا عـن العَهْـدِ والإنْـسانُ لا يَتَغَيَّـرُ[1]

وفي شرح الشذور ذكره في سبعة مواضع، في موضع واحد وصفه بالسهو وفي الستة الباقية كان موافقا ومحتجًّا ومرجحا لابن مالك.

وفي كتاب شرح قصيدة "بانت سعاد" لابن هشام وافق ابن مالك في أن اللام في " لكم " من قول كعب بن زهير:

فُقلـتُ خَلّـوا سَـبيلي لا أبًـا لكـمُ فكـلُّ مَـا قـدَّرَ الـرَّحمنُ مَفعـولُ[2]

أنها أصلية خلافا ما عليه الجمهور من أنها زائدة[3]

وفي المغني استحسن رأي ابن مالك ورآه حقا في معنى التوقع مع "قد"

فمن المعلوم أن من معاني " قد " التوقع مع المضارع تقول: قد يقدم الغائب اليوم، ومع الماضي أثبته الأكثرون كقولك "قد قامت الصلاة" .

قال ابن هشام:((وَأنكر بَعضهم كَونهَا للتوقع مَعَ الْمَاضِي وَقَالَ التوقع انْتِظَار الْوُقُوع والماضي قد وَقع..))[4]

ويرى ابن هشام أن "قد" لا تفيد التوقع في المضارع إذ قولك : يقدم الغائب" يفيد التوقع بدونها ـ أي بدون قد ـ وكذا في الماضي[5] واستحسن عبارة ابن مالك.

فقال: ((وَعبارَة ابْن مَالك فِي ذَلِك حَسَنَة فَإِنَّهُ قَالَ إِنَّهَا تدخل على مَاضٍ متوقعٍ وَلم يقل إِنَّهَا تفِيد التوقع وَلم يتَعَرَّض للتوقع فِي الدَّاخِلَة على الْمُضَارع الْبَتَّة وَهَذَا هُو

---

(1) من شواهد: التصريح(1/ 112)، والأشموني (97/1).

(2) ديوان كعب بن زهير (ص/65) تح: علي فاعوري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

(3) ينظر: شرح قصيدة "بانت سعاد " لابن هشام، وعليها حاشية الإسعاد للشيخ إبراهيم البيجوري، مكتبة الحلبي،القاهرة، ط: الثالثة، 1957م.

(4) مغني اللبيب (ص/228)

(5) قال في المغني : (وَأما فِي الْمَاضِي فَلِأَنَّهُ لَو صَحَّ إثْبَات التوقع لَهَا بِمَعْنى أَنَّهَا تدخل على مَا هُوَ متوقع لصَحَّ أَن يُقَال فِي لَا رجل بِالْفَتْح إِن لَا للاستفهام لِأَنَّهَا لَا تدخل إِلَّا جَوَابا لمن قَالَ هَل من رجل وَنَحْوه فَالَّذِي بعد لَا مستفهم عَنهُ من جِهَة شخص آخر كَمَا أَن الْمَاضِي بعد قد متوقع كَذَلِك.) مغني اللبيب(ص/ 228).

الحق))[1]

وبخصوص دراستنا لكتابه أوضح المسالك ،فإن ابن هشام كان موافقا في كثير من المسائل لابن مالك وسنقتصر على نماذج من الموافقة والمخالفة .

من أمثلة موافقته لابن مالك:

أولا: دخول "ال" على الفعل المضارع.

من المعلوم أن "ال" الموصولة لا تدخل على المضارع عند جمهور النحويين، ويرى ابن مالك وبعض الكوفيين جواز ذلك، وهو من أقبح الضرورات كما قال الجرجاني وابن هشام وافق ابن مالك في جواز دخول "ال" في غير ضرورة شعرية[2] واستشهد ابن هشام بقول الشاعر:

مـا أنـتَ بـالحَكمِ التُرَضَـي حُكُومتـهُ ولا الأصيلُ ولا ذِي الرَأيِ وَالجَدَلِ[3]

ثانيا: " كان" التامة .

يرى سيبويه وأكثر النحاة أن تمام معنى "كان" هو دلالتها على الحدث والزمان.

قال المصرح:((مذهب سيبويه وأكثر البصريين، من أن معنى تمامها دلالتها [أي كان]على الحدث والزمان))[4]

ويرى ابن مالك وتبعه ابن هشام أن تمام معنى "كان " هوالاستغناء أو الاكتفاء بالمرفوع[5]

فقال في ألفيته: "وذو تمام ما برفع يكتفي"

---

(1) مغني اللبيب (ص/ 288).

(2) شرح التصريح على التوضيح (1/ 33).

(3) من شواهد: التصريح (1/ 32)، والأشموني (139/1)، والإنصاف(ص/409).

(4) شواهد التصريح (1/ 249).

(5) ينظر أوضح المسالك (1/ 185).

قال ابن هشام: ((قد تستعمل هذه الأفعال تامة، أي مستغنية بمرفوعها، نحو:﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[1] أي: وإن حصل ذو عسرة))[2] فيُعلم من مثال ابن هشام أن تمام "كان" يكون بالاستغناء بالمرفوع، أي مطلق الحدث وإن لم تدل على الزمن.

ثالثا: معنى الإضافة

يرى ابن هشام تبعا لابن مالك: أن الإضافة، تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة؛ وهي: اللام، ومن، وفي.

قال ابن هشام: ((وتكون الإضافة على معنى "اللام" بأكثرية؛ وعلى معنى "من" بكثرة، وعلى معنى "في" بقلة))[3]

فمعنى "في" أن يكون الثاني ظرفا للأول؛نحو:﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾[4] و﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾[5]

قال الدقر في معجمه: ((وضابطُ التي بمعنى "مِن" أن يَكون المضافُ بعض المضاف إليه، مع صِحةِ إطلاق اسمِهِ عليه نحو "خَاتَمُ ذهبٍ" و "قميصُ صُوفٍ" فتقديره: خَاتَمٌ مِن ذَهَب، وَقَمِيصٌ مِن صُوف، وفي "كِتَابُ أحمدَ" و "مصباحُ المَسْجِد" فالأوْل بمعنى "لامِ المِلك" والثاني بمعنى "الاخْتِصَاص".))[6]

رابعا: "لو المصدرية"

---

(1) سورة البقرة؛ الآية: ٢٨٠.

(2)أوضح المسالك (185/1–186).

(3) للنحاة في معنى الإضافة مذاهب عدة منها:

أ- ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة، ليست على معنى حرف أصلا، ولا هي على نية حرف.

ب- وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة، تكون على معنى اللام فقط.

ج- وذهب الجمهور إلى أن الإضافة، تكون على معنى اللام أو على معنى من، ولا تكون على معنى في.

د- ورأى ابن مالك - تبعا لطائفة من النحاة- وتبعه شارحو كلامه؛ ومنهم ابن هشام الأنصاري أن الإضافة، تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة؛ وهي اللام، ومن، وفي. انظر شرح التصريح (2/ 25-26).

(4) سورة سبأ، الآية: ٣٣.

(5) سورة يوسف؛ الآية: ٣٩.

(6) معجم قواعد العربية (ص/63).

قال ابن هشام[1]: ((لـ"لو" ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون مصدرية؛ فترادف "أن" وأكثر وقوعها بعد لو المصدَرية: نحو:﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ ﴾[2] أو "يودُّ" نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ ﴾[3] ومن القليل عدم مجيئها بعد "ودَّ" كقَول قُتَيلة أختِ النّضر بن الحارث: الأسدية [من الكامل] [4]

مـا كـان ضَـرَّكَ لَـو مَنَنْـتَ ورُبَّمـا مَنَّ الفَتَى وهُوَ المَغِيظ المُحْنَقُ))[5]

حيث جاءت "لو"ولم يتقدمها ود، ولا تود ونحوهما؛ وهذا قليل.

وإذا وَلِيَهـا المَاضِـي بَقِـيَ عَلـى مُـضِيِّه، أو المـضارعُ تَخَلَّـصَ للاسْـتِقْبَال، كمـا أنّ "أنْ" المصدرية كذلك.

قال المصرح: ((و"لو" المصدرية لا جواب لها، وممن ذهب إلى مصدرية "لو" الفراء، وأبو علي الفارسي وأبو البقاء، والتبريزي، وابن مالك. وذهب الأكثرون إلى المنع، ويدعون أن "لو" في نحو:﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ ﴾[6] شرطية، وأن مفعول "يود" وجواب "لو" محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك.))[7]

قال في المغني[8]: ولا خفاء بما في ذلك من التكلف، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم[1]:﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُواْ ﴾[2]

---

(1) أوضح المسالك (2/ 289).

(2) سورة القلم، الآية:9.

(3) سورة البقرة؛ الآية: 96.

(4) قتيلة بن النضر بن الحارث الأسدية، شاعرة، ومن الطبقة الأولى في النساءمخضرمة توفيت سنة 20هـ. أنظر:الأعلام(5/ 190).

(5) من شواهد التصريح (416/2)، والمغني(350/1)، وشرح الأشموني (1/ 375).

(6) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(7) شرح التصريح على التوضيح (417/2).

(8) مغني اللبيب (1/ 350).

بحذف النون، فعطف: يدهنوا؛ بالنصب؛ على: تدهن، لما كان معناه: أن تدهن])[3]

و من أمثلة مخالفتة لابن مالك:

أولا: من معاني الباء "السببية "و الاستعانة

جعل ابن هشام من معاني الباء "السببية" و"الاستعانة" كلاً على حِدته وفرَّق بينهما، خلافا لابن مالك فقال:((والحادي عشر: من الباء السببية؛ نحو:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾[4] .أي: لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم.))[5]

قال الصبان في حاشيته :((الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل أي الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو بريت القلم بالسكين))[6]

قال المصرح: ((كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، كما تقدم، فلا

يندرج أحدهما في الآخر خلافًا لابن مالك[7]، فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية، وعد من مفرداته.))[8]

---

(1) قرأ الجمهور (فيدهنون) بإثبات النون انظر: النشر (1/ 294)، والإتحاف(ص/ 25)، والبدور الزاهرة (ص/ 224) وزعم هارون أنه في بعض المصاحف (فيدهنوا) بحذف النون على النصب انظر: البحر المحيط (10/ 238) وكتاب سيبويه (3/ 36).

(2) سورة القلم؛ الآية: ٩.

(3) شرح التصريح على التوضيح (2/ 417).

(4) سورة المائدة، الآية : ١٣.

(5) أوضح المسالك (493/1).

(6) حاشية الصبان على الأشموني (329/2) دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1997م.

(7) شرح التسهيل (3/ 150) تح: عبد الرحمن السيد و محمد المختون، دار هجر، بدون.

(8) شرح التصريح على التوضيح (1/ 648).

وحجة ابن مالك في إدراجه لمعنى الاستعانة في معنى السببية من أجل الأفعال المنسوبة لله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز، والله غني عن الاستعانة بكل شيء.[1]

ثانيا:

يرى ابن هشام إذا تقدم ذو خبر كـ ـ المبتدأ مثلا ـ القسمَ والشرطَ جاز جعلُ الجوابِ للشرط مع تأخره[2]، مثل: "زيد والله إن يقم أقم "ولم يوجب جعلَ الجواب للشرط ، خلافا لابن مالك. في شرح التسهيل والكافية علمًا بأنه رجّح أن يكون الجوابُ للشرط)) [3] كما قال في الألفية:

وإنْ تَوالَيــــا وَقبــــلُ ذو خَبَــــر فالشرط رَجّحْ مُطلقًا بلا حَذَر[4]

قال المصرح: (وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يحب خلافًا لابن مالك" في التسهيل والكافية.)[5]

قال ابن مالك في التسهيل: (إن القسم إذا تأخر عن الشرط كان مؤكّدا للشرط غير مقصود لنفسه [أي للقسم] بدلالة عدم نقصان الفائدة بتقدير حذفه[6] وإذا كان [القسم] مؤكدا غير مقصود لنفسه فلا اعتداد به، ولا صلاحية فيه لجعله ذا جواب منطوق به، بخلاف الموكَّد [أي الشرط] فإنه مقصود لنفسه، ولذلك لا تتم الفائدة بتقدير حذفه [7] فأغنى عما هو من تمام معناه، فلما وجب هذا الاعتبار أغنى جعل الجواب للأول[8])[9]

ثالثاً: تأخر الحال عن صاحبها في بعض المواطن:

([1]) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (3/ 150) بزيادة يسيرة.

(2) لوقوعه – حينيئذ - خبرا هو عمدة في الكلام، وحذفه يخل بمعنى الجملة؛ أما القسم؛ فهو لمجرد التأكيد.

(3) من شواهد التصريح (416/2)، والمغني(350/1)، وشرح الأشموني (1/ 375).

(4) ألفية ابن مالك (ص/159).

(5) شرح التصريح على التوضيح (2/ 413).

(6) أي لو قلنا: زيدٌ إن يقم أقم، حصلت الفائدة ولم يكن هناك نقص في المعنى.

(7) كقولك: زيدٌ والله أقمْ، فلا فائدة هنا وشرط الكلام أن يكون مفيدا فائدة يحسن السكوت عليها.

(8) في قولك: زيدٌ والله إن يقم أقم.

(9) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 170) وانظر الكافية الشافية لابن مالك(2/ 164) تحقيق: علي معوض وزميله،ط: الأولى دار الكتب العلمية، لبنان، 200م.

من أحكام الحال تأخرها وجوبا عن صاحبها في مواطن وهي:

أن تكون محصورة نحو: ﴿وَمَانُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[1] أو أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر غير زائد مثل: "مررت بهند جالسةً" وخالف في هذين، الفارسي وابن جني وابن كيسان فأجازوا التقديم، وتابعهم ابن مالك [2].

قال ابن هشام[3] ((قال الناظم: وهو الصحيح لوروده كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[4] وقوْلُ الشَّاعر[5]:

تَـسَلَّيْتُ طُـرّاً عَـنْكُمُ بَعْـدَ بَيْـنِكم بِـذِكْرَاكُمُ حتـى كَـأَنَّكُم عِنِـدي[6]

قال في ألفيته:

وسـبق حـالٍ مـا بحـرف جـرّ قـد أبـــوا ولا أمنعـــه فقـــد ورد

وقد رد ابن هشام على ذلك فقال:((والحق أن البيت ضرورة، وأنَّ ﴿ كَآفَّةٗ ﴾ حال من الكاف، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث))[7]

رابعا: "سوى"

وفي "سوى" كذلك لم يوافق ابن مالك، فمذهب الخليل و سيبويه وجمهور من البصريين أن "سِوَى": مِنَ الظُّرُوفِ الأَزمَةِ المَكَانِيَّة ولا تَخْرُجُ عن الظَّرفِيَّةِ إلاّ في الشعر كقول

---

(1) سورة الأنعام؛ الآية: ٤٨.

(2) ينظر:أوضح المسالك (1/ 442)، وانظر شرح التسهيل (2/ 336).

(3) أوضح المسالك (443/1).

(4) سورة سبأ؛ الآية: ٢٨.

(5) لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(6) وهو من شواهد: التصريح (1/ 590)، والأشموني (15/2).

(7) أوضح المسالك (1/ 444).

الفَنْد الزِّمَّاني[1]:

ولـــمْ يَبْـــقَ سِـــوَى العُـــدْوا ن دِنَّـــاهُمْ كَمَـــا دَانُـــوا[2]

الشَاهدُ: وُقوع "سِوَى" فاعلاً، مثلَ غير.

الشَّائِعُ: (وهو مذهب ابن مالك ومن تبعه) أنَّ "سِوَى" كـ "غَير" مَعْنىً وإعْراباً، فَتخْرُج عن النَّصْب إلى الرَّفْع والجَرِّ.

قال المصرح: ((وقال الكوفيون: تستعمل "سوى" اسمًا وظرفا، فيجيزون في السعة: "أتاني سواك"، قاله المطرزي[3] "وقال الرماني و" أبو البقاء "العكبري: تستعمل ظرفًا غالبا، وكـ"غير" قليلا")) [4]

قال خالد الأزهري: ((وإلى هذا المذهب أذهب؛ لأنه أخلص))[5]

وبهذا نرى أنه لم يختر قول ابن مالك، واختار ما ذهب إليه الرماني وأبو البقاء العكبري .

خامسا:" في شرط اعتماد الوصف الذي يسد مسد الخبر"

عرَّف ابنُ هشام المبتدأ بقوله: (اسمٌ [صريح] أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافع لمكتَفَىً به)[6]

---

(1) القائل: هو الفند الزمَّاني، أحد شعراء الحماسة . انظر: الخزانة (3/ 431).

(2) من شواهد: التصريح (1/ 560)، و الأشموني (520/1)، والخزانة (431/3).

(3)هو أبو الفتح، ناصر المطرزي ، أحد أئمة اللغة العربية، والنحو والفقه، والأدب، تلميذ الزمخشري؛ له مصنفات كثيرة؛ منها: شرح المقامات الحريرية، ومختصر المصباح في النحو، مات سنة: 610هـ. انظر:البلغة: ص(272) وبغية الوعاة (2/ 311).

(4) التصريح على التوضيح (1/ 560).

(5) المصدر السابق (1/ 560).

(6) أوضح المسالك (1/ 143).

فالصريح كـ "الله ربنا" والذي بمنزلته:﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾[1] أي صيامكم خير لكم، وهما مجردان عن العوامل اللفظية، والذي بمنزلته كقوله:﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾[2] فـ "خالق" مبتدأ وإن كان مجرورا لفظا بـ"من" الزائدة والمخبرعنه كما مثلنا ومنه عند سيبويه: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ﴾[3] فـ" أيكم" مبتدأ والباء زائدة فيه و "المفتون" خبره، أو وصف رافع لمكتفى به، وهذا الذي يهمنا هنا قوله:"رافع لمكتفى به" نحو: أمسافرٌ الرجلان، ومثال رافع غير مكتفٍ بمرفوعه مثل: "أقائم أبواه علي" فالمرفوع بالوصف غير مكتف به وإعرابه: "علي" مبتدأ مؤخر و " قائم " خبره، و "أبواه" فاعله).

ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام، كقول النابغة الذبياني[4]:

خَلِيلـيَّ مَـا وَافٍ بعهـدِي أنتُمَـا إذَا لَم تَكونا لِي عَلى مَنْ أقَاطِعُ[5]

قال خالد الأزهري[6]: ((ذهب الكوفيون، والأخفش، وابن مالك في الألفية إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفىً به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام، واحتجوا بقول الشاعر[7]:

خبيـرٌ بَنُـو لَهـبٍ فَـلا تَـكُ مُلغيـا مَقالَـة لَهبـيٍّ إذا الطيـرُ مَـرَّتِ))[8]

وعبارة الناظم:

..... وقدْ يجوز نحو: فائز أولو الرَّشَدْ

---

(1) سورة البقرة؛ الآية: ١٨٤.
(2) سورة فاطر؛ الآية: ٣.
(3) سورة القلم؛ الآية: ٦.
(4) سبقت ترجمته؛ أنظر (ص/).
(5) من شواهد: التصريح (1/ 192)، والأشموني(179/1) وهمع الهوامع(361/1).

(6) التصريح بمضمون التوضيح: (194/1).
(7) لم أهتد إلى قائله.
(8)وهو من شواهد: التصريح (1/ 194)، و الأشموني(181/1).

قال المصرح: ((وإنما صح الإخبار به ، أي: بـ"خبير" مع كونه مفردا "عن الجمع"، وهو: "بنو لهب"؛ "لأنه" أي: "خبير" "على" وزن "فعيل" و"فعيل" على وزن المصدر كـ"صهيل"، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطي حكم ما هو على زنته، "فهو على حد: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾))[1]

قال الصبان في حاشيته: (فاحفظه فإنه نفيس.)[2]

نخلص بهذا إلى مخالفة ابن هشام لرأي ابن مالك، فصرح بقوله:((خلافا للناظم وابنه)) [3]

وخالفه في إعراب قوله تعالى:﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ من أنَّ "أمرا" ليس "حالا" .فقال: (وليس منه: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾[4] خلافا للناظم وابنه)[5] أي خلافًا للناظم" في شرح التسهيل[6]، "وابنه" في شرح النظم[7]

لأن "حكيما" مضاف إليه وهما أي : ابن مالك وابنه قالا[8]: بعدم مجيء الحال من المضاف إليه إلا بالشروط التي ذكرتها في الحاشية[9]

---

(1) التصريح بمضمون التوضيح (1/ 194).

(2) حاشية الصبان (1/ 280).

(3) أوضح المسالك (1/ 147).

(4) سورة الدخان، الآيتيان: ٤ – ٥.

موطن الشاهد: "أمرا".وجه الاستشهاد: أعرب ابن مالك وابنه "أمرا" حالا من "أمر" الأول؛ لوصفه بـ "حكيم" مع أنه مضاف إليه؛ وهما يقولان بعدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا بشروط لم تتوافر هنا؛ كأن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه؛ أو عاملا في الحال. وفي إعراب "أمرا" أقوال أخرى؛ منها:

*أ- أنه منصوب على الاختصاص بـ "أخص" محذوفا.
ب- أنه مفعول لأجله.
ج- أنه حال من كل؛ أو من فاعل "أنزلنا"؛ أو مفعوله؛ أي: آمرين به -أو مأمورا به. انظر شرح التصريح: 1/ 376-377.

(5) أوضح المسالك (1/ 440).

(6) شرح التسهيل (2/ 331).

(7) شرح ابن الناظم (ص 233) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الألى، لبنان، 2000م

(8) شرح التصريح على التوضيح (1/ 586).

(9) أ- أنه منصوب على الاختصاص بـ "أخص" محذوفا.

اختياراته:

اختيارات ابن هشام متنوعة بتنوع المادة التي يختارها، والتي تنم عن اطلاع كبير بالدرس النحوي، فكانت مدعومة بالدليل والتعليل وهذه نماذج من ذلك.

1.مسألة: المستثنى إذا كان الاستثناء متصلاً والكلام غير موجب.

فقد اختار اتباعَ المستثنى للمستثنى منه، بدل بعض فقال: ((فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه.))[1]

وجعل السماع دليلا على ما ذهب إليه فقال نحو:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[2]

﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امرَأَتَكَ ﴾[3]﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾[4]

2.المُسْتَثْنَيَات المُتكررة بالنظر إلى ما يُمْكن فيه الاسْتِثْناء.[5]

ففي قولهم:" له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدا" ،

قال ابن هشام:((إن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد.))[6]

ب- أنه مفعول لأجله.
ج- أنه حال من كل؛ أو من فاعل "أنزلنا"؛ أو مفعوله؛ أي: آمرين به -أو مأمورا به. انظر شرح التصريح: 1/ 376-377.
(1) أوضح المسالك (1/ 413).
(2) سورة النساء؛ الآية:(٦٦).
(3) سورة هود؛ الآية: (٨١)على قراءة نافع برفع "امرأتُك" والنصب على الاستثناء.
(4) سورة الحجر؛ الآية: (56).
(5) ما لا يُمْكِن استِثْناء بَعْضِه من بَعْض كـ: "محمّدٍ" و "خالدٍ" وحُكْمُه: أنَّه يَثْبُتُ لباقي المُسْتَثْنَيَتِ حُكْمُ المستثنى الأوَّل من الدُّخول إذا كان مستثنى من غير مُوجب، نحو "ما جاءَ القومُ إلاَّ زيدٌ إلا عمروٌ إلا خَالدٌ". أو الخُروج إذا كان مُسْتَثْنَى من مُوجِب نحو "حَضَرَ الناسُ إلا عَلِياً وإلا محمداً وإلاَّ زهيراً".
(6) أوضح المسالك (1/ 421).

3. في مسألة "عل" موافقتها "فوق" ومخالفتها لها.

فقال وهو يعرض لذكر الأوجه التي تخالف "عل" فيها " فوق"

قال:((وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ "من"، وإنها لا تستعمل مضافة ، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع ، وهو الحق))[1]

4. باب الاشتغال في مسألة ترجيح الرفع إذا لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول ولم يعطف بالفاء. مثل "علي سافر وحسنٌ أكرمته في الدار "

اختار ابن هشام الرفع في "حسن" لخلو الجملة الثانية من الضمير العائد على المبتدأ "علي" وكذا في قولك: علي سافر وحسن أكرمته في الدار" لخلو الجملة الثانية من "الفاء" الرابطة.

قال ابن هشام: ((فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول، [نحو "عليٌ سافرَ وحسنٌ أكرمته في الدار" فلم يكن هنا ضمير يعود على "علي"] ولم يعطف بالفاء [نحو علي سافر وحسن أكرمته في الدار فلم تعطف الجملة الثانية بالفاء]، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب [بناءً على العطف على الجملة الفعلية ،] وهو المختار،))[2]

المختار عند ابن هشام لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا بد فيه من رابط، وهو مفقود، فالرفع عندهما واجب.

فلو قال: علي سافر وحَسَناً أكْرمْتُه في داره" أو علي سافر فحسنا أكرمته، جاز في "حسن" الرفع والنصب لاحتوائه على الضمير في "داره" والعطف بالفاء في "فحسن".

5. في مسألة حذف المبتدأ وجوبا :اختار تقدير"مذكورك"في قولهم:(من أنت زيدٌ)

قال ابن هشام: ((قولهم "من أنت زيدٌ؟" أي: مذكورُك زيد، وهذا أولى من تقدير سيبويه[3]: كلامُك زيد.))[1]

---

(1) المصدر السابق: (1/ 562).
(2) ينظر: أوضح المسالك (1/ 358)، والتصريح على التوضيح(1/ 454) ما بين المعكوفين من زيادت ؛ الباحث.
(3) ينظر كتاب سيبويه (1/ 321).

"فزيد" خبر لمبتدا محذوف وجوبا؛ تقديره مذكورك زيدٌ.

6: في "سوى"

اختار ما ذهب إليه الرماني[2] والعكبري[3]: من أنها تستعمل ظرفا غالبا، وكغير قليلا، فقال: (وإلى هذا أذهب)[4]

7. تقدير مفعولي "زعم" المحذوفين:

زَعَمَ: فعل مَاضٍ يَنْصِب مَفْعولين، ومن أفْعَالِ القُلُوبِ، بمعنى الظن كقولِ أبي أُمَيَّة:

زَعَمتْنـــي شَـــيْخاً ولَـــسْتُ بـــشَيْخٍ إنَّمـــا الـــشيخُ مَـــنْ يَـــدِب دَبيبـــا[5]

و يجوز حذف المفعولين أو أحدهمَا لدَلِيل وَيمْتَنع ذَلِك لغير دَلِيل مِثَال حذفهما لدَلِيل قَوْله تَعَالَى ﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[6]

أي "تزعمونهم شُرَكَاء" هكذا يقدر جمهور النحاة.

وقد اختار ابن هشام أن يكون التقدير ((تزعمزنهم شركائي))[7]

8. حذف نون المضارعة من غير جازم ولا ناصب:

كما هو معلوم أن نون المضارعة تحذف وجوبا لجازم أو ناصب ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[8] وكذا إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة؛ مثل: أنتما، يا صاحباي، لا تقصرانّ في الواجب، وأنتم - يا رجال- لا تهملُنّ واجبكم، وشاذٌ حذف النون في غير ما ذكر.

---

(1) أوضح المسالك (164/1).
(2) سبقت ترجمته انظر:(ص/).
(3) سبقت ترجمته انظر (ص/).
(4) أوضح المسالك (1/ 424).
(5) وهو من شواهد: التصريح (1/ 361)، والأشموني(354/1)، وهم الهوامع (538/1).
(6) سورة الأنعام؛ الآية: ٢٢.
(7) أوضح المسالك (298/1).
(8) سورة البقرة؛ الآية: ٢٤.

إلا أني وجدت استثناءً لابن هشام لهذين الشاهدين لم أره لغيره أخرجهما من الشذوذ فقال: (ونادر: لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ، وذلك في ما عدا هذين نحو: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) [1] وقوله:

أبيــتُ أسْــري وتبيتــى تَــدلُكِى وَجْهك بـالعنبر والمسك الـذكى[2]

ومعتمد الأول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا فنوسب بينهم مع تشبيه "لا" في اللفظ بالناهية) [3]

ويفهم من عبارة ابن مالك في الكافية الشافية جواز الحذف لغير علة[4] كما قال في ألفيته:

ودون "ني" في الرفع حذفها حكوا في النثر والنظم ومما قد رووا.[5]

9. اختياره في متعلق الخبر:

اختلف النحويون في متعلق الخبر اذا كان شبه جملة ، فذهب بعضهم إلى أن متعلقه المبتدأ[6] في حين قال جمهور النحاة إن متعلقه محذوف إلا أنهم اختلفوا في الراجح فقسم منهم يرى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهم متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل ، وتقديره " كائن أو مستقر عندك أو في الدار[7]

قال السهيلي: ((خبر المبتدأ إذا كان ظرفا أو مجروراً يُعلق بالفعل، ويقدر تقدير " مستقر)) [8] وقسم آخر يرى أنه من قبيل الفعل ، وتقديره : ((كان أو استقر عندك أو في الدار)) [9]

(1) أخرجه مسلم في باب الإيمان (1373/3) تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بدون.
(2) والأصل تبيتين وتدلكين ومن شواهد: التصريح (111/1)، والخزانة (525/3).
(3) الأشباه والنظائر للسيوطي (3/ 58،59) تح: إبراهيم عبدالله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1987م.
(4) شرح الكافية الشافية (1/ 207).
(5) المصدر السابق (207/1).
(6) ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان (2/ 54)تحقيق : د. مصطفى أحمد النحاس ، مطبعة المدني ، مصر، ط 1 / 1987م.
(7) الأصول في النحو لابن السراج (63/1) ،تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط 1 ، 1985 م
(8) نتائج الفكر في النحو (ص/ 324) دار الكتب العلمية ، بيروت، ط : الأولى: 1992 م.
(9) علل النحو لابن الوراق (266). تح: محمود الدرويش، مكتبة الرشد،الرياض ط: الأولى، 1999م.

أما ابن هشام فقد اختار الإسمية على الفعلية فقال: ((والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقه المحذوف وأن تقديره : كائن أو مستقر لا كان أو استقر))[1]

فيتضح لنا من قوله أنه كان رافضا للرأي القائل بأن متعلق الخبر هو المبتدأ، ومرجحاً رأي الجمهور في أن متعلقه محذوف، وأن هذا المحذوف هو اسم فاعل.

10. اختار حذف المعمول في بابي: "ظن و كان"

قال في معرض شرحه لهذه المسألة : ((وقيل : في باب (ظن و " كان" يضمر مقدما ، وقيل : " يظهر ، وقيل : يحذف، وهو الصحيح ، لأنه حذفٌ لدليل))[2]أي المفسر يدل عليه.

قال ابن عصفور: ((وهذا المذهب أحد المذاهب؛ لأن الإضمار قبل الذكر، والفصل بين العامل والمعمول، لم تدع ضرورة إليه.))[3]

هذه أبرز اختياراته التي اختارها ابن هشام وإلا فاستقصاء جميع الاختيارات يحتاج لبحث مستقل ولكن هذه النماذج تكشف عن بعض اختياراته.

مذهبه النحوي .

من خلال ما سبق عرضه من مواقفه من المدارس النحوية وبعد الاستقراء والتتبع لكتاب أوضح المسائل لتحديد مذهب ابن هشام، وجد الباحث أن ابن هشام أخذ بما يسمى بالمنهج الاختياري وفق نسق علمي منضبط، في صياغة المادة النحوية عبر ما يراه مناسبا، في غربلةٍ دائمةٍ وتصفيةٍ مستمرة، جاعلا من الأصول النحوية والمدرسة البصرية ركنا ركينا يستند إليه كثيرا.

---

(1) أوضح المسالك بتصرف يسير (1/ 152).

(2) المصدر السابق (1/ 379).

(3) شرح التصريح على التوضيح (1/ 487).

ومن خلال تتبع كتب التراجم التي ترجمت لابن هشام، وجد الباحث أن المتقدمين لم يتعرضوا إلى مذهبه النحوي لا من قريب ولا من بعيد[1]، أما المعاصرون فقد تطرقوا لذلك، وألمحوا إلى أنه كان مستقلا بآرائه منتقيا مختارا ما يراه مناسبا ولا يخرج غالبا عن المدرسة البصرية.

يقول هادي نهر: ((من الواضح أن ابن هشام قد ثمّل مذاهب النحاة عميقا، واستطاع بما أوتي من ذكاء وفطنة أن يتبين وجه الحقيقة من غيره في كل ما وقعت عليه عيناه، ولهذا وجدناه حرا في اختياراته، لا يقف عند حدود النحو البصري ويرفض أن تنماع شخصيته في البصريين على الرغم من كثرة موافقته لهم في آرائهم وقواعدهم إذ أنه كثيرا ما ينقلب عليهم ويخالفهم ويعترض بعض مسائلهم))[2]

ويقول الدجني: ((نجد ابن هشام مثلاً يأخذ من المدارس كلها مقتنعاً بالآراء التي يطمئن إليها وإن كان أكثر ميلاً للبصريين))[3].

ويقول سعيد الأفغاني: ((إلى أن جاء ابن مالك الجياني الأندلسي نزيل دمشق ثم ابن هشام الأنصاري بعده (ولم يكن أندلسياً) فجددا في النحو بعض التجديد وكانا يميلان إلى التوسعة، فرجحا في بعض المسائل أقوال الكوفيين حين رأيا الرواية الصحيحة تؤيدهم، ولم يتعبدا بأقوال البصريين)) [4] .

ويرى عبد العال سالم مكرم : ((أن ابن هشام لم يكن بصري النزعة أو كوفي الطابع أو بغدادي الرأي، لأنه كان في مجال النحو شخصية مستقلة لاتقلد ولا تتابع ،

---

(1) كالسيوطي: في بغية الوعاة (68/2) وابن عماد: في شذرات الذهب (8/ 329)، وابن رافع السلامي: في الوفيات (2/ 234).

(2) شرح اللمحة البدرية لأبي حيان ص (185). تح: هادي نهر، دار اليازوري، عمان الأردن، بدون تح: هادي نهر، دار اليازوري، عمان الأردن، بدون

(3) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص(310) : لـ فتحي عبد الفتاح الدجني ، الناشر : وكالة المطبوعات ، الطبعة الأولى 1974 م ، توزيع دار القلم ـ بيروت ـ لبنان .

(4) في أصول النحو : سعيد الأفغاني.

وإنما كان يجري وراء الدليل فأنى وجده أخذ به، وقد يكون هذا الدليل مؤيدًا لأتجاة بصري أو مقوياً لاتجاه كوفي أو دعامة لرأي نحوي مشهور أو غير مشهور)) [1]

ويقول هشام الضبع: ((إن ابن هشام لم يكن من التابعين للبصريين ولا من الملتزمين مذهب الكوفيين، وما كان متشددا تشدد الأولين، ولا متهاونا تهاون الآخرين، بل كان أمةً وسطا بين الفريقين، وحكما عدلا بين الحزبين)) [2]

ويقول الشيخ محمد طنطاوي: ((إن ابن هشام نسيج وحده، وكان صغوه بصريا)) [3]

ويرى شوقي ضيف[4] أن مذهب ابن هشام بغدادي، باعتبار حيثيّة الموازنة أو المزج بين المذهبين البصري والكوفي؛ كسمة بارزة تتسم بها المدرسة البغدادية.

يقول بركات هبود: ((يعد ابن هشام الأنصاري شيخا من شيوخ النحاة المجتهدين؛ الذين لم يكتفوا بالحفظ والفهم والتقليد؛ وإنما [هو من الذين] فهموا، وقارنوا، واستنبطوا، ووقّفوا واصطفوا، ورجّحوا، وقبلوا، وهذا شأن العلماء المجتهدين في القديم والحديث))[5]

من خلال عرض هذه الأقوال نستنبط أن ابن هشام يتمتع بشخصية مستلقة، تجعل منه مدرسة تقوم على الانتقاء والاختيار، إلا أنه لا يخرج غالبا عن المذهب البصري.

ولعل السيوطي يوضح الصورة أكثر في تحديد مذهب ابن هشام حينما ذكر طريقة ابن مالك ووصفها بأنها طريق المحققين وعزا هذا القول لابن هشام فقال في الاقتراح: ((قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقين))[1]

---

(1) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: عبد العال سالم مكرم.
(2) ابن هشام وأثره في النحو العربي (ص/109).
(3) نشأة النحو للطنطاوي(ص/ 164).
(4) المدارس النحوية (ص/ 347).
(5) أوضح المسالك (1/ 16).

وهذه العبارة لم أجدها في مؤلفات ابن هشام التي وقفت عليها، وابن هشام أقرب ما يكون لها من غيرها، وخصوصا في أوضح المسالك الذي نحن بصدد البحث فيه.

كان ابن هشام مستقل الرأي ولا يتبع أحدا اتباع المقلد، ولكن كان اتباعه اتباع المجتهد الذي أعمل فكره وتتبع علله وشواهده وسبر أغواره، فإن صادف قوله قول غيره كان موافقا له، بغض النظر عن كونه بصريا أو كوفيا أوبغداديا أوأندلسيا فمن يقل أنه بصري فقد أخطأ ومن يجعله كوفي فقد أبعد النُّجعة، فهو نحوي ماهر وخرِّيت ضليع في الدرس النحوي، فقد فهم المدارس النحوية فهما عميقا، ثم أخذ يستل منها ما يراه مناسبا ، فما رأه صوابا أخذ به وما رآه مجانبا للصواب تركه.

والباحث يخالف عصام الدين إذ جعل لابن هشام مذهبا مستقلا أسماه بالمذهب الهشامي[2]، ويرى تسمية السيوطي بطريقة المحقيقين أقرب إلى الصواب.

---

(1) الاقتراح (ص /253)

([2]) انظر: الفعل في نحو ابن هشام(ص/96) عصام نور الدين.

الخاتمة وأهم النتائج

بعد أن انتهينا من سبر أغوار كتاب أوضح المسالك نستطيع أن نخلص إلى هذه النتائج:

1. ابن هشام قد أولى الآيات القرآنية اهتماما كبيرا، صحيحها وشاذها وكان يجعل من القراءة قاعدة يبني عليها الحكم النحوي.
2. يؤخذ على ابن هشام في الاستشهاد بالآية القرآنيه اقتصاره على موطن الشاهد ولا يكمل الآية، ولعله اعتمد على ثقافة أهل عصره وإذا كان لابن هشام مسوغ في هذا، فإنه لا مسوغ للمحقق في العصر الحديث أن لا يذكر الآية كاملة.
3. في الاستشهاد بالحديث الشريف نجد أن عدد الشواهد الحديثية قليل إذا ما قارناه بالشواهد القرآنية أو الشعرية، وحري بابن هشام أن يكثر من الاستشهاد به لأنه من أنصار الاستشهاد بالحديث الشريف.
4. إن الاحتجاج بالحديث الشريف يجوز طالما ثبتت صحته، بغض النظر أكان من لفظه صلى الله عليه وسلم ـ أما من لفظ مَن رواه ما دام كان هذا اللفظ من عصر الاحتجاج، قياساً على الشواهد الشعرية ولا حجة لابن الضائع لأن الرواية بالمعنى لا تلغي حجية الاحتاج به، وأن ابن هشام كان قد احتج واستشهد ومثل بالحديث الشريف.
5. أكثر ابن هشام من الأبيات التي لا يعرف قائلها، علما بأنه لا إشكال في الاستشهاد به كما قرر السيوطي في الاقتراح .
6. لم يوفق ابن هشام في ترتيب الأبواب النحوية، فقد شتت بالمادة النحوية ولم يرتبها حسب الوحدة الموضوعية.
7. مسالة الإيجاز والاستطراد كانت سمة بارزة في منهج ابن هشام في أوضح لمسالك فتجده يستطرد في مسائل ويوجز في أخرى .
8. ابن هشام كان نحويا كبيرا ومجتهدا بارعا فقد أثر في الدراسات النحوية من بعده تاثيرا كبيرا وخير دليل على ذلك شرح التصريح والأشموني والصبان فقد أكثروا من استشهاد به وبكلامه، وجاء أوضح المسالك ليسد الخلل

الذي وقع فيه ابن الناظم في شرحه وليكون قبل شرح ابن عقيل من ناحية ثراء المادة النحوية وتنوعها ويكون ممهدا لشرح الاشموني الذي اعتمد عليه كثيرا.

9. توصل الباحث أن ابن هشام يقوم منهجه على الانتقاء والاختيار وفق ما يراه صوابا .

10. الاستشهاد بالنثر يأتي في الدرجة الرابعة عند ابن هشام بعد الاستشهاد القرآني والشعري والحديثي.

قائمة المصادر والمراجع

1. القران الكريم .
2. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر الهيئة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م بدون.
3. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير اللبدي، ط: الأولى، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978م.
4. ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان، تح: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المدني ، مصر، ط: الأولى، 1987م.
5. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى بن محمد الشاوي، تح: عبدالرزاق السعدي، دار الأنبار وسعد الدين، ط: الثانية.
6. الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة للدماميني تح: رياض الخوام،دار عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، 1998م.
7. الأشباه والنظائر، للسيوطي تحقيق: إبرهيم محمد عبدالله مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،1987م.
8. الإصابة في تمييز الصحابة،لابن حجر العسقلاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، بيروت،1994م.
9. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دارغريب، القاهرة، ط: الأولى، 2006م.
10. الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ط :الأولى، 1985م.
11. الأعلام، لـ محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر ،2002م.
12. الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
13. الاقتراح، للسيوطي، تحقيق: حمدي خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الخامسة، 2013م.
14. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لابن مالك الأندلسي، دار السلام، ط: السادسة، 2011م.

15. الأمثال، لأبي عبيد بن سلام، تح: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط: الأولى، 1980م.
16. إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين، القفطي، ط: الأولى، دار الكتب المصرية، 1955م.
17. الإنصاف في مسائل الخلاف،لأبي البركات بن الأنباري، تح: مبروك جودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون.
18. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، وبذيله مختصر مصباح السالك، بركات هبود، دار ابن كثير، ط: الثانية، 2008م.
19. البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل كثير، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى، 1997م.
20. البدر الطالع البدر بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني،دار المعرفة، بيروت، بدون.
21. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة
22. البرهان في علوم القرآن،لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - بنفس ترقيم الصفحات.
23. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،كريا عبد المجيد النوقي، وأحمد النجولي الجمل دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 2001م.
24. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية، بيروت، بدون.
25. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الفيروزآبادى، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط: الأولى،2000م.
26. تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي، تح: علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، 1983م.
27. التصريح بمضمون التوضيح، لـ: خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت،ط: الأولى، 2000م

28. التعريفات، لـ علي بن محمد الجرجاني،دار الكتاب العربي، بدون.
29. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني،دار الفكر،ط: الأولى، 1984م
30. ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، بغداد: دار النذير، 1969م
31. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى 1997م.
32. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه،تح: عبدالعال مكرم، دار الشروق، ط: الرابعة، بيروت، 1980م.
33. الحديث النبوي في النحو العربي، محمود الفجال، مكتبة أضواء السلف،الرياض، ط: 1997م.
34. حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، الناشر السعادة،1974م.
35. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لـ عبد القادر بن عمر البغدادي تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط:الرابعة، القاهرة، 1997م.
36. الخصائص، لابن جني، تح: محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة، 1983م.
37. دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، ط: الثانية، 1960م.
38. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تح: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية،الهند، ط: الثانية، 1972م.
39. الدر المصون الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين الحلبي تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بدون .
40. ديوان امرئ القيس، تح: مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط: الخامسة، 2004م.
41. ديوان الأقيشر الأسدي، تح: محمد دقة، دار صادر، ط: الأولى، بيروت، 1997م.
42. ديوان جرير:، دار بيروت للطباعة والنشر،1986م.
43. ديوان الحطيئة، لـ جرول بن أوس، تح: نعمان محمد طه، الباب الحلبي، مصر،1958م.

44. ديـوان الـشريف الرضــي، دار صــادر، بالاشـتراك مـع دار بيـروت، بيـروت، 1961م.
45. ديـوان عمـر بـن أبـي ربيعـة، تـح: فـائز محمـد، دار الكتـاب العربي،بيـروت، ط: الثانية، 1996م.
46. ديوان الإمام علي، تح: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت،ط: الثالثـة، 2005م.
47. ديوان الفرزدق: لـ همام بن غالب الفرزدق، تح: علي فاعور، دار الكتب العلميـة، بيروت،ط: الأولى، 1987م.
48. ديوان كعب بن زهير، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
49. ديوان لبيد، تح: إحسان عباس، الترتث العربي تصدرها وزارة الإرشاد ، الكويت، 1962م.
50. ديـوان النابغـة الـذبياني، تـح: محمـد أبوالفضل إبـرهيم، دار المعـارف، ط: الثانيـة، القاهرة، بدون.
51. ديوان الهذليين، الناشر الدار القوميـة للطباعـة والنـشر، نـسخة مصورة عن طبعـة دار الكتب ،القاهرة، 1965م.
52. سر صناعة الإعراب للزمخشري، تح: حسن هنداوي بدون .
53. سقط الزند لأبي العلاء المعري، دار بيروت ودار صادر، 1957م بدون.
54. سنن ابـن ماجـة لأبـي عبـد الله محمـد بـن يزيـد القزوينـي، تـح: شـعيب الأرنـؤوط و عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، 2009م.
55. سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بـن عثمـان بـن قَايْمـاز الـذهبي تـح : مجموعـة مـن المحققـين بإشـراف الـشيخ شـعيب الأرنـاؤوط، مؤسـسة الرسالة، ط: الثالثة ، 1985م.
56. شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام،بشير البيروتي،، المكتبة الأهليـة، بيـروت، ط:الأولى، 1934 م.
57. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد ، تح: عبد المجيد خيـالي، دار الكتـب العلمية، ط: الأولى، لبنان، 2003م.

58. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لـ عبد الحي ابن تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط: الأولى،1986م.
59. شرح الأشموني، لنور الدين الأشموني، تح: محمد محيي الدين، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.
60. شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي، تح: عبد الرحمن السيد و محمد المختون، دار هجر، بدون.
61. شرح شذور الذهب: ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لـ محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط: بدون، 2004م.
62. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد،دار التراث، القاهرة، ط: العشرون 1980م.
63. شرح قصيدة "بانت سعاد " لابن هشام، وعليها حاشية الإسعاد للشيخ إبراهيم البيجوري، مكتبة الحلبي،القاهرة، ط: الثالثة، 1957م.
64. شرح قطر الندى وبل الصدى،لابن هشام الأنصاري ،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،الناشر القاهرة،ط: الحادية عشرة، 1983م.
65. شرح الكافية الشافية ، لابن مالك الأندلسي،تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى، بدون.
66. شرح كتاب الحدود في النحو للإمام الفاكهي، تح: المتولي رمضان الدميري، ط: الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993م.
67. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : لأبن هشام الأنصاري المصري ، تح: هادي نهر، دار اليازوري، عمان الأردن، بدون.
68. شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري: تح: د صلاح رواي، ط: الثانية، القاهرة ، بدون.
69. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدرين ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 2000م.
70. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تح: أحمد شاكر، دار المعارف،مصر، 1966م.

71. شعب الإيمان، للبيهقي، دار الكتب العلمية،تح: محمد الزغلول، ط: الأولى، 1990م.
72. صحيح الإمام البخاري، تح محمد الناصر، دار طوق النجاة ، ط: الأولى، 2001م
73. صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بدون.
74. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت.بدون .
75. طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر،ط:الثانية 1992م.
76. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : تأليف الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات دار القلم ـ بيروت، ط: الأولى 1974م.
77. عصر دولة المماليك البحرية: سعيد عبدالفاتاح ، مصر، 1959م.بدون.
78. علل النحو لابن الوراق: تح: محمود الدرويش، مكتبة الرشد،الرياض ط: الأولى، 1999م.
79. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية،ط: الأولى، بيروت، 2006م.
80. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تح:محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر، القاهرة، بدون.
81. الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 2007م.
82. الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، علي مزهر الياسري،الدار العربية للموسوعات، ط الأولى، بيروت، 2003م.
83. الفهرست، لابن النديم، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة،ط: الثانية، بيروت.
84. في أصول النحو لـ سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، بدون، 1994م.

85. القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزآبادى، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ،بيروت، ط: الثامنة، 2005م.
86. القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي ،دار الكتاب العربي، بيروت، بدون.
87. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبدالعال مكرم، دار المعارف، مصر بدون.
88. الكافية الشافية لابن مالك الأندلسي، تح: علي معوض، ط: الأولى دار الكتب العلمية، لبنان، 2000م.
89. كتاب سيبويه، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون،دار النشر : دار الجيل ـ بيروت .
90. الكشاف للزمخشري، تح:عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث، بيروت.
91. كشف الظنون لحاجي خليفة، عناية: محمد شرف الدين ورفعت الكليس، دار إحياء الثراث العربي، بيروت، بدون.
92. اللآلي في شرح أمالي القالي،لـ عبد الله بن عبد العزيز البكري، تح:عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، ط: الأولى،بيروت،1997م.
93. اللمع في العربية، لابن جني،تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ،الكويت، بدون.
94. مجلة المورد، مسائل في إعراب القرآن،صاحب أبو جناح العدد الثالث1973م.سسة الرسالة، ط: الأولى، 2001م.
95. مجلة جامعة دمشق، من اعتراضات ابن هشام الأنصاري على ابي حيان الأندلسي، حسن موسى الشاعر، المجلد 22، العدد(1+2) السنة: 2006م.
96.
97. مجمع الأمثال للميداني، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ،بيروت.
98. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،1999م.بدون.
99. المدارس النحوية، دشوقي ضيف، دار المعارف،ط: السابعة، القاهرة، بدون.

100. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط: الثانية، 1958م.

101. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى 1400 هـ - 1980 م . مطابع الشروق القاهرة .

102. المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي، تح: علي جابر المنصور، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط: الأولى، 1986م.

103. مسند أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط،وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 2001م

104. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط الأولى، 1981م.

105. معجم المؤلفين لـ عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بدون.

106. معجم قواعد العربية، عبدالغني الدقر، دار القلم، ط: الثالثة، دمشق، 2001م.

107. المعجم الكبير، للطبراني، تح: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط: الثانية، القاهرة.

108. معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958م.

109. مغني اللبيب لابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ط: السادسة، دمشق، 1985م.

110. المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، بدون.

111. الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تح: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، ط: الأولى، بيروت، 1987م.

112. مناهل العرفان، للزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه،ط: الثالثة، بدون.

113. موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، 1981م.

114. الميسر لفهم معاني السلم، سعيد فوده، دار الرازي، ط: الثانية، عمّان،2004م.

115. نزهة الألباء: لابن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار،الأردن، ط: الثالثة، 1985م.

116. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لـ يوسف الظاهري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،دار الكتب، مصر، بدون.

117. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، ط: الثانية القاهرة، بدون.

118. النشر في القراءات العشر، لشمس الدين ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى ،تصوير دار الكتاب العلمية.

119. ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، علي نيل فوده، الناشر، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985م.

120. ابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي، عصام نور الدين ط الأولى، بيروت الشركة العالمية للكتاب سنة 1989م.

121. ابن هشام النحوي، سامي عوض، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، بدون.

122. ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف الضبع، دار الحديث ، القاهرة، ط الأولى: 1998م.

123. ابن هشام وأثره في النحو العربي، دار الحديث، ط الأولى، القاهرة، 1998م.

124. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1998م.

125. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط : الأولى: 1992 م.

126. النحو الوافي، عباس حسن ، دار المعارف، ط: الخامسة عشرة، بدون.

127. الوفيات، لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي، تح: صالح مهدي عباس، وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، بيروت، 1981م.

128. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان،تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.